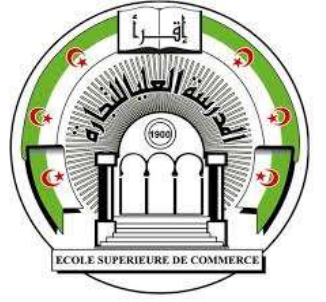




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الدراسة العليا للتجارة - القطب الجامعي القليعة -



مطبوعة بعنوان:

التحليل الاقتصادي الكلي

موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر جذع مشترك

من إعداد الأستاذة:

د. مميش سلمى

السنة الجامعية: 2026/2025

تقديم

يُعَدّ مقياس التحليل الاقتصادي الكلي من المقاييس الأساسية في تكوين طلبة العلوم الاقتصادية، لما له من دور محوري في فهم آليات اشتغال الاقتصاد الوطني وتحليل الظواهر الكلية المرتبطة بالنمو، والبطالة، والتضخم، والتوازنات الداخلية والخارجية. ومن خلال تجربة تدريس هذا المقياس لطلبة السنة الأولى ماستر - جذع مشترك بالمدرسة العليا للتجارة - على مدار سنتين جامعتين، برزت الحاجة إلى مرجع باللغة العربية يجمع بين الدقة العلمية، والتنظيم المنهجي، والتبسيط البيداغوجي، بما يتوافق مع محتوى البرنامج المقرر.

وانطلاقاً من هذه الحاجة، جاءت هذه المطبوعة لتكون دعامة علمية مساعدة للطلبة، حيث تم إعدادها وفق تسلسل منهجي يبدأ بتأصيل المفاهيم الأساسية، ثم ينتقل إلى عرض النماذج النظرية المفسرة للتوازن الاقتصادي، مع تدعيم ذلك بالأشكال البيانية، والصياغات الرياضية، والتطبيقات العملية، قصد تعزيز القدرة التحليلية لدى الطالب وتمكينه من الربط بين البناء النظري والواقع الاقتصادي.

وقد تم تنظيم محتوى المطبوعة في ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور الأول:** مفاهيم أساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، ويتناول الإطار النظري العام وأهم المؤشرات والأدوات التحليلية المعتمدة في دراسة الاقتصاد الكلي.
- **المحور الثاني:** التوازن الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية، مع التركيز على فرضياتها الأساسية وآليات تحقيق التوازن بين الأسواق وفق تصورها النظري.
- **المحور الثالث:** التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي من خلال نموذج IS-LM، وتحليل انعكاساته على السياسات المالية والنقدية.

ونسعى من خلال هذا العمل إلى الإسهام في ترسيخ التفكير التحليلي لدى الطلبة، وتعزيز فهمهم للروابط القائمة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما ينسجم مع متطلبات التكوين في مرحلة الماستر.

والله ولي التوفيق.

قائمة المحتويات

2	تقديم
3	قائمة المحتويات
5	الفصل الأول: ماهية التحليل الاقتصادي الكلي
5	أولاً: ماهية النظرية الاقتصادية الكلية والتحليل الاقتصادي الكلي
7	ثانياً: المدارس الفكرية
10	ثالثاً: الدورة الاقتصادية
11	رابعاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية
19	خامساً: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها
24	سادساً: التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي
25	سابعاً: النماذج الاقتصادية
30	ثامناً: مشكلات التحليل الاقتصادي الكلي
32	الفصل الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك
32	أولاً: فرضيات المدرسة الكلاسيكية
35	ثانياً: هيكل النموذج
36	ثالثاً: ميكانيزم عمل النموذج
52	رابعاً: السياسة المالية والنقدية عند الكلاسيك
58	الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)
60	أولاً: التوازن في سوق السلع (الإنتاج)
65	ثانياً: التوازن في سوق النقد
77	ثالثاً: توازن الأسواق في نموذج IS-LM
80	رابعاً: آثار السياسات المالية والنقدية في نموذج IS-LM

قائمة المحتويات

88		خامسًا: فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج IS-LM
90		سلاسل تطبيقات في التحليل الاقتصادي الكلي
91		السلسلة الأولى
98		السلسلة الثانية
114		السلسلة الثالثة
128		قائمة المراجع

الفصل الأول: ماهية التحليل الاقتصادي الكلي

أولاً: ماهية النظرية الاقتصادية الكلية والتحليل الاقتصادي الكلي:

تُعَدُّ النظرية الاقتصادية الكلية إطاراً علمياً يهتم بدراسة القضايا الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل؛ حيث تركز على تحليل المتغيرات الكلية، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي، كما تسعى إلى فهم كيفية تفاعل السياسات المالية والنقدية مع هذه المتغيرات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتساعد هذه النظرية صنّاع القرار على وضع السياسات المناسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. مفهوم النظرية الاقتصادية الكلية:

يمكن تعريف النظرية الاقتصادية في مجال الدراسات الاقتصادية بالنظر إلى هدفها على أنها إطار يسعى إلى تقديم تفسير مقبول للظواهر الاقتصادية؛ بغرض التنبؤ بالأحداث المستقبلية، كما يتيح الملاحظة والتجربة اختبار هذه التفسيرات؛ إذ يمكن صياغة النظرية على شكل فرضية أو مجموعة فرضيات ضمن قيود محددة، بحيث تُقضي هذه الفرضيات إلى نتائج معلومة. (فرحي، 2004، الصفحات 17-18) وتهتم النظرية الاقتصادية الكلية أو الاقتصاد الكلي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية "The Aggregate Variables" مثل: إجمالي الناتج الوطني، والمستوى العام للأسعار، والاستخدام التام، وعرض النقود ومخزون رأس المال.

وقد كان الاقتصاديون الأوائل -مؤسسو المدرسة الكلاسيكية- أمثال: كيناي وريكاردو وجان باتيست ساي يهتمون بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية: كداول الدخل الوطني في المجتمع وتطور المجتمعات الرأسمالية واتجاهها نحو الركود، والتوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك. ويعدّ قانون ساي القائل بأن: "العرض يخلق الطلب المساوي له" دليلاً قاطعاً على اهتمام المدرسة الكلاسيكية بالكميات الكلية، غير أنّ رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة في بداية القرن العشرين قد ركّزوا اهتمامهم على التحليل الاقتصادي الجزئي للظواهر الاقتصادية: كدراسة حالة التوازن الجزئي للمنتج وتوازن المستهلك وتوازن السوق لسلعة أو خدمة واحدة، وكان ينظر معظم الاقتصاديون آنذاك إلى أنّ التوازن الكلي هو عبارة عن التوازنات

الجزئية، لكن أزمة الكساد 1929 أظهرت بأن التوازن على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن الكلي. وفي عام 1936، جاء الاقتصادي جون مينارد كينز بكتابه الشهير "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد"، منتقدا المذهب الحر، ومبرزاً أهمية التحليل الكلي لفهم كيفية توجيه السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى الرغم من أن الاهتمام بالاقتصاد الكلي بدأ بهدف معالجة البطالة في الدول الرأسمالية، فقد أتاح التقدم في هذا المجال للباحثين استخدام التحليل الكلي في مجالات أخرى من البحث الاقتصادي، سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية؛ مما أكسب النظرية الاقتصادية الكلية أهمية أوسع. (صخري، 2005، الصفحات 8-9)

2. مفهوم التحليل الاقتصادي الكلي:

يُعدّ التحليل الاقتصادي أداةً علميةً تهدف إلى تفسير سلوك الظواهر الاقتصادية وتوجيه عملية تخصيص الموارد النادرة بكفاءة، من خلال تقييم البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، كما يُمكن صانعي السياسات من قياس الآثار الاقتصادية المترتبة عن البرامج والإجراءات المختلفة وتقدير انعكاساتها على النشاط الاقتصادي العام. (Manning & al., 2016, p. 5)

أما التحليل الاقتصادي الكلي فيُعنى بدراسة الاقتصاد على المستوى الإجمالي، من خلال تحليل التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة، ومستوى الأسعار، وأسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي، إضافةً إلى دراسة تقلبات الدورة الاقتصادية ودور السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل والنمو المستدام. (Federal Reserve Board, n.d)

3. أهمية التحليل الاقتصادي الكلي:

تتجلى أهمية التحليل الاقتصادي الكلي في كونه أداة علمية تمكّن من فهم طبيعة أداء الاقتصاد الوطني وتفسير تطوراتهِ، وذلك من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية كالناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والبطالة. كما يساعد على تحليل التقلبات الاقتصادية وتفسير أسباب فترات التوسع والانكماش، مما يسمح بفهم ديناميكية الدورة الاقتصادية.

ويُعدّ التحليل الاقتصادي الكلي كذلك أداةً أساسية لدعم اتخاذ القرار، إذ يوفر إطاراً نظرياً ومنهجياً لتقييم آثار السياسات الاقتصادية المختلفة، وتحليل انعكاساتها على المتغيرات الكلية، إضافةً إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد وتوقع الأزمات المحتملة. (Felipa, 2023, pp. 144,148)

لذلك، فإن أهمية التحليل الاقتصادي الكلي تكمن في كونه أداة تفسيرية وتنبؤية تساعد على فهم الواقع الاقتصادي وتحليله بصورة شمولية.

4. التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي:

يختلف التحليل الاقتصادي الكلي عن التحليل الاقتصادي الجزئي من عدة جوانب، أهمها: جانب النشاط الاقتصادي؛ فالتحليل الاقتصادي الجزئي يدرس النشاط الاقتصادي على مستوى الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية الصغيرة، مثل: الأسر والمنشآت، كما يهتم بكيفية توزيع الأسرة لدخلها بين الإنفاق على السلع والخدمات قصد تحقيق أقصى إشباع، فهو يقوم بتحديد طرق تجميع ودمج عوامل الإنتاج من طرف المنشآت قصد تعظيم أرباحها؛ أما تحليل الاقتصاد الكلي، فيركّز على دراسة القوى الكبرى التي تؤثر على مستوى الاقتصاد الوطني، وتحديد المتغيرات التي تؤثر مستوى الأداء الاقتصادي.

لا يمكن عدّ التحليل الاقتصادي الكلي أكثر أو أقل أهمية من التحليل الاقتصادي الجزئي، إذ يؤدي كلّ منهما وظيفة تحليلية متميزة ضمن البناء النظري لعلم الاقتصاد. فرغم اختلاف مستوى الدراسة بينهما، فإن العلاقة بينهما علاقة تكامل لا تعارض؛ حيث يهتم التحليل الكلي بدراسة الإجماليات الاقتصادية، في حين يركّز التحليل الجزئي على مكونات تلك الإجماليات وسلوك الوحدات الفردية المكونة لها. ومن ثمّ، فإن الفصل بينهما هو فصل منهجي لأغراض التحليل، لا فصل حقيقي في الواقع الاقتصادي، لأن أداء الاقتصاد الكلي يتأثر بسلوك أجزائه، كما أن سلوك الوحدات الفردية يتأثر بالظروف الكلية العامة. (محمد عبد الحميد، 2019، الصفحات 20-21)

ثانياً: المدارس الفكرية:

مرّ التحليل الاقتصادي الكلي بتطورات متعددة قبل وصوله إلى الشكل المتعارف عليه في العصر الحديث، وقد أسهمت في بناء هذا التطور مدارس فكرية متنوعة ومختلفة من حيث المضمون، إلا أنها تشترك جميعها في هدف واحد، وهو السعي لفهم آليات تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. وتُعد النظرية الكينزية نقطة التحول الرئيسية في مسار تطور التحليل الاقتصادي الكلي، وبالتحديد منذ نشر كتاب كينز "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" (1936)، لتتضح من خلالها المبادئ الأساسية الأولى للاقتصاد الكلي، ومن ثمّ، ظهرت عدّة مدارس فكرية معدلة ومصححة لفرضيات النظرية الكينزية، وهكذا توسعت الدراسات الاقتصادية الكلية وتنوعت سواء فيما يخص المبادئ المعتمدة أو أدوات التحليل أو النتائج

المتوصل إليها. وعليه، يمكننا في هذا الجزء التفرقة بين أهم ستة مدارس فكرية حديثة للتحليل الاقتصادي الكلي: (فرحي، 2004، الصفحات 23-27)

❖ **المدرسة الكلاسيكية:** ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على يد مجموعة من الاقتصاديين، من بينهم: "آدم سميث Adam Smith"، "دافيد ريكاردو David Ricardo" و"جون ستيوارت ميل Jhon Stuart Mill". وقد اعتقد الكلاسيكيون أن هناك قوى ذاتية مصححة للاقتصاد القومي تمنع حدوث اختلالات في التوازن الاقتصادي العام، وهو الوضع الذي يتعادل فيه العرض والطلب الكليين، وأن العرض يخلق الطلب المكافئ له وفق لما يسمى بـ "قانون ساي للمنافذ"، كما رأى أصحاب هذه النظرية أن النقود محايدة والأجور والأسعار يتميزان بالمرونة التامة في السوق، وقد ظلت أفكار المدرسة الكلاسيكية سائدة إلى غاية حدوث الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد الأعظم)، حيث عجزت هذه النظرية عن تقديم تفسير مقبول للاختلالات الواقعة آنذاك؛ مما أدى إلى التشكيك في صحة فرضياتها.

❖ **المدرسة الكينزية:** بعد فشل المدرسة الكلاسيكية في تفسير أزمة الكساد العظيم، جاء "جون مينارد كينز Jhon Maynard Keynes" بمجموعة من الفرضيات المخالفة للمبادئ التي تبنتها النظرية الكلاسيكية؛ فقد رأى كينز أن حالة التشغيل الكامل ليست حالة دائمة في الاقتصاد، إنما هي حالة استثنائية من بين الحالات التوازنية للاقتصاد العام، كما وضح كينز أن النقود لها عدة وظائف في الاقتصاد، وليست وسيلة للمبادلة فقط، وعلى عكس النظرية الكلاسيكية التي كانت تدعو إلى حرية السوق؛ فإن كينز دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قصد توفير التشغيل، وتحفيز الإنفاق الذي بدوره يكون محفزاً للإنتاج، وقد سادت هذه الأفكار طوال فترة الأربعينيات والخمسينيات إلى أن ظهرت أفكار النقديين.

❖ **النقديون:** كان على رأس هؤلاء "م. فريدمان M.Friedman" و"ك. برنر K.Brunner"، وترى هذه المدرسة أن التدخل الحكومي يجب أن يكون في حدود معينة يمكن حصرها في مجال عرض النقود، وفي الإنفاق الحكومي والموازنة العامة أيضاً، وقد ركزت النظرية في مبادئها على أثر الزيادة في العرض النقدي على المستوى العام وعلى النمو الحقيقي للاقتصاد، حيث يرون أن معدل عرض النقود هو المسؤول عن التضخم وعن باقي التقلبات الاقتصادية.

❖ **الكينزيون المحدثون:** من أهم رواد هذه المدرسة "فرنكو مودigliاني Franco Modigliani" و"جيمس توبان James Tobin"، وعلى عكس النقيدين فإن أصحاب هذه النظرية يرون أن زيادة عرض النقود لا تؤثر على المستوى العام للأسعار على المدى القصير، وإنما تؤثر على الطلب الكلي في البداية، ومنه مستوى الإنتاج والتشغيل، كما يرى الكينزيون المحدثون أن التقلبات الاقتصادية ظاهرة دائمة والقضاء عليها يتطلب وقتاً طويلاً، لذلك من الضروري أن تتدخل الدولة في تسريع وتفعيل التصحيح الذاتي.

❖ **الكينزيون الجدد:** استمدت هذه المدرسة -مثل النظرية السابقة- أفكارها من مبادئ النظرية الكينزية، لكنها كانت أكثر مطالبة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحثها على تبني سياسات صارمة في مجال الأسعار والأجور، واستخدام أسلوب التخطيط في مسار الحياة الاقتصادية.

❖ **الكلاسيكيون الجدد:** من أهم رواد هذه النظرية "روبرت لوكاس Robert Lucas" و"توماس سرجنت Thomas Sargent"، وكذلك "روبرت بارو Robert Barro"، ومن أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هي التوقعات الرشيدة؛ أي أن الأفراد لا يتصرفون بطريقة عشوائية، إنما يتخذون قراراتهم بطريقة رشيدة بناء على المعلومات المتوفرة لديهم، كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن تدخل الدولة يجب أن يكون محدوداً في مجال حماية الحرية الاقتصادية فحسب. ويعتقد الكلاسيكيون الجدد أن تطبيق السياسات المالية والنقدية التي دعا الكينزيون إلى تطبيقها غالباً ما تكون دون جدوى؛ لأن ردود أفعال المؤسسات والأفراد (الإنتاج، والاستهلاك) تكون بناءً على توقعاتهم لما ستنوي الحكومة تطبيقه.

ومما سبق، يمكن القول إن تطور التحليل الاقتصادي الكلي عبر مختلف المدارس يعكس المحاولات المستمرة لفهم دور الدولة والسوق في الاقتصاد، بداية مع المدرسة الكلاسيكية التي كانت تؤمن بالتصحيح الذاتي للسوق، إلى المدرسة الكينزية التي دعت لضرورة تدخل الدولة لتفادي وقوع الاختلالات الاقتصادية، وبعدها ظهرت المدارس النقدية والكينزية المحدثة والجديدة والتي طرحت أفكاراً جديدة في طرق تدخل الدولة وتطبيق السياسات النقدية والمالية، وأخيراً المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي أكدت على أهمية التوقعات الرشيدة وتقليص دور الدولة؛ مما يعكس تطوراً مستمراً في فهم آليات تحقيق التوازن الاقتصادي.

ثالثاً: الدورة الاقتصادية:

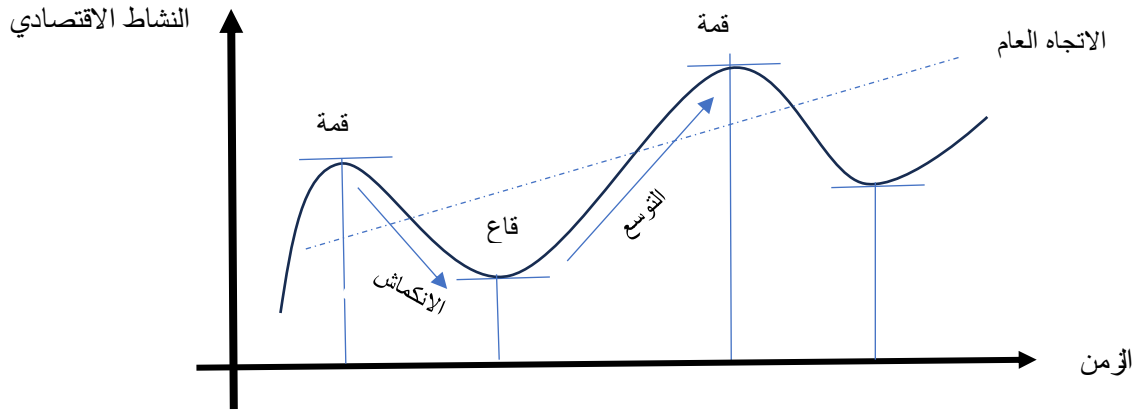
تُعرف الدورة الاقتصادية، أو دورة الأعمال، بأنها التقلبات الدورية التي يشهدها النشاط الاقتصادي الكلي حول اتجاهه العام في المدى الطويل، حيث يتناوب الاقتصاد بين فترات التوسع وفترات الانكماش. ولا تتميز هذه التقلبات بانتظام زمني دقيق، لكنها تعبر عن نمط متكرر من الارتفاع والانخفاض في مستوى الناتج والتشغيل والأسعار.

وتتمثل الدورة الاقتصادية في تغيرات متعاقبة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التشغيل، والاستثمار، والأسعار، بما يعكس الطبيعة الديناميكية للاقتصاد، خاصة في الأنظمة الرأسمالية.

وقد شهد التاريخ الاقتصادي العديد من الدورات، من أبرزها أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، التي تُعد من أعنف وأطول فترات الانكماش في تاريخ الاقتصاد الحديث. (بن قدور، 2018، صفحة 70)

تتوزع مراحل الدورة الاقتصادية على فترتين: فترة الانكماش وفترة التوسع، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل 01: مراحل الدورة الاقتصادية



Source: Fredj, Ramzi Knani and Ali (2010), *Globalisation and Business cycle Fluctuation*, MPRA paper, N° 22755, P. 5.

يتضح من خلال الشكل أنّ الدورة الاقتصادية تمرّ بعدة نقاط تحول، حيث توجد مرحلتان أساسيتان

هما: فترة الانكماش وفترة التوسع، ويمكن توضيحهما فيما يأتي: (بن قدور، 2018، صفحة 70)

- **مرحلة الانكماش:** تمثل المرحلة الممتدة من نقطة القمة إلى نقطة القاع، حيث يشهد النشاط الاقتصادي تراجعاً تدريجياً في مستوياته. وتتسم هذه المرحلة بانخفاض الناتج الكلي، وتراجع معدلات التشغيل، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب تباطؤ الاستثمارات وانخفاض أرباح المؤسسات. وإذا كان الانخفاض حاداً ومفاجئاً يُطلق عليه اصطلاحاً "أزمة اقتصادية"، أما إذا استمر لفترة طويلة وبعُمق كبير فيُعرف بـ"الكساد". ويؤدي هذا التراجع إلى انخفاض الدخل، مما ينعكس سلباً على الاستهلاك، فتتعمق حالة التباطؤ الاقتصادي.
- **مرحلة التوسع:** وهي المرحلة التي تبدأ من نقطة القاع وتتجه نحو القمة، حيث يستعيد الاقتصاد نشاطه تدريجياً. وتتسم بارتفاع الإنتاج، وزيادة التشغيل، وتحسن مستويات الدخل، مما يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي وتعافي الاستثمارات. ويستمر هذا التحسن إلى أن يبلغ الاقتصاد ذروته عند نقطة القمة، التي تمثل بداية دورة جديدة.

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية

نعني بالمؤشرات الاقتصادية الكلية مجموعة من القياسات الاقتصادية التي تستخدم لتحليل أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام؛ حيث تقدم هذه المؤشرات رؤية واضحة عن الوضع العام للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

1. النمو الاقتصادي Economic Growth

يُقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي؛ مما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (محمد عبد الحميد، 2019، صفحة 381)

وعند دراسة النمو الاقتصادي يجب التركيز على النقاط التالية: (محمد عبد الحميد، 2019، الصفحات 382-386)

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج؛ بل يجب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني أكبر من معدل النمو السكاني حتى يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- لا بد أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست إسمية (نقدية)؛ فقد يزيد الدخل الفردي النقدي بنسبة معينة وفي الوقت نفسه تزيد مستويات الأسعار بنسبة أكبر؛ مما يعني انخفاضاً في القدرة الشرائية.

الفصل الأول: ماهية ومفهوم التحليل الاقتصادي الكلي

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الدخل الحقيقي}$$

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل مستمرة لفترات طويلة لكي نعدّه نمواً اقتصادياً، ولا تقتصر الزيادة على فترات مؤقتة: كالأزمات والحروب.
- يجب التمييز بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ فالنمو الاقتصادي يمثل الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، أمّا التنمية الاقتصادية، فتمثل معدل نمو مرتفع ومستقر في الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى حدوث تغييرات هيكلية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقتصاد؛ مما يعني أنّ التنمية تشمل النمو الاقتصادي.
- يُعدّ الدخل من أهم المعايير النسبية لقياس النمو الاقتصادي، وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

كما يمكن قياس متوسط دخل الفرد الحقيقي كما يلي:

$$\text{متوسط دخل الفرد الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في سنة ما}}{\text{عدد سكان الدولة في نفس السنة}} \times 100$$

مثال:

إذا كان متوسط الدخل الفردي الحقيقي للفرد 100 دولار سنة 2022 وفي 2023 وصل إلى 110 دولاراً.

المطلوب: أحسب معدل النمو الاقتصادي.

الحل:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{100 - 110}{100} \times 100 = -10\%$$

أي: معدل النمو الاقتصادي يساوي 10%.

2. التضخم

يمثل التضخم الارتفاع العام والمستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معيّنة، بما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للنقود. ويمكن التعبير عن التضخم بصورة كمية عن طريق الرقم القياسي للأسعار؛ حيث يساعد هذا المؤشر على تشخيص التضخم وقياس مدى حدّته.

وقد يأخذ التضخم شكلين أساسيين، وهما: التضخم المتوقع والتضخم غير المتوقع، ويشير التضخم غير المتوقع إلى زيادة مفاجئة وغير متوقعة في الأسعار؛ مما يؤثر على توزيع الدخل الحقيقي، فبعض

الأفراد قد تزيد دُخُولهم بمعدلات تفوق معدلات التضخم، وآخرون قد تزداد مداخيلهم بمعدلات تقل عن الزيادة في الأسعار وهم المتضررون، والشيء نفسه بالنسبة للأصول، فهناك أصول ترتفع أسعارها بمعدل أكبر من المستوى العام للأسعار وأصول أخرى ترتفع أسعارها بمعدل يقل عن المستوى العام للأسعار؛ وهذا يعني زيادة ثروة الفئة الأولى وانخفاض ثروة الفئة الثانية.

أما التضخم المتوقع، فهو يمثل زيادة متوقعة في الأسعار، كأن تتوقع الوحدات الاقتصادية تضخما بمعدل 10% وترتفع الأسعار بالفعل بالنسبة نفسها، وقد يؤثر هذا النوع من التضخم على توزيع الدخل والثروة، ولكن بدرجة أقل من التضخم غير المتوقع، وذلك نظرا إلى القرارات التي تتخذها الوحدات لتقادي الأضرار الناجمة عن التضخم كوسيلة حماية. (حبيل، د، س، ن، الصفحات 476-477)

أما بالنسبة لأنواع التضخم، فيمكن تقسيمها إلى أصناف وفق عدة معايير، وفيما يلي يمكن تحليلها: (الشيخ طه، 2021، الصفحات 10-14)

أ- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يمكن من خلال هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين، هما:

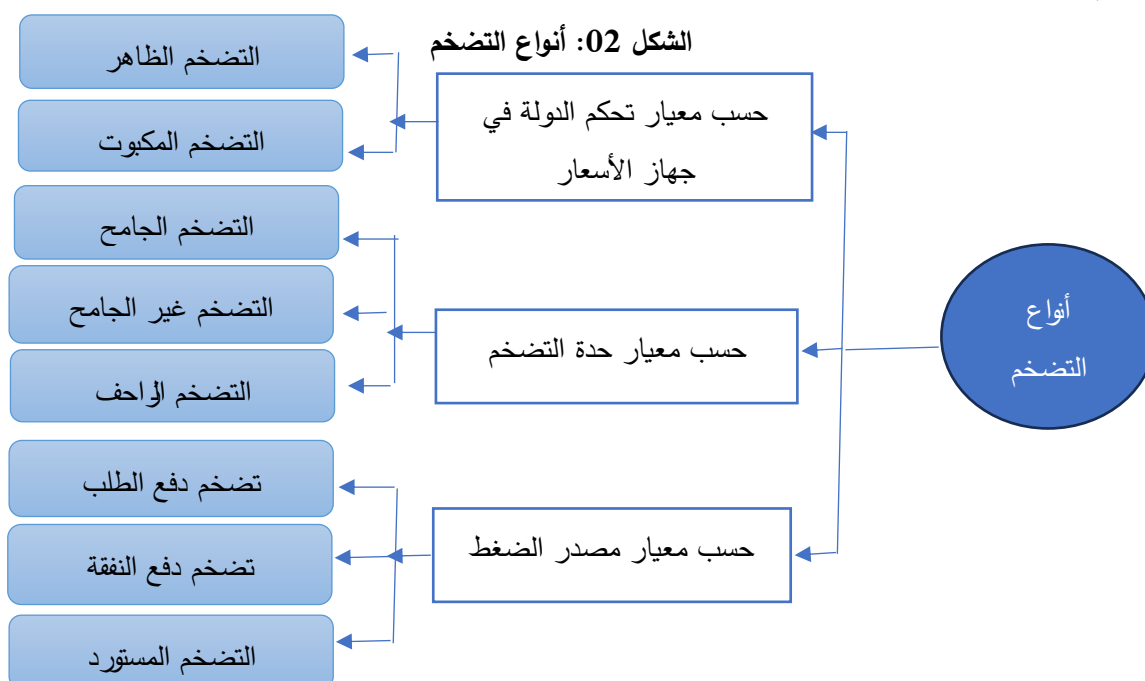
- **التضخم الظاهر:** ويسمى أيضا التضخم المفتوح، حيث ترتفع الأسعار فيه بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون تدخل مباشر من الدولة.
- **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد فيه الدولة سقفا للأسعار قصد منعها من الارتفاع المستمر.

ب- معيار حدة التضخم: وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التضخم:

- **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عادة عندما ترتفع الأسعار بنسب معتدلة سنويا ولا تشكل ضررا اقتصاديا.
- **التضخم غير الجامح:** والذي يكون فيه ارتفاع متوسط في الأسعار، ويمكن السيطرة عليه عبر السياسات الاقتصادية المناسبة.
- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني؛ إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر يصعب السيطرة عليها، مما يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية خطيرة وفقدان الثقة في العملة.

ج- معيار مصدر الضغط التضخمي: ينقسم حسب مكوناته إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- **تضخم دفع الطلب:** وهذه الحالة قد تكون بسبب ارتفاع مستوى الطلب الكلي في المجتمع مع بقاء الطاقة الإنتاجية عند المستوى نفسه؛ مما يؤدي إلى اختلال التوازن وارتفاع الأسعار.
 - **تضخم دفع التكاليف:** وفي هذه الحالة ينتج التضخم عن زيادة تكلفة الإنتاج (المواد الخام، والوقود، والأجور وغيرها)؛ مما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.
 - **التضخم المستورد:** ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، ويتحمل المستهلك كلفة الانخفاض في قيمة العملة عند استهلاكه للسلعة أو الخدمة المستوردة.
- وفي الشكل أدناه يمكن تلخيص مختلف أنواع التضخم:



المصدر: رانيا الشيخ طه (2021)، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، ص 9.

أما بالنسبة لطريقة قياس التضخم في الاقتصاد، فأغلب الدراسات تعتمد على أرقام قياسية للأسعار، والتي بدورها تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات، حيث يقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{\text{مؤشر الأسعار للسنة الحالية} - \text{مؤشر الأسعار للسنة السابقة}}{\text{مؤشر الأسعار للسنة السابقة}}$$

الفصل الأول: ماهية ومفهوم التحليل الاقتصادي الكلي

ومن أهم مؤشرات قياس التضخم ما يلي:

- **الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:** ويطلق عليه أيضا بمؤشر تكاليف المعيشة، وهو مرتبط باستهلاك القطاع العائلي الحضري فحسب؛ أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية من خلال دراسة ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي، ويُحسب هذا الرقم وفقا لمجموعة من السلع الأساسية المكونة لما يسمى بسلة السوق.
- **الرقم القياسي لأسعار المنتج:** هو مؤشر إحصائي يقيس متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات عند مرحلة الإنتاج أو البيع بالجملة، قبل وصولها إلى المستهلك النهائي، وذلك مقارنة بسنة أساس.
- **الرقم القياسي لأسعار التجزئة:** هو مؤشر يقيس متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات التي تباع للمستهلك النهائي في مرحلة البيع بالتجزئة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بالمقارنة مع سنة أساس. (مكيد و عشيط، 2017، الصفحات 73-74)

مثال: ليكن في اقتصاد ما المعطيات التالية:

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	100	107	112	125	140

المطلوب: أحسب معدل التضخم لسنة 2023.

الحل:

- معدل التضخم لسنة 2023:

$$inf_{2023} = \frac{140-125}{125} \times 100 = 12\%$$

ومنه، فإن معدل التضخم لسنة 2023 هو 12% مقارنة بسنة 2022.

للتضخم آثار عديدة على الجانب الاقتصادي يمكن توضيحها فيما يلي: (عثمان و بورحلة ، 2023)

- **التأثير على جهاز الأثمان:** يعدّ السعر في النظرية الاقتصادية مقياسا معبرا عن قيمة السلع والخدمات، وأداة مهمة لتخصيص الموارد نحو أحسن الاستخدامات، لذلك، فإن أي ارتفاع للأسعار قد يعطل هذه الوظيفة؛ وهو ما يؤدي إلى إقبال المنتجين على إنتاج السلع والخدمات التي ارتفع سعرها أكثر حتى ولو لم تكن ذات أولوية اقتصادية، وإهمال القطاعات المنتجة للثروة.
- **التأثير على الادخار:** إن توقع المتعاملين الاقتصاديين بتواصل ارتفاع الأسعار بشكل مستمر مستقبلا، يجعلهم ذلك يلجؤون إلى إنفاق أموالهم الحالية بدلا من الاحتفاظ بها في شكل مدّخرات،

اعتقاداً منهم أنها ستفقد قيمتها مع مرور الزمن، وهو ما يؤثر سلباً على العملية الادخارية، إذ يتراجع معدل الادخار في فترات التضخم لكون أسعار الفائدة الحقيقية تكون سالبة والدخول لا تكفي لتغطية حاجات المتعاملين الاقتصاديين، وهذا التراجع في الادخار يضر بالاستثمار نتيجة ارتفاع تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية.

- **التأثير على عملية إعادة توزيع الدخل:** كما سبق وأن ذكرنا أن معدلات الزيادة في الدخل النقدية تختلف بين أفراد المجتمع فترات التضخم، فبعض الفئات تزيد دخولها أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال، حيث تزيد إيراداتهم بسبب زيادة الأسعار مقابل زيادة نفقات الإنتاج بالنسبة نفسها وفي الوقت نفسه، في حين يزيد دخل فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة الموظفين، كما تظل دخول فئات أخرى ثابتة، مثل: أصحاب الإيجارات، وعلى هذا الأساس يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الفئات.
 - **التأثير على أسعار صرف العملات:** يؤدي التضخم المرتفع إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية، مما يقلل الطلب الأجنبي عليها، وقد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف الأجنبي.
3. البطالة:

معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة. ويُقصد بالعاطلين عن العمل كل من هم في سنّ العمل ولم يزاووا أي عمل مأجور أو لحسابهم الخاص خلال الفترة المرجعية، وكانوا قادرين ومتاحين للعمل في تلك الفترة، كما قاموا باتخاذ خطوات فعلية للبحث عن وظيفة خلال مدة زمنية محددة. (International Labour Organization, n.d.)

وفيما يلي أهم العوامل الاقتصادية المتسببة في ظاهرة البطالة: (Murali.P.M., 2021, p. 37)

- **التقلبات الاقتصادية:** كحالات الركود والانكماش الاقتصادي، حيث تنخفض مستويات الإنتاج، ما يدفع المؤسسات إلى تقليص العمالة وتسريح جزء منها.
- **التغيرات التكنولوجية:** مثل الأتمتة، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي، التي تؤدي إلى إحلال رأس المال محلّ العمل في بعض الأنشطة.
- **التغيرات الديموغرافية:** كالنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والهجرة، وما تفرضه من ضغوط على سوق العمل.

- **عدم توافق المهارات:** قد تتجم البطالة عن عدة أسباب متعلقة بالكفاءة المهنية: كعدم كفاية التعليم والتدريب، وتقدم المهارات، ووجود أساليب تدريس تقليدية.
- **ضوابط سوق العمل:** وتشمل تشريعات الحد الأدنى للأجور، وقوانين حماية العمال، ودور النقابات، والتي قد تؤثر في مرونة سوق العمل.

وفيما يخص أنواع البطالة يمكن تلخيصها فيما يلي: (Shivajirao Sawan, 2020)

- **البطالة الدورية:** يرتبط هذا النوع من البطالة بتقلبات الدورة الاقتصادية، ويظهر خاصةً خلال فترات الركود الاقتصادي؛ فعندما ينخفض الطلب على منتجات الشركة أو خدماتها، يُرجَّح أن تُخفَّض إنتاجها، مما يُلغي الحاجة إلى الاحتفاظ بقوة عاملة كبيرة داخل المنظمة، وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال.
 - **البطالة الاحتكاكية:** تشير البطالة الاحتكاكية إلى الانتقالات المستمرة للعاملين بين المهن المختلفة بحثاً عن الوظيفة المناسبة والاستقرار فيها، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى أصحاب العمل والعمال؛ فكلهما يبحث عن الآخر، وقد تطول مدة البحث لعدم توفر المعلومات الكافية.
 - **البطالة الهيكلية:** تحدث عندما لا تتوافق مهارات العمال مع متطلبات الوظائف المتاحة، أو بسبب التغيرات التكنولوجية أو الجغرافية في مواقع الإنتاج.
 - **البطالة الطوعية أو الاختيارية:** تظهر عندما يختار العامل عدم العمل عند مستوى الأجر السائد لعدم ملاءمته لتوقعاته أو احتياجاته.
- يعدّ معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، من خلال قياس نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = 100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}$$

حيث تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين البالغين سن العمل ولديهم القدرة والرغبة في العمل سواء يعملون أو لا، إذا فإن:

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون}$$

ويقصد بالعامل كل فرد يمارس نشاطاً اقتصادياً مقابل أجر نقدي أو عيني، سواء بدوام كلي أو جزئي، أما العاطل عن العمل هو كل شخص راغب وله القدرة في العمل لكن لم يجد الفرصة المناسبة، وهناك فئة معينة من المجتمع تُستبعد عن العمل، وهم الأفراد دون السن القانوني للعمل والأفراد في سن التقاعد، وكذلك المرضى والعجزة وطلبة المدارس. (رحيمي ، قرقاد ، و العايب ، 2018)

تخلّف البطالة آثاراً متعددة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، من أبرزها: (Shivajirao Sawan, 2020)

- الآثار الاقتصادية: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، تراجع الاستثمار، وتفاقم الفقر وعدم المساواة.
- الآثار الاجتماعية: ضعف التماسك الاجتماعي، ارتفاع معدلات الجريمة، وانتشار المشاكل الاجتماعية.
- الآثار الشخصية: فقدان الثقة بالنفس، تدهور الصحة النفسية والبدنية، وتراجع مستوى الرفاهية.
- الآثار على رأس المال البشري: تآكل المهارات، انخفاض الإنتاجية، وصعوبة الاندماج في سوق العمل مستقبلاً.

4. ميزان المدفوعات:

يعدّ ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، حيث يهدف إلى إظهار الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، من خلال تسجيل قيم جميع السلع والخدمات، والمساعدات والمعاملات الرأسمالية بين البلد والخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ينقسم ميزان المدفوعات إلى جانب مدين وجانب دائن؛ فالجانب المدين يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى الخارج، أما الجانب الدائن، فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية. (أحمد الديب، 2023، الصفحات 1458-1460) كما يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام رئيسة يمكن توضيحها فيما يلي: (أحمد الديب، 2023، الصفحات 1458-1460)

- ميزان المعاملات الجارية (الحسابات الجارية): وتدرج فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على ميزان المدفوعات. تأخذ هذه المعاملات شكلين رئيسين هما: الميزان التجاري، والذي يشمل حركة السلع من صادرات وواردات للبلد مع بقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وميزان الخدمات الاقتصادية المشتمل على الإيرادات والنفقات بالعملة الأجنبية، والمرتبطة بخدمات النقل والملاحة والسكك الحديدية والخدمات السلعية واللاسلكية والخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات.

- **حساب رأس المال:** ويدخل في هذا الحساب مختلف تحركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل من وإلى الخارج، مثل: الاستثمارات المباشرة والقروض.
- **صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:** يسجل في هذا القسم من ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات؛ أي تستخدم الاحتياطات الدولية بغرض تحقيق التوازن الحسابي لميزان لمدفوعات، وتضم الذهب النقدي لدى السلطات النقدية ورصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية.

خامساً: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها:

تمثل السياسة الاقتصادية جملة من الاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات لتحسين الأداء الاقتصادي، وتشمل عدة مجالات، مثل: السياسة المالية التي تتناول الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، والسياسة النقدية التي تركز على التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة. (OECD, n.d.) سيتم في هذا الجزء تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وتقديم الفروقات بين مختلف أنواع السياسات الاقتصادية.

1. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

بدأت أولى اهتمامات بموضوع السياسة الاقتصادية وأهدافها من طرف آدم سميث الذي اعتبر أن الإنتاج هو الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية قائلاً: "إنّ الإنتاج يحمل أكبر أو أصغر عدد من أولئك الذين سيستهلكونه، ولذلك، فإنّ الأمة ستكون أفضل أو أسوأ"، وأنّ أفضل طريقة للنمو الاقتصادي تكون بتجنب تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وبعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور الفكر الكينزي ونشره لفرضية ضرورة التدخل الحكومي في الاقتصاد، اكتسب مفهوم السياسة الاقتصادية اتجاهاً جديداً، فبدأ صانعو السياسات في تبني أهداف معينة لضبط الوضع الاقتصادي، وأطلق عليها بمصطلح "استهداف Target"، (بن علي، 2019، صفحة 469)، لذلك أصبحوا يستهدفون أربعة نقاط رئيسة، يمكن توضيحها فيما يلي:

- **النمو الاقتصادي:** يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان؛ وبفضل النمو الاقتصادي يمكن للحكومات توفير مستوى معيشي لكافة أفراد المجتمع.

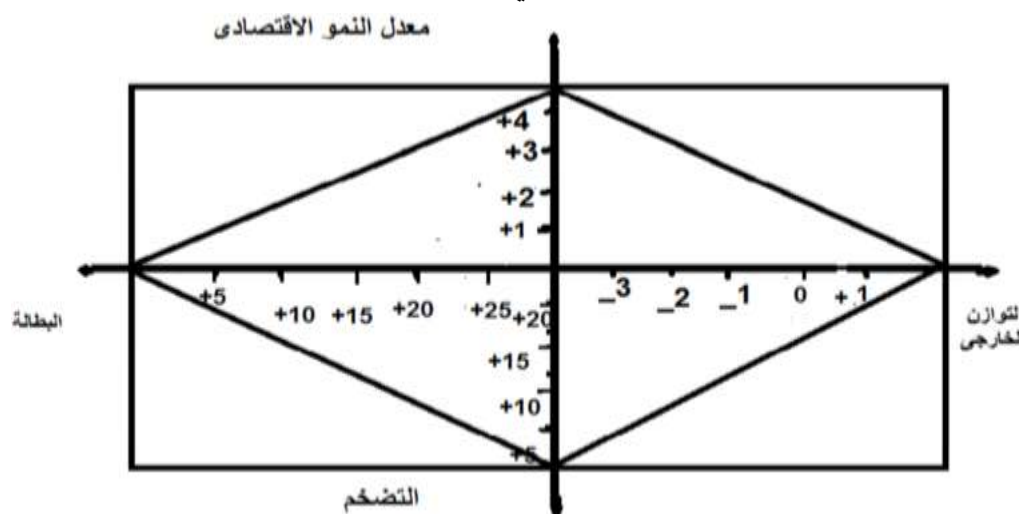
• **استقرار الأسعار:** تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكبح التضخم عند مستوى معين؛ لأن التغيرات الكبيرة وخاصة غير المتوقعة في الأسعار قد تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، ففي حالة حدوث تضخم غير متوقع سيتضرر من تزداد دخولهم بمعدل أقل من معدل التضخم من خلال انخفاض قدرتهم الشرائية، إضافة إلى انخفاض الاستثمار والتوظيف؛ لذلك إذا ظل مستوى الأسعار ثابتاً، فسيجنب المجتمع كل هذه الآثار السلبية.

• **الاستخدام الكامل:** يشير هدف الاستخدام الكامل إلى تحقيق أقصى قدر من التوظيف، بحيث يتم استيعاب جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل في سوق العمل، وذلك من خلال توفير كافة الوسائل الممكنة للمساعدة في تحقيق أقصى قدر من التوظيف والإنتاج إضافة إلى تحسين القدرة الشرائية. (Wisconsin Bankers Association, 1958, p. 3)، وقد يعتقد البعض أن تحقيق العمالة الكاملة يقتضي أن يكون معدل البطالة = صفر، وهذا الأمر غير صحيح؛ لأن استيعاب عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل في الوظائف يتطلب إحداث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث التضخم وارتفاع الأسعار، ومنه، إعادة توزيع الدخل لغير صالح الطبقات الفقيرة، لذلك، فإن العمالة الكاملة تعني الاستخدام الكافي للعمالة بما لا يخل باستقرار الأسعار أو النمو الاقتصادي؛ لذلك فلا بد من وجود معدل معين من البطالة في أي دولة يطلق عليه اسم المعدل الطبيعي للبطالة، وهو المعدل الذي يتحقق عنده الاستقرار في الأسعار وفي النمو الاقتصادي، ويكون معدل البطالة العادي يساوي معدل البطالة الفعلي إذا كان الناتج الوطني الفعلي يساوي الناتج الوطني المحتمل (الناتج المحقق عند مستوى العمالة الكاملة). (محمد عبد الحميد، 2019، صفحة 22)

• **التوازن الخارجي:** يتمثل التوازن الخارجي في كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة: كالصادرات والواردات والتدفقات المختلفة من رأس المال، وأي اختلال في ميزان المدفوعات يستوجب اتخاذ تدابير صارمة لإعادة تحقيق التوازن. (عبد الفتاح عبد السلام، 1993، الصفحات 20-21)

قام نيكولاس كالدور سنة 1971 بمناقشة أهداف السياسة الاقتصادية والعلاقة بينها، لنتجَم بعد ذلك في شكل مربع يربط بين أربعة نقاط موزعة على معلم متعامد ومتجانس، سمي هذا الشكل بالمربع السحري، وفيما يلي يمكن توضيح ذلك:

الشكل 03: رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور



المصدر: أسماء نبيل حامد أحمد الديب (2023)، دور الضريبة في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (مربع كالدور)، مجلة الشريعة والقانون، العدد 42، ص 1447.

يبين الشكل المربع السحري، والذي يعكس الوضعية الاقتصادية لأي بلد من خلال التركيز على أربعة مؤشرات (معدل البطالة، ومعدل التضخم، ومعدل النمو ورصيد ميزان الحسابات الخارجية)، وعليه من خلال هذه المؤشرات يمكن قياس أثر السياسات الاقتصادية، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً في حدود 5%، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار وبطالة منخفضة، بالإضافة إلى رصيد موجب في ميزان المدفوعات الخارجي، فهذا يوحي إلى أمثلية الاقتصاد الوطني.

2. السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية:

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من السياسات الاقتصادية:

1.2 السياسة الاقتصادية الظرفية:

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة، من بينها "سياسة الإنعاش" الهادفة إلى تحقيق النمو والتشغيل الكامل، وتعتمد في تحقيق ذلك على سياسة مالية توسعية، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب... إلخ؛ أي إنها تدعم الطلب الكلي، والسياسة النقدية التوسعية تقوم على زيادة عرض النقود لخفض معدل الفائدة، ويؤدي تطبيق سياسة الإنعاش غالباً إلى ظهور توترات تضخمية نتيجة عدم استجابة العرض للزيادة في الطلب الكلي خاصة في المدى القصير، كما أنّ هذه الزيادة في الطلب الكلي قد توجه

للمنتجات الأجنبية؛ مما قد يولد عجزاً في الحسابات الجارية الخارجية، كما أنّ العجز في الموازنة العمومية قد يتفاقم. (مانع، د.س.ن، صفحة 1)

أمّا الإجراء الثاني الذي يمكن تطبيقه في حالة وقوع اختلالات في التوازنات الكلية وهي "سياسة الانكماش"، والغرض منها تقليص مستويات الأسعار من خلال الاقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور، إضافة إلى مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي. (سعدوني، 2021، صفحة 8)

2.2 السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع التطورات الاقتصادية الدولية، حيث تشمل كل القطاعات الاقتصادية، كما أنّ تدخل الدولة في السوق وفق هذه السياسة يكون قليلاً من خلال تنظيم الخصخصة وقانون المنافسة، ويمكن أن يكون بَعدياً من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين. تنطبق هذه الإجراءات خاصة على الدول المتقدمة، أمّا في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت اتفاقات إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإنّ السياسة الاقتصادية لديها انقسمت إلى سياسات التثبيت أو سياسات الإصلاح الهيكلي. (سعدوني، 2021، صفحة 8)

3. السياسة النقدية والمالية:

تمثّل السياسة النقدية والمالية أداتين رئيسيتين لإدارة الاقتصاد الكلي، تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام؛ إذ تعتمد الأولى على تنظيم العرض النقدي وأسعار الفائدة، بينما تركز الثانية على الإنفاق الحكومي والضرائب.

1.3 السياسة النقدية:

السياسة النقدية تمثل مجموعة من التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوحة من طرف البنوك، قصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، من أهمها: تحقيق استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل. (إدريس، 2021، صفحة 12)

يعتمد تطبيق السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات يمكن توضيحها فيما يلي: (إدريس، 2021، الصفحات 16-20)

- **نسبة الاحتياطي (الإلزامي):** تُعدُّ نسبة الاحتياطي الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستويات الائتمان الممنوح وعرض النقود، حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية إيداع نسبة محددة من ودائع العملاء في حساباتها لدى البنك المركزي، ففي حالة السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي يتيح قدراً أكبر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الائتمان، وعند تبني سياسة نقدية انكماشية يقوم البنك بتقليل النسبة المفروضة قصد خفض المعروض النقدي، ومنه تخفيض معدل التضخم.
- **سعر إعادة الخصم:** وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصمهم للأوراق المالية، فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمناً ارتفاع تكلفة الإقراض الممنوحة إلى عملاء البنوك التجارية وتكون عادة في السياسة النقدية الانكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر إعادة الخصم، وبالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الإقراض لعملائها.
- **عمليات السوق المفتوح:** وتعني دخول البنك المركزي كبائع أو مشترٍ للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية، ويسمح استخدام هذه الأداة بضبط مدى قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان؛ ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المتداول لدى البنوك في إطار سياسة نقدية توسعية، أمّا في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض كمية النقود المتداولة.
- **تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة:** تُعدُّ من أهم أدوات السياسة النقدية القادرة على التأثير السريع (اليومي) على أسعار الفائدة وإدارة السيولة لدى البنوك التجارية، ويقوم البنك المركزي من خلال هذه الأداة بتوفير السيولة لليلة واحدة للبنوك التي تحتاجها مقابل سعر فائدة، فيما تلجأ البنوك التي تتوفر لديها سيولة فائضة في نهاية معاملاتها اليومية بتوظيفها لدى البنك المركزي في نافذة تسهيلات الإيداع لليلة واحدة مقابل حصولها على فائدة.

2.3 السياسة المالية:

تُعرّف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال فترة معينة،

الفصل الأول: ماهية ومفهوم التحليل الاقتصادي الكلي

ويعتمد تطبيق السياسة المالية على الأدوات المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات، والتي تؤثر بدورها على مستويات الدخل والنشاط الاقتصادي؛ وذلك قصد تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الوطني (الاستهلاك والاستثمار)، وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بالتشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.
 - التوازن الاقتصادي بين مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية.
 - التوازن المالي والاستخدام الأمثل لموارد الخزينة العامة.
- تأخذ السياسة المالية في تطبيقها اتجاهين، إما توسعي أو انكماش، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:
- **الاتجاه التوسعي:** تستخدم السياسة المالية التوسعية إذا كان الوضع الاقتصادي في حالة كساد (انخفاض مستويات التوظيف وتراجع معدل النمو الاقتصادي)، وهدفها زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا.
 - **الاتجاه الانكماش:** تستخدم السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم، والتي تتميز باختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع المختلفة وانخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ولمعالجة هذا الوضع يتم اتباع سياسة مالية انكماشية للقضاء على فائض الطلب الكلي، وذلك بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، للحد من التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار. (نيس، 2022، صفحة 18)

سادساً: التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي:

يشير النشاط الاقتصادي إلى مجموع الجهود البشرية المبذولة في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، ويشمل جميع العمليات التي تتم داخل الاقتصاد بهدف إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية، وذلك من خلال استخدام عناصر الإنتاج المختلفة، والمتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم (أو التكنولوجيا)، بما يسهم في خلق قيمة اقتصادية . (Geofacts, 2024)

ويضمّ النشاط الاقتصادي مجموعة من الأعوان الاقتصاديين الذين تربطهم علاقات متبادلة داخل الدورة الاقتصادية، حيث يؤدي كلّ عون وظيفة محددة تضمن سير العملية الاقتصادية بانتظام، ويمكن عرضهم على النحو الآتي:

- **الأسر:** تمثل الأسر مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في مسكن واحد، سواء وجدت بينهم روابط قرابة أم لا. وتتمثل وظيفتها الأساسية في عرض عناصر الإنتاج، خاصة العمل، مقابل الحصول

على دخول (أجور، أرباح، فوائد، ريع)، وتوجّه هذه الدخول إلى الاستهلاك، مع ادخار الجزء المتبقي منها.

- **المؤسسات الإنتاجية:** وهي الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتجميع الوسائل المادية والوسائل البشرية والتنسيق فيما بينها بغرض إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع في السوق قصد تحقيق الربح، وتتمثل وظيفتها في تشغيل اليد العاملة ودفع الأجور، إضافة إلى دفع الضرائب، والقيام بعمليات التصدير والاستيراد، والاستعانة بالمؤسسات المالية للحصول على التمويل عند الحاجة.

- **الإدارات العامة:** وتشمل الدولة والجماعات المحلية، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تقديم خدمات عمومية غير سوقية، مثل التعليم والأمن والعدالة والصحة، ويتم تمويل هذه الخدمات أساساً من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على باقي الأعوان الاقتصاديين.

- **المؤسسات المالية:** وتشمل مختلف البنوك وشركات التأمين، وتتمثل وظيفتها في جمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقديمها في شكل قروض أو استثمارات مقابل فوائد، كما تؤدي دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي وتنشيط الدورة الاقتصادية.

- **العالم الخارجي:** ويشمل جميع الأعوان الاقتصاديين غير المقيمين الذين تربطهم علاقات اقتصادية بالدولة، من خلال عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، إضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتحويلات المالية بين الدول.

سابعاً: النماذج الاقتصادية:

تُعرّف النماذج الاقتصادية بأنها تمثيلات مبسطة للواقع الاقتصادي، تُستخدم لفهم الظواهر الاقتصادية المعقدة من خلال صياغتها في شكل افتراضات وعلاقات رياضية توضّح الترابط بين المتغيرات المختلفة، كما تُستعمل في التفسير والتنبؤ واتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية المناسبة.

1. مفهوم النموذج الاقتصادي

"يمثل النموذج لأي سلوك اقتصادي فردي أو كلي تبسيطاً للتعقيدات الاقتصادية في العالم الواقعي، وهو عبارة عن عملية تحويل للسلوك الاقتصادي الملاحظ إلى معادلات رياضية." (بن احمد، 2020، صفحة 10) ويستعمل الاقتصاديون النماذج الاقتصادية لفهم الظواهر وتفسير العلاقات بين مختلف

المتغيرات الاقتصادية؛ فالنماذج عبارة عن نظريات موضوعة في صورة صيغ رياضية وعلاقات بين المتغيرات الرياضية هدفها توضيح العلاقات الاقتصادية.

وتتجلى أهمية النماذج الاقتصادية فيما يلي: (فرحي، 2004، صفحة 34)

- تحديد المتغيرات الأساسية الإجمالية للنظام الاقتصادي.
- القياس الكمي للمتغيرات سواء كان في صورة وحدات نقدية أو طبيعية.
- تحليل وتطوير العلاقات السببية القائمة بين المتغيرات المختلفة.

أصبحت النماذج إحدى الوسائل الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاديون في الأبحاث الاقتصادية لإظهار بعض العلاقات بين أسباب ونتائج معينة، حيث تضع لنا شروط مطلوبة لتحقيق وضع معين أو مشكلة محددة، لذلك فالنموذج هو تمثيل لمشكلة اقتصادية أو وضع اقتصادي معين في صورة رياضية تشمل عددا من العلاقات تحتوي على متغير واحد (أو أكثر) مثل: نموذج الطلب أو العرض لتحديد سعر السوق، ومن أقدم النماذج كان نموذج المدخلات والمخرجات Input-output أو ما يطلق عليه نموذج التشابك القطاعي. (محمد عبد الحميد، 2019، صفحة 18)

2. أنواع النماذج الاقتصادية:

وفيما يلي، يمكن تحديد أنواع النماذج القياسية:

أ- من حيث توظيف أدوات التحليل: (فرحي، 2004، صفحة 38)

- **النموذج الوصفي:** يقدم هذا النوع من النماذج تحليلا وصفيا لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية بطريقة أدبية.
- **النموذج الرياضي:** يُحلَّل هذا النموذج العلاقات الاقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات باستخدام أساليب رياضية، وهي الصياغة التي تكشف علاقات التأثير والتأثر بين مختلف المتغيرات، كافتراض وجود علاقة بين الاستهلاك C والدخل y ، يمكن كتابتها على الشكل: $C = by$ ، حيث b يمثل الميل الحدي للاستهلاك.

- **النموذج القياسي:** يسمح هذا النموذج بقياس العلاقة الكمية القائمة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتقديم اختبارات كمية للنظريات الاقتصادية من خلال برامج متطورة، كما يوفر وسائل للتنبؤ بمستقبل ظاهرة أو رسم سياسة اقتصادية.

ب- من حيث استعمال الزمن: (تومي، دون سنة نشر، صفحة 3)

- **النموذج الساك:** يدرس العلاقات الاقتصادية في فترة زمنية واحدة دون اعتبار للتغير عبر الزمن، مثل: دالة الاستهلاك: $C_{2019} = f(Y_{2019})$ ، حيث تعبر الدالة على أن الاستهلاك الكلي (C) في عام 2019 يعتمد على الدخل الفردي (Y) للسنة نفسها 2019، مع افتراض ثبات المتغيرات أو العوامل الأخرى المؤثرة على استهلاك الأفراد: كالذوق، والأسعار، والتوقعات، والثروة.... إلخ.

- **النموذج الحركي (الديناميكي):** يهتم بدراسة العلاقات بين متغيرات الظاهرة أو الدالة في فترات زمنية مختلفة، ويمكن التعبير عن إحدى صيغ دوال الاستهلاك الكلية الديناميكية كما يلي:

$$C_{2003} = f(Y_{2002}) \dots \dots (1) \quad \text{دالة الاستهلاك بفجوة التباطؤ:}$$

$$C_{2003} = f(Y_{2004}) \dots \dots (2) \quad \text{أو دالة الاستهلاك بفجوة التقادم:}$$

وهناك صيغ لدوال تدمج فيها متغيرات وبالعلاقات حركية متباطئة ومتقدمة في الآن ذاته، كما هو الحال في الدالة التالية:

$$C_{2003} = f(Y_{2002}, Y_{2004})$$

ويُعد التحليل الديناميكي أكثر واقعية لأنه يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن والتأثيرات المتبادلة عبر فترات مختلفة.

3. متغيرات النموذج الاقتصادي:

إنّ متغيرات النموذج الاقتصادي قد تأخذ عدة أشكال، داخلية أو خارجية، كما يمكن أن تكون متغيرات مخزون أو متغيرات تدفق.

1.3 المتغيرات الداخلية والخارجية والمعلمات

يمكن تحديد أهم الفروقات بين المتغيرات الداخلية والخارجية والمعلمات فيما يلي:

• **المتغيرات الخارجية:** هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها بقوى من خارج النموذج، ويمكن عدّ التغير في المتغيرات الخارجية تغيّراً مستقلاً (ذاتياً). مثال: $I = \bar{I}$ هو متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج. (ديوليو، 1974، صفحة 10)

• **المتغيرات الداخلية:** وهي المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج، أي: بواسطة مجموعة معادلات النموذج بعد معرفة قيم المعاملات والمتغيرات الخارجية. مثال: $Q_d = f(Y, P)$ ، حيث: يمثل Q_d : الكميات المطلوبة من سلعة ما، و P : سعر هذه السلعة و Y الدخل المخصص للاستهلاك، وفي هذه الحالة، فإن P و Y تعدّ متغيرات مستقلة و Q_d : المتغير التابع الذي يجب تفسيره.

• **المعطيات:** هي ثوابت تستعمل كأوزان أو أوسطه للربط والتمييز بين التغيرات ضمن معادلات النموذج، مثال: معادلة الاستهلاك: $C = C_0 + aY_d$ ، حيث C_0 و a تمثل معلمات النموذج. (فرحي، 2004، صفحة 40)

2.3 متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق:

يمكن فيما يلي توضيح الفرق بين متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق: (عبد الفتاح عبد السلام، 1993، صفحة 64)

• **متغير المخزون:** هو كمية تُقاس في لحظة زمنية معيّنة؛ أي إنّ هذا المتغير ليس له مدى أو بعد زمني، مثل: المخزون، وكمية النقود، والثروة، ودين القطاع العام، ورأس المال، ورصيد الدولة من العملات الأجنبية.

• **متغير التدفق:** هو متغير له بعد زمني، ويُقاس خلال فترة زمنية معيّنة، ومثال ذلك: المخزون السلعي لدى منشأة معيّنة هو متغير مخزون، سواء قيس بوحدة مادية أو بوحدة نقدية، أمّا إنتاج المنشأة أو مبيعاتها، فهي متغيرات تدفق.

4. دوال النموذج الاقتصادي:

تنقسم دوال النموذج إلى نوعين: (بن احمد، 2020، صفحة 10)

• **الدوال السلوكية:** وهي المعادلات التي تشرح سلوك متغير اقتصادي بدلالة متغير آخر أو عدة متغيرات، وعلى سبيل المثال: العلاقة بين حجم الاستهلاك للقطاع العائلي والدخل القابل للتصرف؛ فالاستهلاك يعدّ دالة للدخل المتاح، أي: $C = f(Y^d)$ ، ويعني ذلك أنّ الاستهلاك الكلي يعتمد بصورة

منظمة على مقدار الدخل الكلي المتاح، وتُسمى بالدالة السلوكية؛ لأنها تبين السلوك الذي يسلكه الاستهلاك C والمرافق لسلوك الدخل.

- **الدوال التعريفية:** وهي المعادلات التي تُعرّف متغيراً ما باستعمال المتغيرات الأخرى، مثلاً: الطلب الكلي يُعرّف بأنه مجموع الاستهلاك والادّخار، حيث: $Y = C + S$.
5. بناء النموذج الاقتصادي:

تتسم الحياة الاقتصادية الواقعية بدرجة كبيرة من التعقيد، إذ تضم عددًا غير محدود من المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها. فعند محاولة تفسير ظاهرة اقتصادية معيّنة – كالمستوى العام للأسعار مثلاً – يواجه الباحث صعوبات متعددة، سواء من حيث تحديد العوامل المؤثرة بدقة، أو من حيث قياسها كميًا. وتزداد هذه الصعوبة نظرًا لتعدد طرق القياس واختلاف الأساليب الإحصائية المعتمدة في احتساب المؤشرات الاقتصادية. كما أن العوامل المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية ليست متساوية من حيث الأهمية؛ فبعضها يكون ذا تأثير جوهري، وبعضها الآخر يكون تأثيره محدودًا أو ثانويًا. ومن الناحية العملية، يستحيل إدراج جميع هذه العوامل ضمن تحليل واحد، مما يفرض على الباحث اللجوء إلى التجريد العلمي. ومن هنا تظهر أهمية بناء النموذج الاقتصادي، حيث يقوم الباحث بتبسيط الواقع من خلال استبعاد العوامل الثانوية والتركيز على المتغيرات الأساسية التي يُفترض أنها الأكثر تأثيرًا في الظاهرة محل الدراسة. وبالتالي، فإن النموذج الاقتصادي لا يعكس الواقع بكل تفاصيله، وإنما يقدم تمثيلًا مبسطًا له يهدف إلى تسهيل الفهم والتحليل والتفسير.

وعليه، فإن عملية بناء النموذج الاقتصادي تمر بعدة مراحل أساسية، تتمثل في:

- تحديد المشكلة أو الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة؛
- اختيار المتغيرات الأساسية المرتبطة بها؛
- صياغة الفرضيات التي تحدد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات؛
- ترجمة هذه العلاقات في صورة معادلات أو صيغ رياضية؛
- اختبار النموذج للتأكد من مدى صلاحيته في تفسير الواقع أو التنبؤ به.

وبذلك يمكن القول إن النماذج الاقتصادية تمثل أداة تحليلية ضرورية، رغم كونها تبسيطاً متعمداً للواقع، لأنها تمكّن الباحث من دراسة العلاقات الاقتصادية بصورة منهجية وقابلة للقياس. (حبيل، دس،ن، الصفحات 66-67)

ثامناً: مشكلات التحليل الاقتصادي الكلي:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها النماذج الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلي، لما توفره من إطار منهجي منظم لفهم العلاقات بين المتغيرات الإجمالية، فإن استخدامها لا يخلو من صعوبات منهجية ومعرفية قد تؤثر في دقة النتائج المستخلصة منها. ويمكن إبراز أهم هذه المشكلات فيما يلي: (فرحي، 2004، الصفحات 54-55)

1. مشكلة التجميع:

يُنظر إلى المتغيرات الاقتصادية عادةً على أنها مجاميع تعكس ما يحدث على المستوى الجزئي، إلا أنّ هذا الافتراض لا يكون دقيقاً دائماً؛ فعلى سبيل المثال: زيادة الاستهلاك الكلي لا تعني بالضرورة زيادة الاستهلاك لدى جميع الأفراد، وهو ما يدل على أنّ القيم الإجمالية قد تخفي اختلافات وفروقات جزئية مهمة بين الوحدات الاقتصادية.

2. مشكلة المتوسطات الحسابية:

تُحتسب معدلات الأسعار أو الأجور أو أسعار الفائدة عادةً بالاعتماد على المتوسط الحسابي، إلا أنّ هذا الأخير غالباً ما يتأثر بالقيم القصوى أو الشاذة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشويه النتائج، وبناءً عليه، فإنّ المتوسط الحسابي لا يعكس دائماً تمثيلاً دقيقاً لحركة المتغير الاقتصادي محل الدراسة.

3. مشكلة التركيب:

تتسم العناصر الاقتصادية بعدم التجانس، ومن ثَمَّ، فإنّ جمعها على أساس واحد قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، وتمثيلاً لذلك: فاتخاذ قرار بزيادة الاستثمار في قطاع معين لا يعني بالضرورة تحقق الزيادة نفسها في جميع القطاعات الوطنية، كما أنّ ارتفاع سعر سلعة محددة أو نوع معين من السلع لا يستلزم بالضرورة ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات؛ وبذلك يمكن القول إنّ ما يصح على الجزء لا ينطبق بالضرورة على الكل.

غير أنّ التطور الحاصل في مختلف العلوم المرتبطة بعلم الاقتصاد أتاح إمكانية تجاوز هذه الصعوبات، من خلال توظيف المعرفة العلمية للكشف عن الحقائق الواقعية وفهمها بصورة أدق؛ بما يسهم في تطوير التحليل الاقتصادي وتعميق المعارف النظرية والتطبيقية.

الفصل الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك:

سادت النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين منتصف القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن العشرين؛ حيث بدأت ملامحها بالظهور مع كتاب آدم سميث عام 1776 بعنوان "ثروة الأمم" الذي تناول فيه أسباب زيادة ثروة الأمم وسبل الحصول عليها، وتلت ذلك إسهامات عدد من العلماء البارزين، مثل: ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وتوماس مالتس الذين أسهموا في ترسيخ أسس هذه النظرية وتطويرها، وقد ركّز الاقتصاديون الكلاسيك على دراسة الوحدات الاقتصادية الجزئية، في محاولة منهم لتفسير سلوك المنتج والمستهلك، وتحديد قوى الطلب والعرض وآلية تحديد الأسعار من خلال تفاعل العرض والطلب في السوق، وبذلك، لم تُولِ النظرية الكلاسيكية اهتماماً كافياً بدراسة الاقتصاد الكلي، ومع ذلك، فإنّ هذا لا يعني بالضرورة أنهم قد أهملوا الاقتصاد الكلي بشكل عام، بل ساهمت النظرية في عرض الكثير من الأفكار المتفرقة التي تتعلق بتوازن الناتج القومي، والتشغيل، وتحديد سعر الفائدة. إلا أنّ تلك الأفكار لم تقدّم نظرية متكاملة في الاقتصاد الكلي بالمعنى الدقيق، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنّه من الضروري استعراض وتوضيح آراء النظرية الكلاسيكية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي. (محمد عبد الحميد، 2013، صفحة 81)

أولاً: فرضيات المدرسة الكلاسيكية:

- يمكن تحديد أهم المرتكزات التي بُنيت عليها النظرية الكلاسيكية فيما يلي:
- **آلية السوق الحرة:** يفترض الكلاسيك وجود قوى طبيعية مصحّحة تُؤدي إلى التوازن التلقائي للاقتصاد؛ فقد كانوا يعتقدون أنّ هناك قوى ذاتية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظم اقتصاديات السوق، وهو ما أطلق عليه آدم سميث مصطلح "اليد الخفية"، حيث كان يرى أنّ السوق الحرة تعمل على الاستقرار المستمر والأوتوماتيكي للنظام الاقتصادي، مما يسمح بتحقيق التشغيل الكامل دون تدخّل حكومي. (بن احمد، 2020، صفحة 91)
- **الملكية الخاصة للنشاط الاقتصادي:** تدعم النظرية الكلاسيكية الملكية الخاصة للأفراد وتؤكد على حقهم في الاحتفاظ بما يمتلكونه من ثروة، مع إمكانية التصرف فيها سواء بالبيع أو الشراء أو التأجير

أو التنازل أو التوريث، كما ترى النظرية الكلاسيكية أنّ الملكية الخاصة تمثل الدافع أو الحافز الذي يحرك الأفراد للعمل والسعي بهدف تحقيق الربح وزيادة الثروة وتراكمها والمحافظة عليها؛ وهذا ما يدفع الأفراد إلى الادخار والذي يتحول بدوره في مرحلة لاحقة إلى استثمار، وقد تكون الملكية تابعة لفرد واحد يمارس حقوق الملكية بمفرده أو بالمشاركة مع مجموعة من الأفراد في شكل من أشكال الشركات الخاصة، وفيما يتعلق بالملكية العامة، فالدولة في هذا النظام تمتلك جزءاً مهماً من الثروة القومية متمثلة في بعض المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية: كمشروعات المياه والكهرباء والغاز وبعض المصارف والبنوك، بالإضافة إلى الغابات وقطاعات الخدمات الأساسية التي قد لا يرغب الأفراد في إقامتها وإدارتها، وقد أشار آدم سميث إلى وجود توافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وأنّ الفرد من خلال سعيه إلى تحقيق المصلحة الخاصة، فإنه يحقق بذلك المصلحة العامة. (محمد عبد الحميد، 2013، صفحة 81)

● **حيادية الدولة:** يؤكّد الكلاسيك على حيادية الدولة في الحياة الاقتصادية، فالدولة لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة في تحقيق المصلحة العامة، وأنّ تدخل الحكومة في النشاط الإنتاجي يكون ضاراً في أغلب الأوقات، وطالما أنّ الأفراد هم أقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة، والنظام الطبيعي يؤدي إلى التنسيق بين المصلحة الخاصة والعامة، فالنتيجة المنطقية لذلك هو عدم تدخل الدولة. (بن احمد، 2020، صفحة 91)

● **التوظيف الكامل:** يؤكّد الكلاسيك على عدم وجود أيّ بطالة إجبارية "أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه بمستوى الأجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدوه". إلا أنهم لم ينفوا إمكانية وجود نسبة معينة من البطالة، وقد تكون في شكل بطالة احتكاكية، وهي التي ترتبط بنقص المعلومات والبيانات عن الوظائف المتاحة وعن العمالة الراغبة في أداء العمل، أو في شكل بطالة هيكلية ناجمة عن تعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية، أو بطالة اختيارية يفضل فيها بعض الأفراد التمتع بوقت الفراغ على ممارسة العمل. (محمد عبد الحميد، 2013، صفحة 82)

● **قانون تناقص الغلة:** يُشير هذا القانون إلى تناقص الإنتاجية الحدية عند إضافة وحدة واحدة من العمل مع بقاء العناصر الأخرى على حالها.

● **تعظيم الربح والمنفعة:** حسب النظرية الكلاسيكية، فإنّ المنتج يسعى إلى تعظيم الربح، في حين يرغب العامل في تعظيم المنفعة (منفعة الأجر).

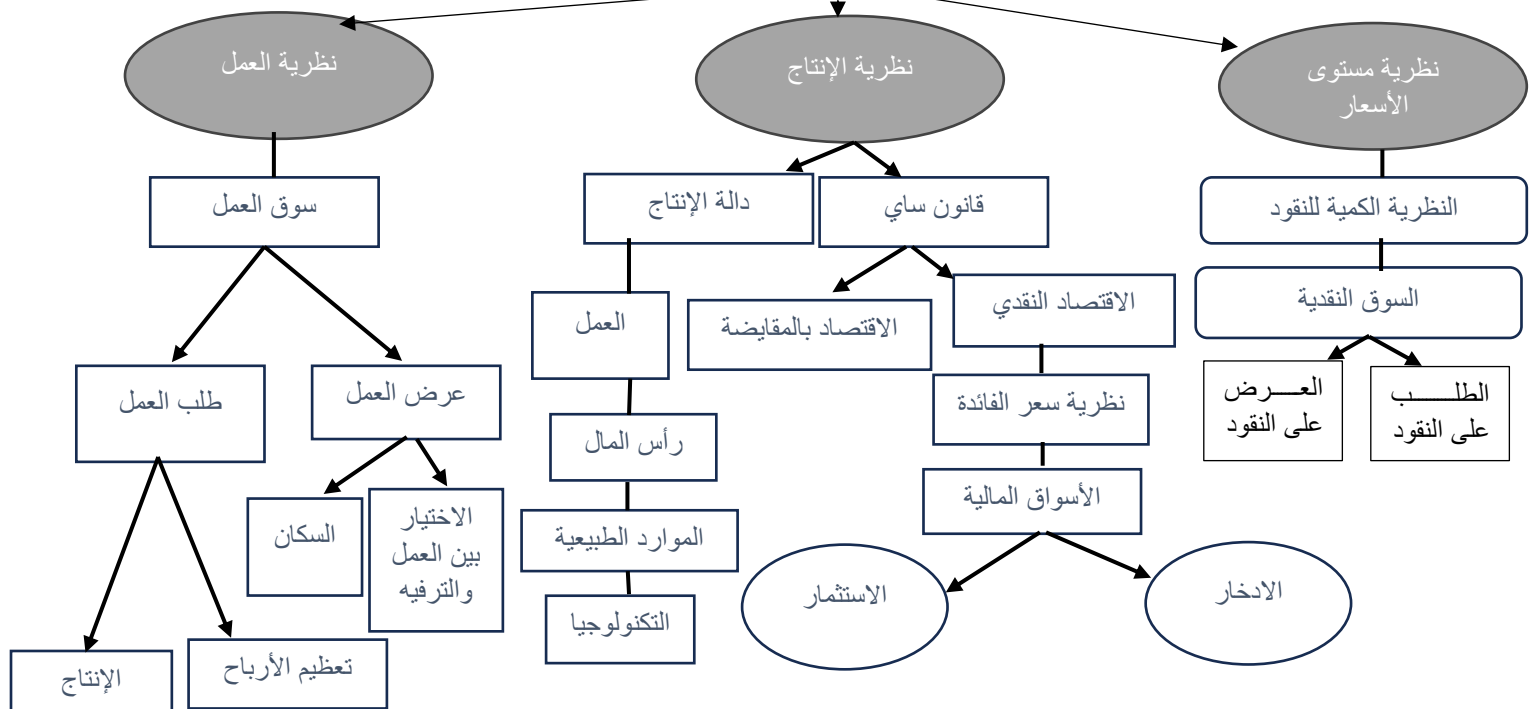
- **مرونة عوامل الإنتاج، والمنافسة التامة للأسواق:** يؤكد الكلاسيك على افتراض وجود درجة عالية من المرونة في أسعار عوامل الإنتاج، وأن لهذه المرونة التامة دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي، كما أن السوق تسودها حالة منافسة تامة. (بن احمد، 2020، صفحة 92)
- **قانون ساي للمنافذ:** تقوم النظرية الكلاسيكية على فرضية مهمة تسمى بـ "قانون ساي للمنافذ"، وأساس هذا القانون هو "العرض يخلق طلبه الخاص"، فالهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، والاستهلاك يعتمد على الدخل، والدخل يعتمد على الإنتاج، ومن هنا، فإن الإنتاج لا بد أن يتولد عنه طلب، ومن غير الممكن أن يكون هناك فائض في الإنتاج؛ لأن الطلب يمتص الإنتاج، مما يؤدي ذلك إلى الاستخدام الكامل للموارد المتاحة وعدم وجود بطالة. (محمد عبد الحميد، 2013، صفحة 82) وفي هذا الإطار، يتحدد حجم الإنتاج بعوامل حقيقية مثل العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي، لا بمستوى الطلب الكلي، ولذلك يُمثل العرض الكلي في الأجل الطويل بمنحنى رأسي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد. كما يفترض الكلاسيك أن الادخار يمثل عرضا لرأس المال، بينما يمثل الاستثمار طلبا عليه، ويتحقق التوازن بينهما من خلال مرونة سعر الفائدة. فإذا زاد الادخار وانخفض الاستهلاك، يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يحفز الاستثمار ويعوّض النقص في الإنفاق الاستهلاكي، وبذلك يظل الإنفاق الكلي كافيا لضمان التشغيل الكامل. (فرحي، 2004، صفحة 90)
- **حيادية النقود والنظرية الكمية للنقود:** لا تضطلع النقود بأي دور باستثناء أنها وسيلة للتبادل، وبالتالي، فإن التغيرات في كميات النقود المعروضة تؤثر فقط على الأسعار وليس على النشاطات الاقتصادية الحقيقية. (بن احمد، 2020، صفحة 92) ويرى فيشر بدوره -وهو أحد أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية- أن أي مبادلة تجري بين المتعاملين تتطلب المساواة بين قيمة النقود من جهة وقيمة السلع والخدمات من جهة أخرى، وإثر ذلك، يمكن كتابة المعادلة المعبرة عن هذه المساواة على النحو التالي: $MV = PY$ ، حيث M تعني: الكتلة النقدية، وهي متغير خارجي تحدده السلطة النقدية بواسطة البنك المركزي، و V تعني سرعة تداول النقود، ويفترض أنها ثابتة بسبب استقرار العادات المؤسسية ونظم الدفع، و P : المستوى العام للأسعار و Y : حجم الناتج الإجمالي، وضمن هذه الشروط، فإن نظرية كمية النقود تتلخص في وجود علاقة دالية بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار $P = f(M)$. (فرحي، 2004، صفحة 90)

ثانياً: هيكله النموذج:

يعدّ النموذج الاقتصادي عند الكلاسيك حوصلة لثلاثة نظريات متكاملة، والمتمثلة في نظرية سوق العمل، ونظرية للإنتاج والاستثمار المتعلق بعمل السوق المالية (سوق الإقراض)، ونظرية السوق النقدية. ويمكن توضيح مكونات النموذج الكلاسيكي في الشكل أدناه:

الشكل 04: مكونات النموذج الكلاسيكي

مكونات النموذج الكلاسيكي



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 97.

وفيما يلي عرض لأهم العلاقات التي تعبّر عن توازن الأسواق في إطار النموذج الكلاسيكي:

المجال الحقيقي	دالة الإنتاج:	(1) $y = f(L)$
	❖ توازن سوق العمل	
	العرض على العمل:	(2) $L^S = L^S(w) = L^S\left(\frac{w}{p}\right)$
	الطلب على العمل:	(3) $L^D = L^D(w) = L^D\left(\frac{\bar{w}}{p}\right)$
	التوازن في سوق العمل:	(4) $L^D = L^S$
	❖ توازن سوق السلع والخدمات	
	الادخار	(5) $S = S(i^+)$

الاستثمار	$I = I(i^-) \dots \dots \dots (6)$	
التوازن في سوق السلع والخدمات:	$S = I \dots \dots \dots (7)$	
المجال	$M^s = M_o \dots \dots (8)$	العرض على النقود
النقدي	$M^d = KPY \dots \dots (9)$	الطلب على النقود
	$M^s = M^d \dots \dots (10)$	التوازن في سوق النقد

وتعدّ كل من المتغيرات: مستوى الدخل y وحجم الاستثمار I والادخار S ، وسعر الفائدة i ، والطلب على العمل L^D والعرض عليه L^S ، الأجر W ومستوى الأسعار P كلها متغيرات داخلية، ماعدا الكتلة النقدية M^S التي تمثل متغيرا خارجيا تحدده السلطات النقدية.

ثالثاً: ميكانيزم عمل النموذج

1. دالة الإنتاج

تُعرّف دالة الإنتاج بأنها علاقة فنية أو رياضية تُبين أقصى كمية من السلع والخدمات يمكن إنتاجها باستخدام توليفة معينة من عناصر الإنتاج، وذلك عند مستوى تكنولوجي معين. وتُمثل نقطة الانطلاق في النشاط الاقتصادي؛ إذ لا يمكن تحقيق التوزيع أو الاستهلاك دون وجود عملية إنتاج مسبقة. وتتم عملية الإنتاج من خلال مزج مجموعة من عوامل الإنتاج المتمثلة في: الموارد الطبيعية، والعمل، ورأس المال، والتكنولوجيا، والمعرفة. وعليه يمكن كتابة دالة الإنتاج في صورتها العامة كما يلي: (بن احمد، 2020، صفحة 93)

$$y = f(L, K, H, T \dots) \dots \dots \dots (2)$$

حيث: K : رأس المال، L : عنصر العمل، H : رأس المال البشري، T : مستوى التكنولوجيا، y :

النواتج الكلي.

إنّ عوامل الإنتاج المحددة في المعادلة أعلاه هي عبارة عن العناصر المستعملة لإنتاج السلع والخدمات، ويكون العاملان الأساسيان لهذه العملية هما: رأس المال والعمل، ويتضمن رأس المال الآلات المستعملة في عملية الإنتاج، أمّا العمل، فهو الوقت المخصص من طرف الأفراد في عملية الإنتاج، كما تعكس دالة الإنتاج مستوى التكنولوجيا المطبقة والمعتمد عليها في عمليات مزج عناصر الإنتاج على وجه الخصوص رأس المال والعمل؛ فعند الاعتماد على طرائق جديدة ومبتكرة في الإنتاج يُمكن أن تحقق إنتاجاً متزايداً حتى دون زيادة في عنصر العمل أو رأس المال. (تومي ص.، دون سنة نشر، صفحة 98)

الفصل الثاني: التحليل الاقتصادي عند الكلاسيك

ومن منطلق أنّ التحليل الكلاسيكي في الأجل القصير، فإنّ عنصر رأس المال (K) يكون ثابتا خلال الفترة وعنصر العمل متغيرا، فتصبح دالة الإنتاج السابقة كما يلي:

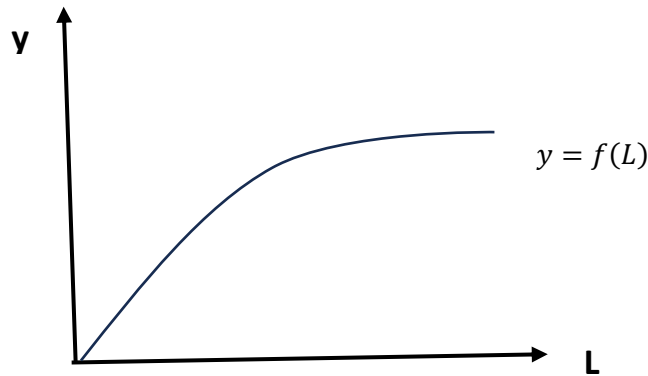
$$y = f(L \cdot \bar{k}) \dots \dots \dots (2)$$

أي إنّ (y) تابع لمتغير واحد، وهو عنصر العمل، ويعني هذا أنّ حجم الإنتاج الكلي يتحدد في الأجل القصير بعنصر اليد العاملة المستخدمة.

$$y = f(L) \dots \dots \dots (3)$$

وفي الشكل أدناه يمكن توضيح دالة الإنتاج:

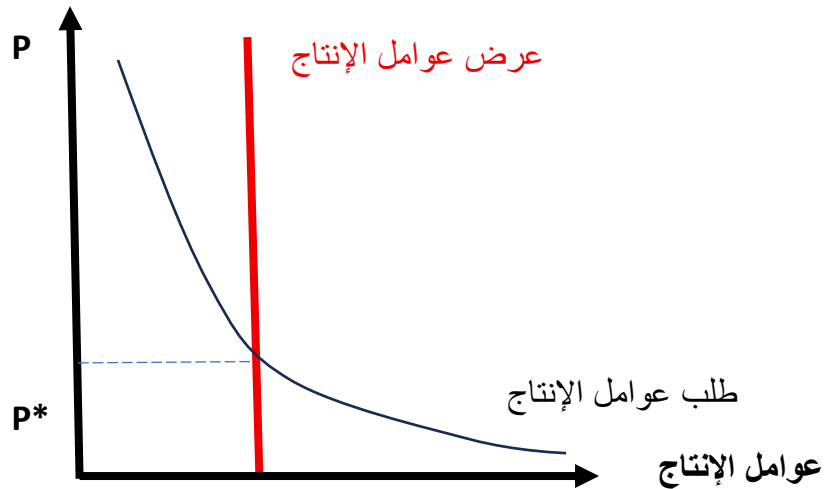
الشكل 05: دالة الإنتاج



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن احمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 93.

وتجدر الإشارة إلى أنّ توزيع الناتج الوطني يتحدد من خلال أسعار عوامل الإنتاج، وعليه، فإنّ العائد المتحصل عليه يتحدد ارتكازا على العرض والطلب على عوامل الإنتاج وفقا لآلية السوق وارتباطا بالفرضيات الكلاسيكية، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 06: الطلب والعرض على عوامل الإنتاج



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 93.

بما أنّ كل عوامل الإنتاج مستخدمة استخداماً تاماً، فإنّ منحني عرض عوامل الإنتاج يمثّل بالخط المستقيم، في حين الطلب على عوامل الإنتاج دالة عكسية مع مستوى السعر، ويتحدد السعر التوازني لعوامل الإنتاج بنقاط تقاطع منحني الطلب والعرض على عوامل الإنتاج. (بن احمد، 2020، صفحة 93)

إنّ زيادة توظيف عنصر العمل في الأجل القصير مع شرط بقاء العناصر الأخرى ثابتة يعطينا إنتاجية متناقصة لعنصر العمل وفقاً لقانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو، مما يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الحدية للعمل، وحسابها يكون من خلال اشتقاق دالة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل، كما يلي:

$$PML = \frac{\partial y}{\partial L}$$

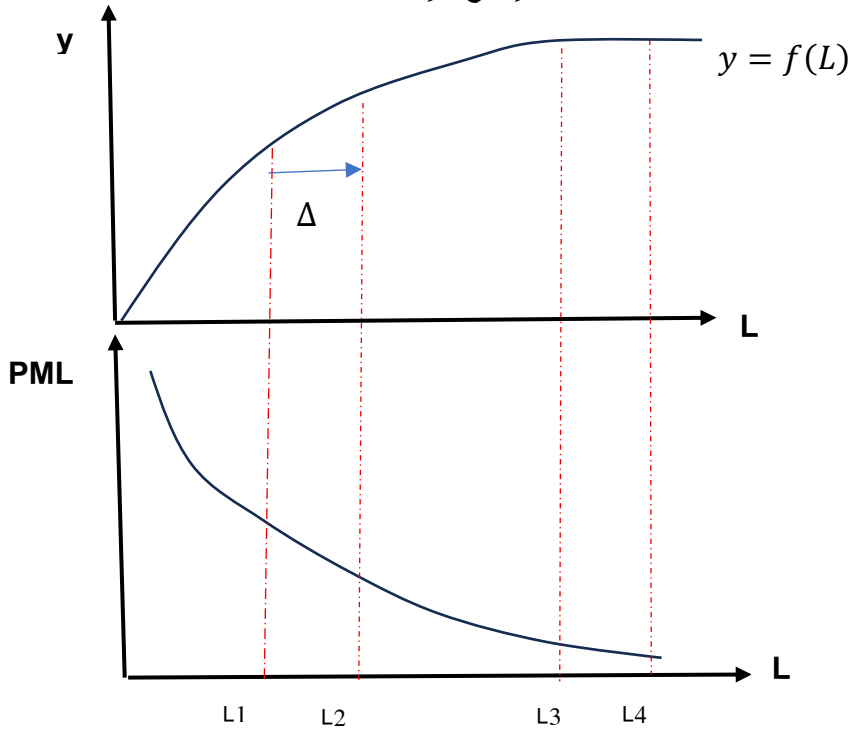
وعليه، يجب أن تكون الإنتاجية موجبة ومتناقصة، أي: تزايد الإنتاج من خلال زيادة عنصر العمل ولكن بزيادة متناقصة، فتكون إذا المشتقة الأولى أكبر من الصفر، أمّا المشتقة الثانية أصغر من الصفر. (طالب، 2017، صفحة 53)

$$PML' = \frac{dy}{dL} > 0$$

$$PML'' = \frac{d^2y}{dL^2} < 0$$

يمكن توضيح تناقص الإنتاجية الحدية للعمل في الشكل التالي:

الشكل 07: دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 94.

يبين الشكل أن الإنتاجية الحدية للعمل PML تتناقص كلما زاد عدد العمال وفق قانون الغلة المتناقصة، وعند مستويات عالية من العمل قد تصبح الزيادة في الإنتاج شبه منعدمة أو سالبة. يعمل المنتجون وفق مبدأ تعظيم الربح (أقصى إنتاج بأقل تكلفة)، لذلك، فإن التوسع في العملية الإنتاجية يكون من خلال مزج عناصر ووحدات إضافية من عوامل الإنتاج، وعليه يتم حساب الربح من خلال الفرق بين قيمة الإنتاج وتكلفته، كما يلي: (بن احمد، 2020، صفحة 95)

❖ **قيمة الإنتاج:** وتُمثل كمية الإنتاج في مستوى سعر السلعة.

$$Y = Pf(L)$$

❖ **تكاليف الإنتاج:** وتُمثل مجموع تكلفة عوامل الإنتاج، وعلى افتراض أن العمل المحدد الأساسي لدالة الإنتاج، فإن تكلفة العمل تُمثل عدد العمال L في الأجر الاسمي W .

$$Cost = L \times W$$

❖ **الربح:** وتُمثل فائض قيمة الإنتاج بعد حسم التكاليف.

$$\pi = Y - Cost = Pf(L) - L \times W$$

إن تعظيم الربح بالنسبة للمؤسسة وفقا للمعادلة السابقة يرتبط بقرار إضافة عناصر جديدة من العمل وقيمة الإنتاج الناتجة عن ذلك، فكلما كانت قيمة الإنتاج أكبر من تكلفة العمل، أي: إن الإيرادات الناتجة عن زيادة الإنتاج أعلى من الأجر الإضافي لوحدة العمل الجديدة، فإن الوحدة الإضافية من العمل الناتجة عن التوظيف سوف ترفع من ربح المؤسسة، وعليه، ستستمر المؤسسة في عملية التوظيف حتى تُصبح كل وحدة عمل إضافية لا تُسهم في زيادة الربح، وهو المستوى الذي تكون فيه قيمة الإنتاجية الحدية للعمل أقل من الأجر الاسمي وفقا للمعادلة الآتية:

$$\frac{d\pi}{dL} = P \times PML - W = 0$$

وعليه، كلما كان $P \times MPL > W$ فإن المؤسسة ستحقق أرباحا مالية من عمليات الإنتاج الإضافية إلى أن يتساوى الدخل الإضافي مع الأجر النقدي $P \times MPL = W$ ، وبالتالي، فإن تعظيم الربح بالنسبة للمنتجين يتحقق من خلال الشرط الآتي:

$$PML = \frac{W}{P}$$

2. توازن سوق العمل:

يتحدد مستوى التشغيل في الاقتصاد وفقاً للتحليل الكلاسيكي من خلال التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه داخل سوق العمل، في ظل افتراض مرونة الأجور والأسعار.

1.2 الطلب على العمل:

يصدر الطلب على العمل من طرف المنتجين، وهو مرتبط بمبدأ تعظيم الربح؛ فالمؤسسة تقوم بتوظيف العمال إلى الحد الذي تتساوى فيه قيمة الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي، (صخري، 2005، صفحة 42) أي:

$$PML = \frac{W}{P}$$

حيث:

W : الأجر الإسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

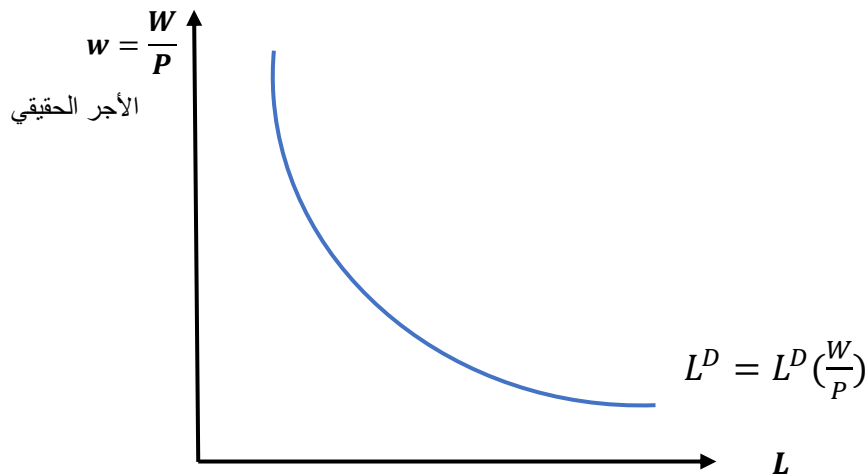
$\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي.

وبما أن الإنتاجية الحدية للعمل متناقصة وفق قانون تناقص الغلة، فإن منحنى الطلب على العمل يكون ذا ميل سالب، أي أن:

$$L^D = L^D\left(\frac{W}{P}\right) \quad L^{D'} < 0$$

ويمكن توضيح منحنى الطلب على العمل في الشكل أدناه:

الشكل 08: منحنى الطلب على العمل



المصدر: عمر صخري (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 42.

نلاحظ -من خلال الشكل أعلاه- أنّ الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي، والعكس صحيح، فكلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي انخفض الطلب على العمل.

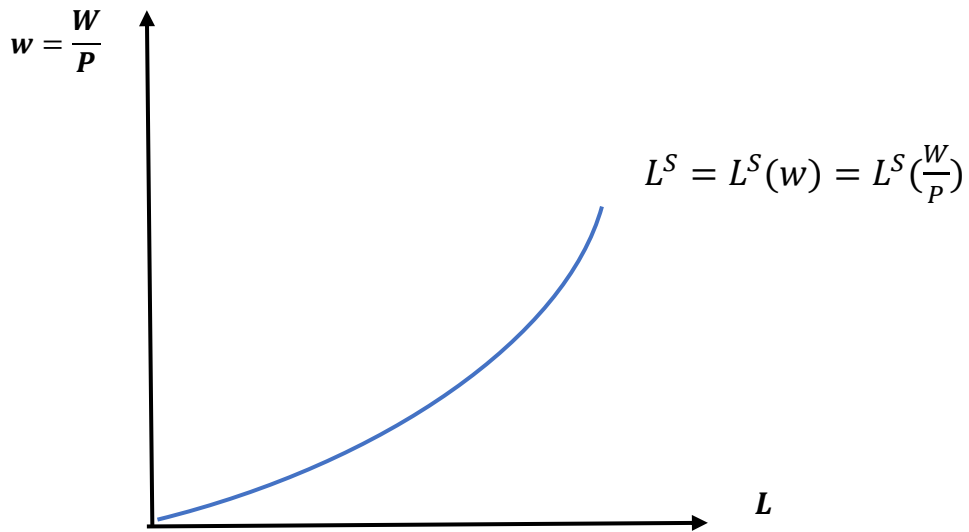
2.2 العرض على العمل:

تفترض المدرسة الكلاسيكية أنّ الأفراد لا يخضعون للوهم النقدي، وبالتالي، لا يتحدد عرض العمل من خلال الأجر الاسمي إنما يتحدد من خلال الأجر الحقيقي؛ حيث يعرض الأفراد قوة عملهم إذا كانت السلعة الممكن شراؤها بأجر الساعة الواحدة تتجاوز قيمة ساعة الفراغ الواحدة، وبالتالي، إذا تغير السعر بالنسبة نفسها التي تغير بها الأجر، فإنّ قرارات الأفراد بخصوص عرض قوة عملهم تبقى ثابتة، لذلك تكون العلاقة بين عرض العمل والأجر الحقيقي علاقة طردية: (صخري، 2005، صفحة 43)

$$L^S = L^S\left(\frac{W}{P}\right) \quad L^{S'} > 0$$

ويمكن توضيح منحنى العرض على العمل في الشكل أدناه:

الشكل 09: منحنى العرض على العمل



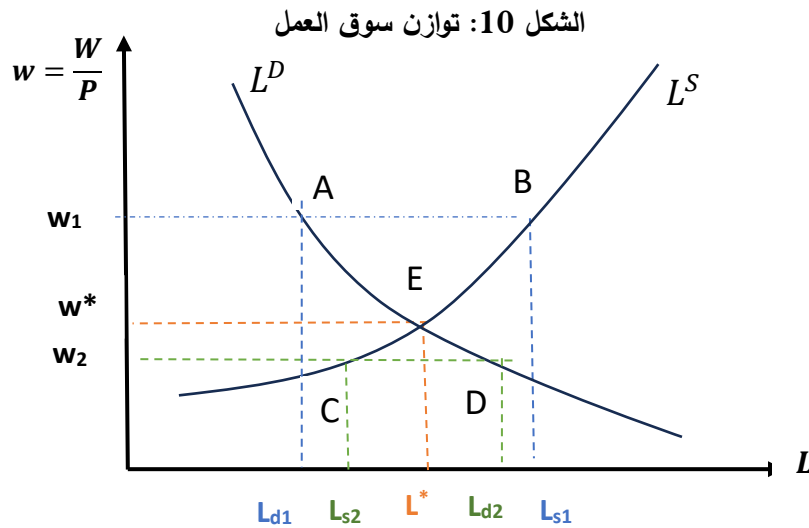
المصدر: عمر صخري (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 43.
يوضّح الشكل وجود علاقة موجبة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي ارتفع عرض العمل، والعكس صحيح.

3.2 التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند المستوى الذي تتساوى فيه الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه:

$$L^S = L^D$$

وبيانها تمثل تقاطع منحنى عرض العمل (L^S) مع منحنى الطلب على العمل (L^D) في سوق العمل. (بن احمد، 2020، صفحة 97)



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 97.
يتضح -من خلال الشكل أعلاه- أن w^* يمثل مستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن في سوق العمل، بينما L^S و L^D يمثلان القيم التوازنية لعرض العمل والطلب عليه.

عندما يكون مستوى الأجر الحقيقي w_1 ، فإن سوق العمل يشهد حالة فائض في عرض العمل بمقدار AB، ويكون الاقتصاد في حالة بطالة، وعندما يكون مستوى الأجر الحقيقي w_2 ، يشهد سوق العمل نقصا في عرض العمل بمقدار المسافة CD نتيجة عدم قبول الأفراد العمل في ظل الأجر الحقيقي المعطى، وبالتالي، تكون هناك حالة بطالة إرادية.

وفي ظل افتراض المرونة التامة للأجور والأسعار، فإن أي اختلال في السوق يؤدي إلى تعديل الأجور تلقائياً إلى أن يعود الاقتصاد إلى نقطة التوازن، وهو ما يعني تحقق الاستخدام الكامل للعمالة.

3. سوق السلع والخدمات:

إن أهم ما يميز سوق السلع والخدمات لدى الكلاسيك هو قانون المنافذ لجون باتست ساي، ويسمى أيضاً قانون ساي للأسواق والذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له" أو "كل ما ينتج

يباع"، وبالتالي ليس هناك إمكانية لوجود فائض في الإنتاج الكلي، وحسب الكلاسيك، فالأفراد يبحثون عن تعظيم منفعتهم بإنفاق مداخلهم للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، ومن منطلق أنّ النقود حيادية وهي وسيلة لإجراء المعاملات فقط، لذلك، فإنّ الدخل المتولد يتوجه مباشرة إلى الإنفاق، سواء في شكل استهلاك أو استثمار.

غير أنّ الإشكال المطروح هو: أليس الادخار تسريباً من دائرة الإنفاق، وبالتالي سبباً محتملاً لنقص الطلب الكلي؟

وقد فسر الكلاسيك هذه الإشكالية بأنّ الادخار لا يمثل نقصاً في الطلب، لأنه يتحول تلقائياً إلى استثمار عبر آلية سعر الفائدة. فالادخار يُعد عرضاً لرأس المال، في حين يمثل الاستثمار طلباً عليه، ويعمل سعر الفائدة على تحقيق التوازن بينهما. (بن قدور، 2013، صفحة 50)

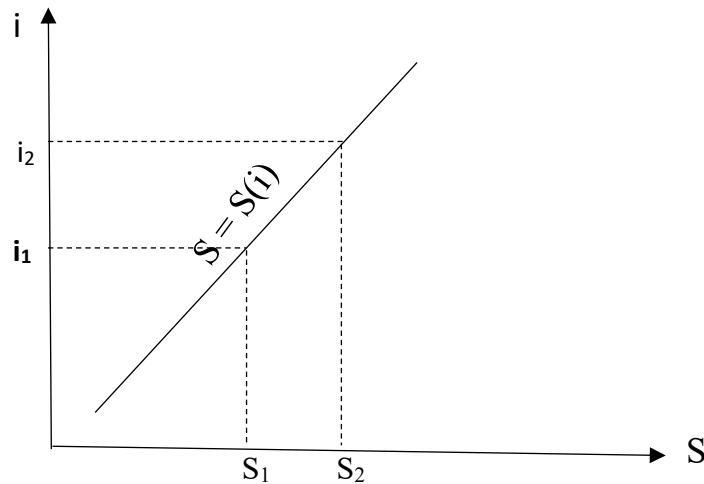
1.3 الادّخار:

حسب النظرية الكلاسيكية؛ فإنّ الأفراد يقومون بالادّخار من أجل الاستثمار، والادّخار هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل الذي لم يتم استهلاكه في الوقت الحالي، وهو لا يشير إلى الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل وإنما هدفه توظيف الأموال من أجل الحصول على مردود؛ مما يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك بالتبعية في المستقبل، والعنصر الذي يحدد المردود هو سعر الفائدة i ، لتصبح دالة الادخار تابعة لمعدلات الفائدة، والعلاقة بينهما هي علاقة طردية. (بن قدور، 2013، صفحة 51)

$$\text{أي أن: } S=S(i) \quad \text{و} \quad S=S_0 + a i \quad \text{حيث: } a>0$$

والتمثيل البياني يكون كما يلي:

الشكل 11: تمثيل دالة الادخار



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 98.

نلاحظ -من خلال الشكل أعلاه- أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار، وبالتالي، يلجأ المدّخرون إلى توظيف أموالهم بشكل أكبر من السابق، كما أنّ الادّخار ما هو إلا عرض للموارد المالية وطلب للأصول ذات المردود، أي: إنّ المدّخرين يفضلون الأصول التي تمنحهم دخلاً إضافياً بدل من الاحتفاظ بالنقد في شكلها السائل دون مقابل "تكلفة الفرصة البديلة".

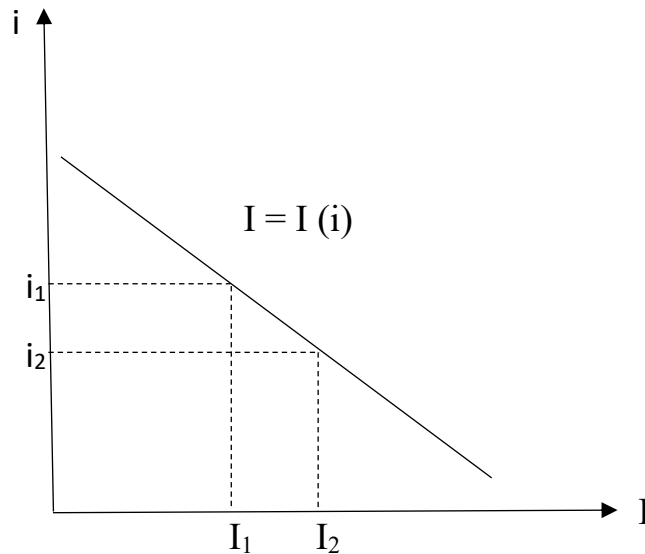
2.3 الاستثمار:

إذا كان الادخار عرضاً للموارد المالية، فإنّ الاستثمار هو طلب عليها، ويصدر هذا الطلب عن المؤسسات لعدم قدرتها على التمويل الذاتي لكل عملياتها، فتلجأ إلى إصدار أسهم وسندات، لذلك تكون الكمية المطلوبة من السلع الاستثمارية دالة لسعر الفائدة، ولكي يكون مشروع استثماري ذات مردودية، فإنّ مردوديته يجب أن تكون أكبر من تكلفته، وبما أنّ سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار، فإنّ كل زيادة في سعر الفائدة تؤثر على المردودية المنتظرة من المشاريع الاستثمارية، وفي هذه الحالة يفرّق الاقتصاديون بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي خاصة في فترات التقلبات الاقتصادية، حيث يمثل سعر الفائدة الاسمي السعر الذي يدفعه المستثمرون عند الإقراض، بينما يقيس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية للاقتراض، ومنه، فإنّ قرار الاستثمار يعتمد على هذا المعدل الحقيقي. (بن قدور، 2013، صفحة 51) والعلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة هي علاقة عكسية، أي:

$$I = I_0 - bi \quad \text{و} \quad I = I(i-)$$

والتمثيل البياني يكون كما يلي:

الشكل 12: تمثيل دالة الاستثمار



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 99.

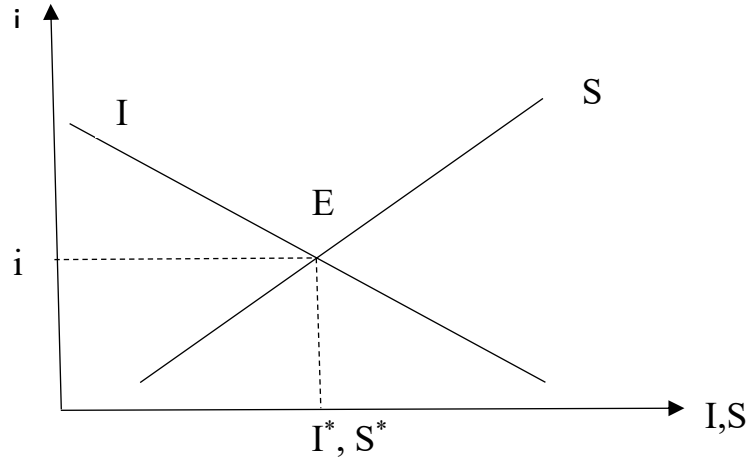
3.3 التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات بتساوي الادّخار والاستثمار.

$$I = S$$

ويمكن توضيح التوازن في الشكل أدناه:

الشكل 13: توازن سوق السلع والخدمات



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 99.

كما يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال تساوي قيمة المنتجات من السلع والخدمات المنتجة في البلد مع طلب القطاعات الاقتصادية المكونة، أي أن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي:

$$\left. \begin{array}{l} AS = AD \\ AD = C + I \end{array} \right\} \text{حيث:}$$

4. السوق النقدي:

ترتكز المدرسة الكلاسيكية على فرضية حيادية النقود، إذ تُعدّ النقود مجرد وسيط للتبادل ولا تؤثر في المتغيرات الحقيقية مثل الإنتاج والتشغيل، وإنما تؤثر فقط في المتغيرات الاسمية، وعلى رأسها المستوى العام للأسعار.

ويتحقق التوازن في السوق النقدي من خلال النظرية الكمية للنقود، التي تربط بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار. وقد تطورت هذه النظرية عبر مدخلين أساسيين، هما: مدخل معادلة التبادل عند Irving Fisher، ومدخل كمبرج عند Alfred Marshall وArthur Cecil Pigou. (بن احمد، 2020، صفحة 100)

وفيما يلي يمكننا تحليل السوق النقدي من جانب العرض والطلب والتوازن بينهما: (عطية ناصف و محب زكي، 2004، الصفحات 75-80)

1.4 نظرية كمية النقود The Quantity Theory of Money:

تقوم نظرية كمية النقود بدور أساسي في تحديد مستوى الطلب الكلي، ومن ثمَّ تحديد المستوى العام للأسعار في النموذج الكلاسيكي.

1.1.4 معادلة التبادل The Equation of Exchange

تعدّ معادلة التبادل نقطة الانطلاق في النظرية الكمية للنقود، وهي تمثل متطابقة تربط بين حجم المعاملات مقومة بالأسعار الجارية ورصيد أو كمية النقود مضروبة في معدل دوران وحدة النقود، ويسمى هذا المعدل بـ "سرعة دوران النقود"، حيث يقيس متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقود في تمويل المعاملات خلال فترة زمنية معيّنة، وقد عبّر "Fisher" عن معادلة التبادل بالصورة التالية:

$$MV = PT$$

حيث:

M: كمية النقود، V: سرعة دوران أو تبادل النقود، P: مؤشر أو رقم قياسي للأسعار، T: حجم المبادلات ويمكن إعادة صياغة معادلة التبادل، من خلال التركيز على المبادلات الدخلية (المرتبطة بالدخل) فقط، على النحو التالي:

$$MV = PY$$

حيث V تمثل سرعة الدوران الدخلية للنقود، أي: متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقود في تمويل المبادلات المرتبطة بالإنتاج الجاري (الدخل)، ويمثل P الرقم القياسي لأسعار الإنتاج الجاري، أما Y، فتُمثل مستوى الإنتاج الجاري، كما تمثل هذه العلاقة أيضا متطابقة طالما أنّ سرعة الدوران الدخلية للنقود تعرف على أنها تحقق المتساوية التالية:

$$V = \frac{PY}{M}$$

ومن الجدير بالذكر أن معادلة التبادل لا تشرح في حد ذاتها المتغيرات التي تحتويها، فكما يذكر "Fisher" أنّ كل القيم التوازنية لمتغيرات معادلة التبادل باستثناء المستوى العام للأسعار تتحدد بقوى أخرى؛ لذلك فإنّ المستوى العام للأسعار يرتبط طرديا بكمية النقود المتداولة (M)، كما يرتبط طرديا بسرعة دوران النقود (V)، ويرتبط عكسيا بحجم المبادلات (T)، وتمثل العلاقات الثلاثة "النظرية الكمية

للنقود؛ فمستوى الناتج الحقيقي (أو المبادلات) هو مقياس للنشاط الاقتصادي الحقيقي، ويعده الاقتصاديون الكلاسيك متغيراً يحدده العرض، كما أنّ النقود في معظمها (سواء كانت معدنية، مثل: الذهب أو ورقية أو ودائع بالبنوك) يفترض أنّ كمياتها تُحدد خارجياً، ويتم التحكم فيها من قبل السلطات النقدية.

ويعدّ Fisher أنّ سرعة دوران النقود عند التوازن تُحدّد بعادات الدفع والوسائل المتاحة للدفع في المجتمع، ولذلك يمكن فإن المستوى التوازني لسرعة دوران النقود ثابتاً في الأجل القصير. وإذا اعتبرنا سرعة دوران النقود ثابتة ومحددة سلفاً، فإنّ معادلة التبادل لا تصبح مجرد تعريف أو متطابقة، وإنما علاقة تناسبية بين كمية النقود المعطاة كمتغير خارجي والمستوى العام للأسعار في ظل حجم ثابت من الناتج يحدده العرض؛ أي إنّ:

$$M\bar{V} = P\bar{Y}$$

ومنه:

$$P = \frac{\bar{V}}{\bar{Y}} M$$

ويتبين من المعادلة الأخيرة اعتماد المستوى العام للأسعار على رصيد أو كمية النقود في ظل ثبات سرعة دوران النقود ومستوى الناتج؛ فمضاعفة كمية النقود يؤدي إلى مضاعفة المستوى العام للأسعار.

2.1.4 معادلة كمبردج The Cambridge Approach

تمثل معادلة كمبردج أسلوب آخر للنظرية الكمية للنقود، وعرفت بهذا الاسم بعد أن أثبت كل من مارشال وبيجو Alfred Marshall and A. C. Pigou بجامعة كمبردج أنّ هناك علاقة تناسبية بين كمية النقود كمتغير خارجي والمستوى العام للأسعار، وقد بدأ مارشال بالتركيز على قرارات الأفراد المتعلقة بالكمية المثلى من النقود الواجب الاحتفاظ بها، فبعض النقود يتم الاحتفاظ بها؛ لأنها أكثر ملائمة لتمويل المعاملات بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للثروة، ويضاف إلى ذلك أنّ النقود توفر نوعاً من الأمان بتقليل احتمالات التعرض للإفلاس أو عدم القدرة على مواجهة الالتزامات غير المتوقعة، وكما يشير بيجو، فإنّ "الاحتفاظ بالنقود لا يعطي دخلاً"، ولذا، فإنّ مزايا الملائمة والأمان يجب أن تعوّض الخسارة من الدخل نتيجة عدم استثمار النقود في نشاط منتج.

وقد افترض مارشال وبعض الاقتصاديين من كمبردج أنّ الطلب على النقود سيكون عبارة عن نسبة من الدخل والثروة، وسميت بمعادلة كمبردج، حيث تكتب وفق الصيغة التالية:

$$M_d = K P Y$$

حيث تشير (M^d) إلى الطلب على النقود، ويُفترض أنه يمثل نسبة (k) من الدخل الاسمي أو النقدي، أي: نسبة من المستوى العام للأسعار (P) مضروباً في مستوى الدخل الحقيقي (Y)، حيث إنّ الميزة الأساسية للاحتفاظ بالنقود تتمثل في فائدتها للمعاملات، فيترتب عن ذلك أنّ الطلب على النقود يعتمد على مستوى المعاملات، والمرتبطة طردياً بالدخل، ويُفترض أنّ النسبة المثلثية التي يتم الاحتفاظ بها (K) ستكون مستقرة نسبياً في الأجل القصير لاعتمادها على عادات الدفع في المجتمع.

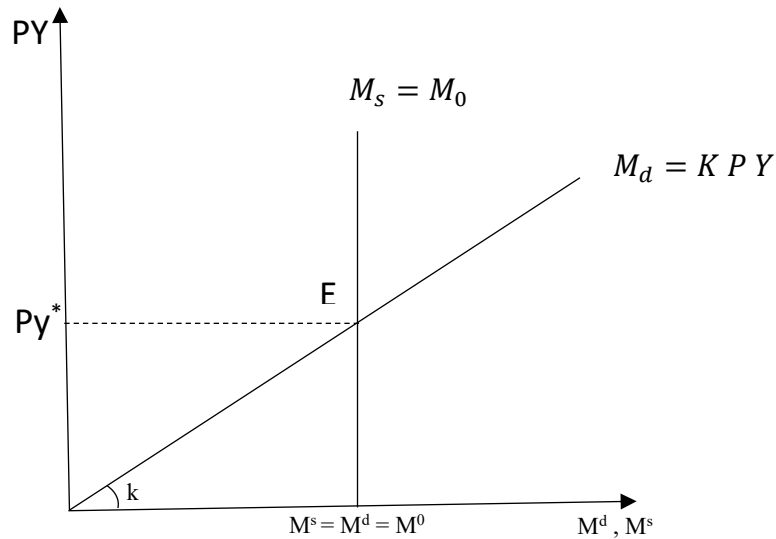
2.4 التوازن في سوق النقد:

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى العرض النقدي كمّ متغير خارجي مع الطلب النقدي، أي:

$$M_s = M_d = K P Y$$

حيث k تمثل التفضيل النقدي، وهي ثابتة في الأجل القصير، وبدوره يمثل مقلوب سرعة دوران النقود $K = \frac{1}{V}$ ، و Y تمثل الناتج الحقيقي.

الشكل 14: التوازن في سوق النقد



المصدر: طالب سمية شهيناز (2018)، الاقتصاد الكلي، مطبوعة جامعية، جامعة سيدي بلعباس، ص 69.

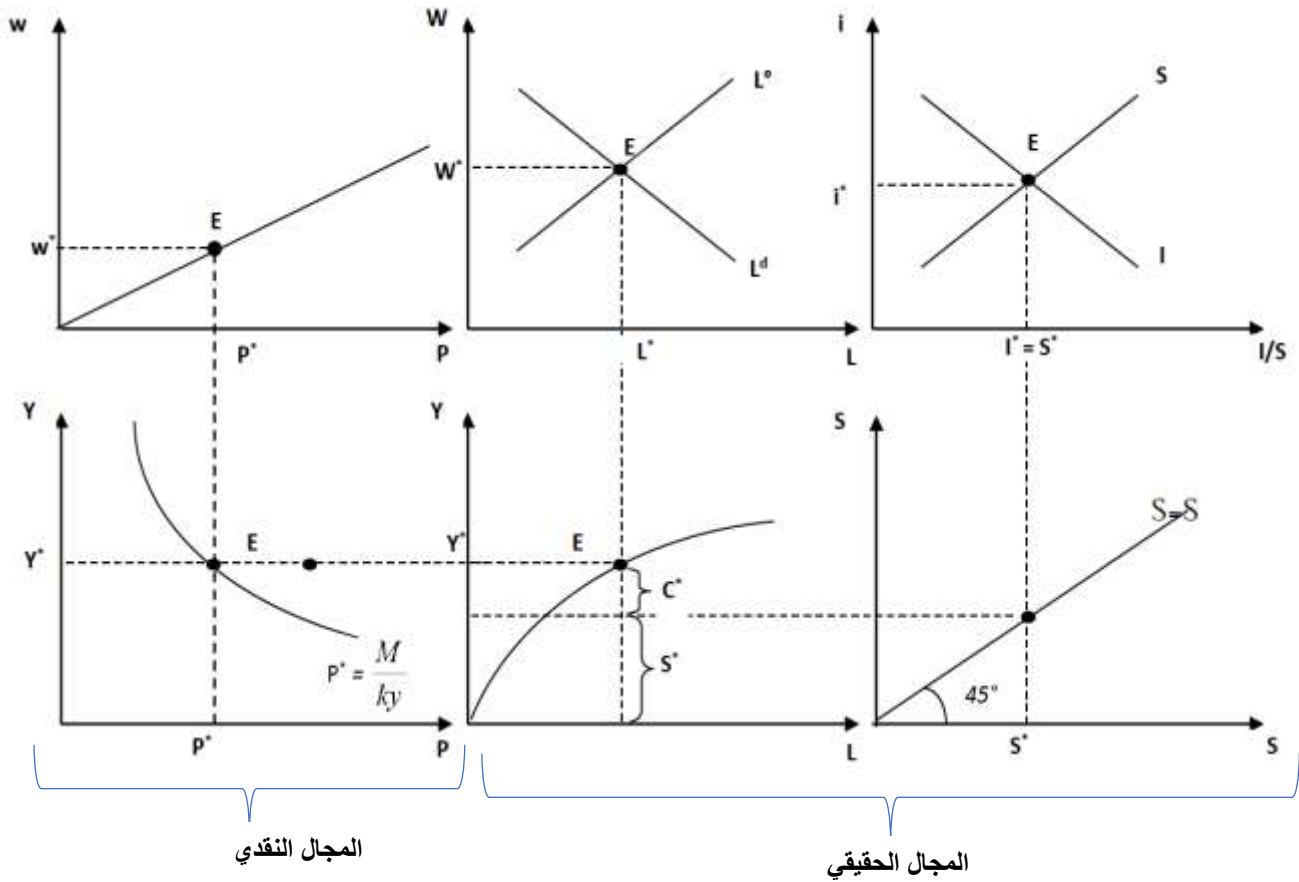
وباعتبار k و Y ثابتين في الأجل القصير، فإن أي تغيير في كمية النقود M يؤدي مباشرة إلى تغيير متناسب في الأسعار P .

$$M = K P Y$$

5. النمذجة البيانية للتوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي:

من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة: سوق العمل، وسوق السلع والخدمات وسوق النقود، يمكننا الوصول إلى التوازن الكلي حسب الكلاسيك، والذي يمكن تمثيله بيانياً في مخطط واحد، كما يلي:

الشكل 15: التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي



المصدر: طالب سمية شهيناز (2018)، الاقتصاد الكلي، مطبوعة جامعية، جامعة سيدي بلعباس، ص 71.

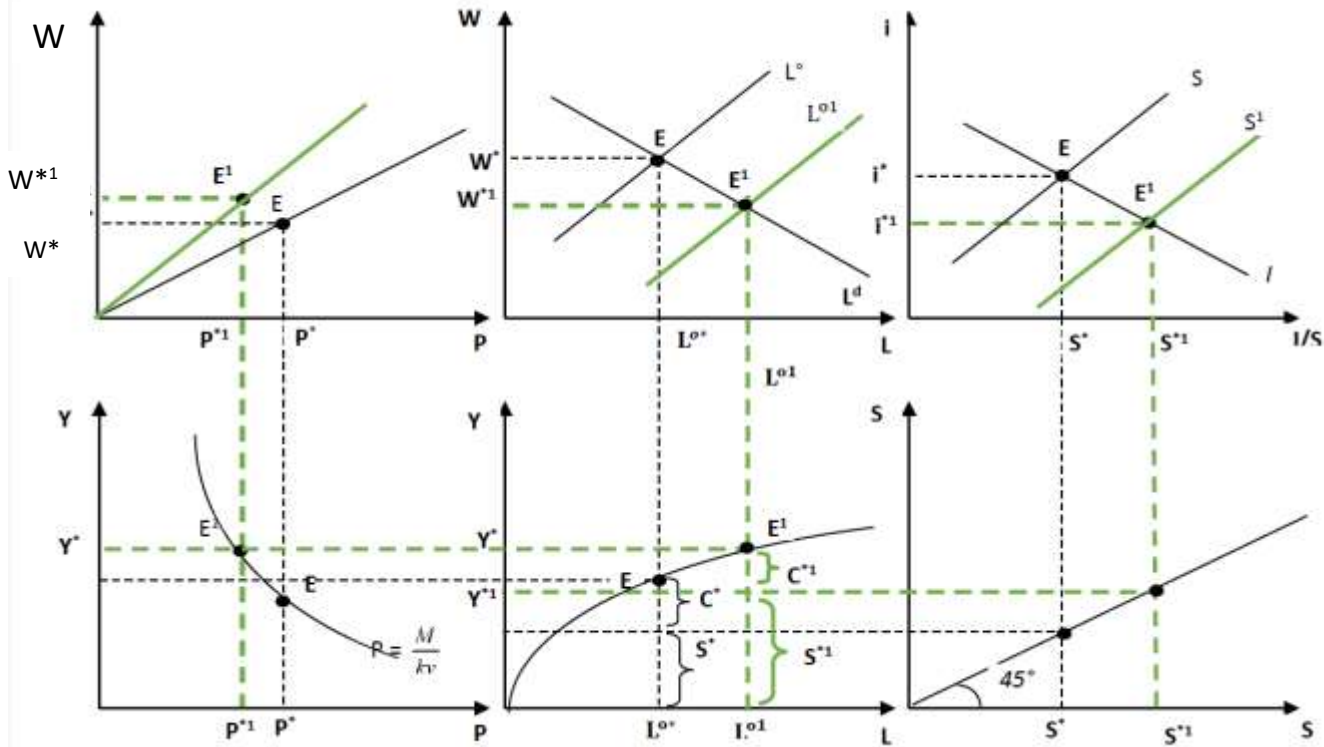
✓ ما هو أثر تغير إحدى المتغيرات الحقيقية على التوازن الكلي؟

نفترض -على سبيل المثال- زيادة عرض العمل من طرف الأفراد بشكل يفوق الطلب عليه، فنتنتج عنه بطالة مؤقتة في الاقتصاد، وينعكس مباشرة على معدل الأجر الحقيقي الذي يؤول إلى الانخفاض؛ مما يدفع المؤسسات إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، فترتفع مستويات التشغيل ويزداد حجم الإنتاج الحقيقي. وكننتيجة لذلك تنخفض الأسعار وفقاً للنظرية الكمية للنقود، مما يرفع بدوره معدل الأجر الإسمي.

الفصل الثاني: التحليل الاقتصادي عند الكلاسيك

فمن خلال الشكل ينتقل عرض العمل من LS إلى LS_1 ؛ فينتج عنه انتقال الدخل من Y^* إلى Y^{*1} ، ثم ينتقل الأثر إلى سوق السلع والخدمات، فينتقل سعر الفائدة من i^* إلى i^{*1} ، وبالتالي ينتقل الادّخار من S^* إلى S^{*1} وبالضرورة ينتقل الاستهلاك من C^* إلى C^{*1} ، وبما أنّ التغيرات في القطاع الحقيقي تؤثر على القطاع النقدي؛ فيتغير المستوى العام للأسعار من P^* إلى P^{*1} ومن انتقال الأجر الاسمي من W^* إلى W^{*1} .

الشكل 16: أثر التغير في عرض العمل على التوازن الكلي

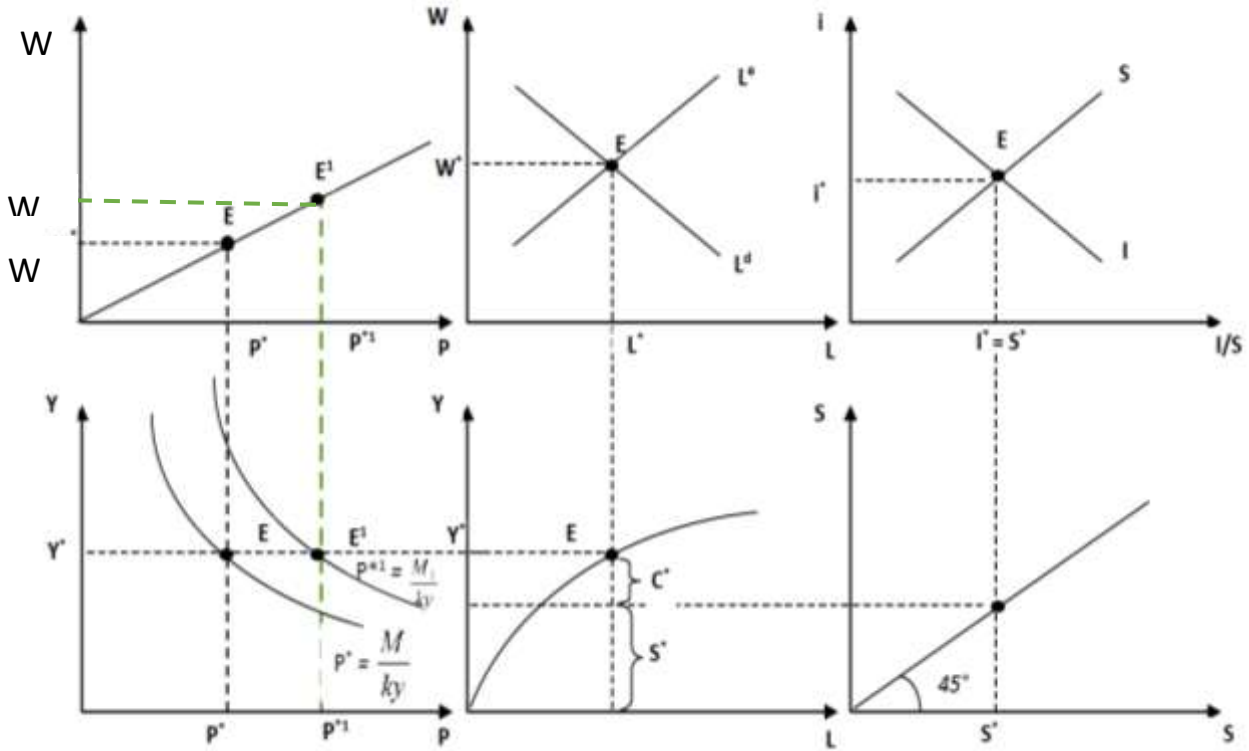


المصدر: طالب سمية شهيناز (2018)، الاقتصاد الكلي، مطبوعة جامعية، جامعة سيدي بلعباس، ص 72.

✓ ما هو أثر تغير إحدى المتغيرات النقدية على التوازن الكلي؟

تفترض زيادة في العرض النقدي من M_0 إلى M_0^1 ، فإنّ التغير في السوق النقدي لا يؤثر أبداً على السوق الحقيقي (سوق العمل، وسوق السلع والخدمات)، فينتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار؛ حيث تنتقل الأسعار من P^* إلى P^{*1} ومستوى الأجر الاسمي الذي ينتقل من W^* إلى W^{*1} ؛ لأنّه وفقاً للنظرية الكمية للنقود Y و K تعدّ ثابتاً، لذلك، فإنّ التغيرات في الأسعار P تكون بتغير كمية النقود M نفسها، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معدل الأجر الحقيقي يبقى ثابتاً؛ كون أنّ معدل الأجر الاسمي W يتغير بنسبة التغير نفسها في P وفي الاتجاه نفسه.

الشكل 17: أثر التغير في العرض النقدي على التوازن الكلي



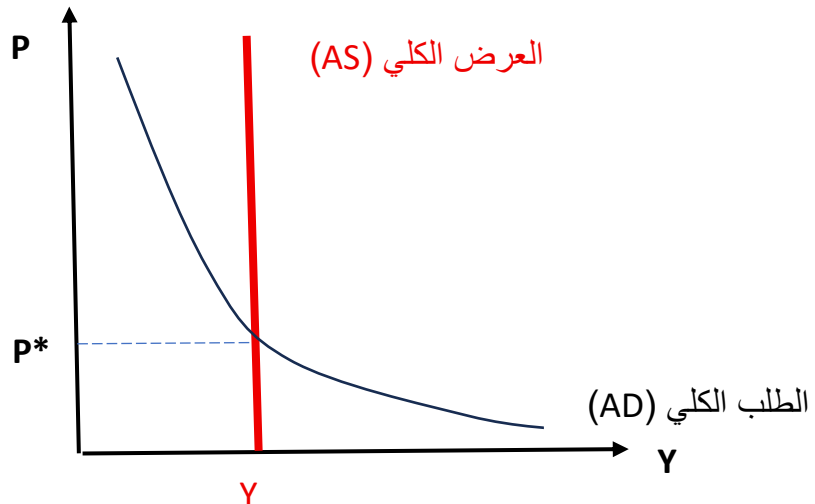
المصدر: طالب سمية شهيناز (2018)، الاقتصاد الكلي، مطبوعة جامعية، جامعة سيدي بلعباس، ص 72.

✓ التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي

لإيجاد التوازن الذي يربط بين الإنتاج (الدخل) والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد نضع منحنى

الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي في رسم بياني واحد، كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل 18: التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي



المصدر: عمر صخري (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 51.

من خلال تقاطع منحني الطلب الكلي (AD) ومنحنى العرض الكلي (AS) يمكن الحصول على مستوى السعر في التوازن P^* وحجم الإنتاج أو الدخل عند التوازن Y^* لهذا الاقتصاد.

رابعاً: السياسة المالية والنقدية عند الكلاسيك:

يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن السوق هي الأداة المثلى لتنظيم الاقتصاد، ويعتقدون أن تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية لا يحقق فعالية تذكر، وسنحاول في هذا الجزء من التحليل إثبات صحة هذا الطرح.

1. معادلات النموذج:

إذا كان لدينا اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات: العائلات، والمؤسسات والحكومة، يمكننا التعبير عن سلوك الأعوان الاقتصاديين عن طريق المعادلات التالية:

❖ دالة الإنتاج

$$Q = f(L; K)$$

❖ دالة الإنتاج في المدى القصير

$$Y = f(L)$$

❖ دالة العرض والطلب على العمل

$$L^S = L^S \left(\frac{W}{P} \right) ; \quad L^D = L^D \left(\frac{W}{P} \right)$$

❖ دالة الادخار

$$S = \bar{S} + ai$$

❖ دالة الاستثمار

$$I = \bar{I} - bi$$

❖ الإنفاق الحكومي

$$G = \bar{G}$$

❖ دالة الضرائب

$$TA = \bar{TA} + tY$$

❖ الدخل المتاح

$$Y^d = Y - TA$$

❖ دالة الاستهلاك

$$C = Y^d - S$$

$$C = Y - \bar{T}\bar{A} + tY - \bar{S} - ai$$

$$C = Y(1 - t) - \bar{T}\bar{A} - \bar{S} - ai$$

❖ الاستثمار والادخار

$$Y = C + I + G$$

$$Y^d = Y - TA \quad Y = Y^d + TA$$

$$Y^d = C + S$$

$$C + I + G = C + S + TA$$

$$S + TA = I + G$$

$$S + (TA - G) = I$$

حيث: $(TA - G)$ هو الادخار الحكومي ويرمز له أيضا S_G ، و S هو الادخار الخاص ويرمز له أيضا S_P

$$S_{total} = S_P + S_G = I$$

أي: مجموع الادخار = الادخار الخاص + الادخار العام

من خلال هذه المعادلات الرياضية يمكننا فهم أثر تطبيق السياسة المالية والنقدية على مختلف المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلاسيكي.

2. تحليل أثر السياسات الاقتصادية على التوازن الكلي:

يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وفيما يلي نُورد أهم معادلات النموذج: (تومي م.، 2023، صفحة 22)

$$AD = AS$$

$$AD = Y = C + I + G$$

علما أن:

$$C = Y^d - S$$

$$Y^d = Y - TA$$

$$C = Y - \bar{T}\bar{A} - tY - \bar{S} - ai$$

$$C = Y(1 - t) - \bar{T}\bar{A} - \bar{S} - ai$$

$$I = \bar{I} - bi$$

وبما أن:

إذن:

$$Y = Y(1 - t) - \bar{T}\bar{A} - \bar{S} - ai + \bar{I} - bi + \bar{G}$$

$$Y - Y(1 - t) = \underbrace{\bar{I} + \bar{G} - \bar{T}\bar{A} - \bar{S}}_{\bar{A}} - (a + b)i$$

$$\bar{A} = \bar{I} + \bar{G} - \bar{T}\bar{A} - \bar{S}$$

نرمز لـ:

$$tY = \bar{A} - (a + b)i$$

ومنه:

$$Y^e = \frac{1}{t} [\bar{A} - (a + b)i]$$

أو:

$$i^e = \frac{\bar{A} - tY^e}{a + b}$$

تعدّ السياسات الاقتصادية أحد أشكال التدخل الحكومي في الاقتصاد، وسيُركّز في هذا الجزء على السياسة المالية والنقدية وآثرهما على التوازن الاقتصادي.

1.2 السياسة المالية:

تشمل السياسة المالية مختلف الإجراءات والقرارات المتعلقة بوضع الميزانية الحكومية، والتي يتم فيها استخدام أداتين أساسيتين، وهما: الإنفاق الحكومي والضرائب، فلنفترض في البداية زيادة الإنفاق الحكومي $\Delta \bar{G} > 0$ من خلال سياسة مالية توسعية، وبما أنّ عرض السلع والخدمات يتعلق بعوامل موضوعية (العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا...) واستنادا للنموذج، فإنّ زيادة الإنفاق العام لا تؤثر في العرض الكلي، ومنه: $\Delta Y = 0$.

السؤال المطروح هو: كيف تُموّل الزيادة في الإنفاق الحكومي؟ تواجه الحكومة كباقي القطاعات من مؤسسات أو القطاع العائلي ما يسمى بقيد الميزانية Budget constraint، ويعني أنه لا بد من وجود مصدر لتمويل كل النفقات الحكومية، ويتاح للحكومة ثلاثة مصادر للتمويل: فرض الضرائب، وبيع السندات للجمهور (أي: الاقتراض من الجمهور) أو التمويل عن طريق خلق نقود جديدة. (عطية ناصف و محب زكي، 2004، صفحة 91)

1.1.2 السياسة المالية التوسعية $\Delta \bar{G} > 0$

أ. تمويل الزيادة في الإنفاق العام بالاقتراض:

نفترض أولاً أنّ الزيادة في الإنفاق الحكومي $\Delta \bar{G} > 0$ تُموّل عن طريق بيع السندات للجمهور، ولذا نفترض ثبات حصيلة الضرائب $\Delta TA = 0$ ، وحتى نتجنب الحديث عن السياسة النقدية سنفترض ثبات العرض النقدي $\Delta M^S = 0$ ، فكيف يؤثر ذلك على الناتج أو الأسعار؟

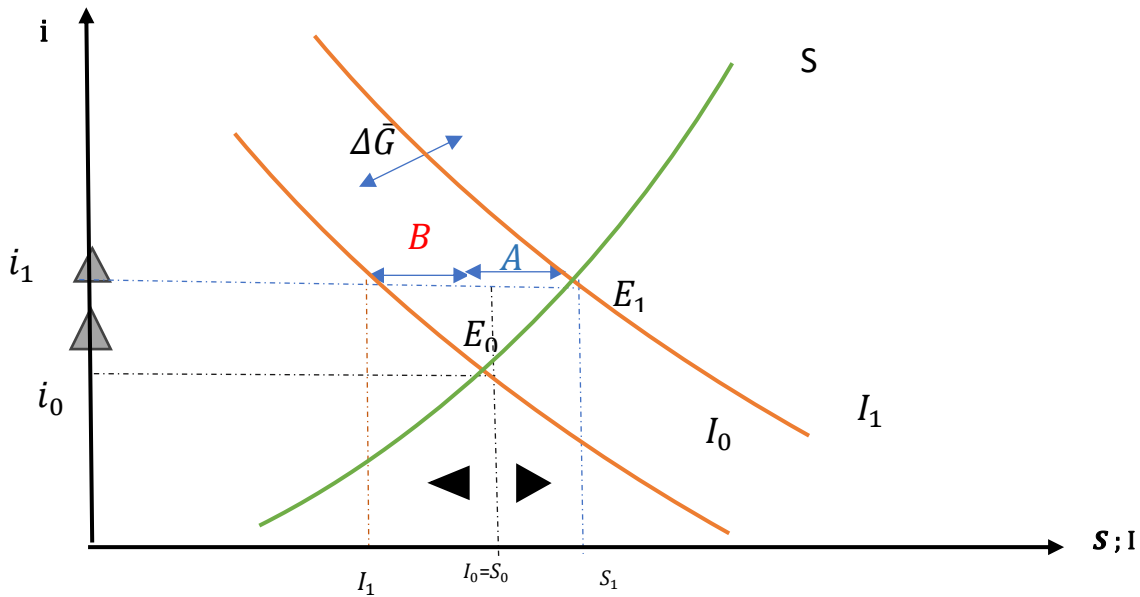
يلاحظ عدم تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي التي تُموّل بالسندات على القيم التوازنية للناتج أو المستوى العام للأسعار طالما أنّ منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي التي أُشتقت من قبل لم تُشر إلى مستوى الإنفاق الحكومي، حيث إن الناتج لن يتغير ومستوى التوظيف لن يتأثر أيضاً، ويمكن من

خلال هذه النتائج توضيح الأثر على سعر الفائدة الناشئ من التغير في الإنفاق الحكومي؛ ففي سوق الأرصدة القابلة للإقراض، لدينا:

$$\Delta \bar{G} > 0 \text{ مع الإشارة إلى أن: } \Delta TA = \Delta M^S = 0 \text{ و } \Delta \bar{A} = \Delta \bar{G} \text{ كما أن:}$$

$S = I + (G - T)$ ، (عطية ناصف و محب زكي، 2004، صفحة 92) وبالتالي يمكن توضيح الأثر بيانياً جبرياً:

الشكل 19: أثر التمويل الحكومي



المصدر: عطية ناصف إيمان، محب زكي إيمان (2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، ص 93.

أدت الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى الطلب على الأرصدة المعدة للقرض (منحنى الاستثمار) I إلى الأعلى أو إلى اليمين بمقدار $\Delta \bar{G}$. وعليه، وينتج عن تمويل الحكومة لهذه الزيادة الجديدة عن طريق بيع السندات للجمهور خلق فائض في الإقراض، مما يدفع بسعر الفائدة إلى الأعلى نحو i_1 ، وتؤدي الزيادة في سعر الفائدة بدورها إلى أثرين، الأول: الزيادة في الادخار من S_0 إلى S_1 والمعبّر عنه بالمسافة A في الشكل، وهذه الزيادة سيعادلها نقص في الطلب على الاستهلاك، والأثر الثاني لارتفاع سعر الفائدة هو تناقص الاستثمار من I_0 إلى I_1 بما يعادل المسافة B ، ويلاحظ من خلال الشكل أنّ التناقص في الاستهلاك A بالإضافة إلى التناقص في الاستثمار B يعادل تماماً الزيادة في الإنفاق الحكومي $\Delta \bar{G}$.

❖ الأثر جبرياً:

يمكن تحليل أثر التغير في الإنفاق الحكومي على سعر الفائدة، والاستهلاك، والادخار والاستثمار جبرياً فيما يلي: (مانع، د.س.ن، صفحة 5)

• الأثر على سعر الفائدة:

$$\Delta i = \frac{\Delta \bar{A}}{a + b} = \frac{\Delta \bar{G}}{a + b} > 0$$

• الأثر على الادخار:

$$S = \bar{s} + ai \quad \Delta S = a \cdot \Delta i \quad \text{و} \quad \Delta i = \frac{\Delta \bar{G}}{a + b}$$

ومنه:

$$\Delta S = \frac{a \Delta \bar{G}}{a + b} > 0$$

• الأثر على الاستهلاك:

$$C = Y_d - S \quad \text{و} \quad Y_d = C + S \quad \text{بما أن:}$$

$$C = Y - TA - \bar{S} - ai \quad \text{أي:}$$

$$\Delta C = -a \Delta i$$

$$\Delta C = \frac{-a \Delta \bar{G}}{a + b} < 0$$

الانخفاض في C يكون بمقدار الزيادة نفسها في S.

• الأثر على الاستثمار:

$$I = \bar{I} - bi \quad \Delta I = -b \Delta i \quad \text{و} \quad \Delta i = \frac{\Delta \bar{G}}{a + b}$$

$$\rightarrow \Delta I = \frac{-b \Delta \bar{G}}{a + b} < 0$$

حيث إن:

$$\Delta G = -(\Delta C - \Delta I) = -\left[\left(\frac{-a \Delta \bar{G}}{a + b}\right) + \left(\frac{-b \Delta \bar{G}}{a + b}\right)\right]$$

أي: إن مقدار الزيادة في $\bar{G}$ يساوي مقدار الانخفاض في $C + I$ ، وأي ارتفاع في سعر الفائدة سوف يؤدي إلى إزاحة أو طرد الاستهلاك والاستثمار، وعليه، نستنتج أن الارتفاع في الإنفاق العام يساوي تماماً الانخفاض في الإنفاق الخاص.

ب. تمويل الزيادة في الإنفاق العام عن طريق الضرائب:

نفرض أن عملية التوسع في الإنفاق العام قد تمت بالكامل عن طريق الضرائب الجزافية (الضرائب المستقلة عن الدخل) ، حيث تبقى الضريبة t ثابتة، ونكتب: (مانع، د.س.ن، صفحة 6)

$$\Delta G = \Delta \bar{T}A > 0$$

$$\Delta M^S = 0$$

$$\bar{A} = \bar{I} + \bar{G} - \bar{T}A - \bar{S} \quad \text{لدينا:}$$

$$\Delta i = \frac{\Delta \bar{A}}{a+b} - \frac{t \Delta Y^e}{a+b} \quad ; \quad \Delta Y = 0 \text{ و}$$

$$\Delta i = \frac{\Delta \bar{A}}{a+b} \quad ; \quad \Delta \bar{A} = \Delta \bar{G} - \Delta \bar{T}A = 0$$

$$\rightarrow \Delta i = 0$$

لا تمكّننا العلاقات (المعادلات) السلوكية التي انطلقنا منها من إبراز آثار التوسع في الإنفاق الحكومي بالتحصيل الضريبي؛ لذلك يمكن الحكم على أنه ليس للسياسة المالية التوسعية الممولة بالكامل بالضرائب أي أثر على الادّخار العمومي، ولأنّ زيادة الضرائب تخفّض الدخل المتاح، فإنّ الادّخار الخاص سينخفض؛ مما يخفّض الادّخار الكلي، وبالتالي، يرتفع معدل الفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، ويتعرض الاستهلاك لإزاحة مزدوجة ناجمة عن ارتفاع الضريبة وارتفاع معدل الفائدة، وليس لهذه السياسة أثر على باقي متغيرات النموذج.

ت. تمويل الزيادة في الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي $\Delta \bar{G} = \Delta M^S > 0$ مع $\Delta \bar{T}A = 0$

طبقاً للنظرية الكمية للنقود، نعلم أنه طالما تغيرت كمية النقود، فإنّ المستوى العام للأسعار يتغير بالنسبة نفسها وفي الاتجاه نفسه، حيث تؤدي زيادة كمية النقود إلى انتقال منحنى الطلب الكلي جهة اليمين، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار في ظل منحنى العرض الكلي الرأسي، ويلاحظ أنّ مصدر الزيادة في رصيد كمية النقود ليس مهماً في التحليل الكلاسيكي، فأياً تغير في كمية النقود له الأثر نفسه سواء أستخدم في تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تم حقه داخل الاقتصاد بأي طريقة أخرى، وعلى ذلك، فإنّ الزيادة في الإنفاق الحكومي ليس لها أثر مستقل على الطلب الكلي. (عطية

ناصر و محب زكي، 2004، صفحة 94)

2.1.2 السياسة المالية الانكماشية $\Delta \bar{T} > 0$

في هذه الحالة نفرض حدوث ارتفاع في الضريبة الجزافية حيث:

$$\Delta \bar{G} = \Delta M^S = 0 \quad \text{مع} \quad \Delta \bar{T}A > 0$$

يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل المتاح، وبالتالي تراجع الاستهلاك، مما يعني انخفاضاً في الطلب الكلي على السلع والخدمات، وحسب قانون ساي للمنافذ؛ فإنّ التغيرات في الطلب الكلي ليس لها أيّ تأثير على العرض الكلي الثابت، فهذا الأخير لا يتغير إلا بتغير التوازن في سوق العمل. من ناحية أخرى، فإنّ الزيادة في الضريبة تخفّض من الادّخار الأسري S_p مقابل زيادة الادّخار العمومي S_g بمقدار $\Delta \bar{T}A$ ، وبصفة عامة، فإنّ انخفاض الدخل المتاح للأعوان الاقتصاديين كافة يعني خيارات أقل في الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى حرية أقل ويولّد تبعية واعتماداً أكبر على الدولة وانتظار تلقي المساعدات والإعانات الاجتماعية. (مانع، د.س.ن، صفحة 7)

2.2 السياسة النقدية:

تطبيق السياسة النقدية يعني أنّ: $\Delta M^S > 0$ و $\Delta \bar{T}A = \Delta \bar{G} = 0$. وقد سبق وأن نُوقِش دور النقود في النموذج الكلاسيكي واتضح أنّ كمية النقود تحدّد المستوى العام للأسعار، كما أنّ كمية النقود لا تؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية: الناتج، والتوظيف وسعر الفائدة، فالناتج والتوظيف يتحددان بظروف العرض، وسعر الفائدة يتحدد بالطلب الحقيقي على الاستثمار والادّخار الحقيقي والقيمة الحقيقية للعجز الحكومي في الميزانية، وهذه العوامل المحددة لسعر الفائدة هي ما يُطلق عليها الاقتصاديون الكلاسيك عوامل "الإنتاجية والادّخار"، ومنه، فإنّ النقود في النموذج الكلاسيكي تحدد فقط القيم النقدية للمتغيرات التي نقوم بقياسها، مثل: مستوى النشاط الاقتصادي، ولكنها لا تؤثر على الكمّيات الحقيقية. (عطية ناصف و محب زكي، 2004، صفحة 97)

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

لقد فتحت أزمة الكساد العظيم التي شهدها العالم سنة 1929 الباب أمام موجة كبيرة من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، خصوصاً بعد أن بلغت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة نسبة 25%، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 31% خلال الفترة ما بين 1929 و1933، وقد مهد ذلك لظهور تيار اقتصادي جديد بقيادة "جون مينارد كينز".

وعلى الرغم من أن كينز كان من المؤيدين للنظام الرأسمالي، إلا أنه رأى فيه عيوباً جوهرية، أهمها: الاعتقاد بوجود قدرة ذاتية للاقتصاد على التصحيح في فترات التقلبات الاقتصادية، وقد قدم كينز نظرية بديلة أوضح من خلالها كيفية تحديد مستوى الدخل والتوظيف، وشرح فيها بوضوح لماذا لا تستطيع قوى السوق أن تؤكد لنا أن الطلب الكلي الفعال يتحدد تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، مؤكداً أن الاقتصاد قد يستقر عند مستويات أدنى من التشغيل الكامل، ومن هذا المنطلق، كان كينز مقتنعاً بضرورة تدخل الدولة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ملائمة لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

وقد ارتكزت النظرية الكينزية على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التحليل يهتم بالفترة القصيرة فقط، مع افتراض ثبات حجم رأس المال والسكان والفن الإنتاجي
- للنقود دور حيوي في تسيير الاقتصاد وتطلب عادة لأغراض التبادل، والمضاربة والاحتياط.
- لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج، وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري.
- التوازن الاقتصادي لا يحقق -دائماً- تشغيلاً كاملاً، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصحبه نقصان في التشغيل.
- سياسة الدولة دور أساسي في تحقيق توازن النشاط الاقتصادي، ويجب على الحكومة التدخل من خلال تطبيق سياسة نقدية ومالية لتعديل الاختلالات؛
- عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج. (بن احمد، 2020، صفحة 143)

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

تمكنت النظرية الكينزية -في سياق التحليل الاقتصادي الكلي- من تقديم نموذج للتوازن العام، له القدرة على تفسير وتحديد مستويات الناتج والدخل ومعدلات الفائدة، وكذلك الأسعار ومعدلات التضخم. ومن أبرز ما جاءت به النظرية الكينزية هو نموذج IS-LM، والذي فسر من خلاله الكينزيون عمل الأسواق (سوق النقد وسوق السلع والخدمات والتوازن الآني فيهما)، وقد كان هذا النموذج الأكثر استخداماً على نطاق واسع على المستوى الأكاديمي ولدى صاغة السياسات الاقتصادية.

تم تأسيس نموذج IS-LM من طرف الاقتصادي "جون هيكس" سنة 1937، وطُوِّرَ فيما بعد من طرف رواد المدرسة الكينزية ليشمل العديد من المتغيرات والمعادلات وليصبح جاهزاً للاستخدام في تحليل السياسات، ومع مرور الوقت أصبح أكثر واقعية في تفسير الظواهر الاقتصادية. (بن احمد، 2020، صفحة 387) وفيما يخص فرضيات النموذج IS-LM فقد احتفظ بأساسيات التحليل الكينزي مع التأكيد على أن يكون الاقتصاد مغلقاً بثلاثة قطاعات في المدى القصير، كما أضاف سعر الفائدة كمحدد إضافي للطلب الكلي، مقارنةً بالتحليل الكينزي الذي كان يرى أن الانفاق المستقل والسياسة المالية هما المحددان الأساسيان للطلب الكلي. (تومي ص.، دون سنة نشر، صفحة 264)

أولاً: التوازن في سوق السلع (الإنتاج)

توازن سوق السلع (الإنتاج) في نموذج IS-LM يتم تمثيله من خلال اشتقاق منحنى IS، والذي يجمع بين توفيقات أسعار الفائدة ومستويات الدخل، وفيما يلي أبرز المعادلات المعتمدة في النموذج: (بن احمد، 2020، صفحة 388)

• المعادلة السلوكية للاستهلاك:

$$C = \bar{C} - cY_d$$

• المعادلة السلوكية للادخار:

$$S = \bar{S} + sY_d$$

• المعادلة السلوكية للاستثمار:

$$I = \bar{I} - bi$$

• المعادلة السلوكية للضرائب:

$$T = \bar{T} + ty$$

• الإنفاق الحكومي:

$$G = \bar{G}$$

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

1. معادلة IS:

في البداية وقبل اشتقاق معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات يجب توضيح معادلة الطلب

الكلي فيما يلي: (تومي ص.، دون سنة نشر، صفحة 268)

$$\begin{aligned} AD &= C + I + G \\ AD &= \bar{C} + cY_d + \bar{I} - bi + \bar{G} \\ AD &= \bar{C} + c(Y - \bar{T} - ty) + \bar{I} - bi + \bar{G} \\ AD &= \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} + cY - c\bar{T} - cty - bi \\ AD &= \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} + c(1 - t)Y - bi \end{aligned}$$

نلاحظ من خلال معادلة الطلب الكلي أن زيادة سعر الفائدة يقلل من الطلب الكلي (AD) من أجل مستوى دخل معطى؛ لأن المستوى العام لسعر الفائدة يقلل من الإنفاق الاستثماري. وعند أي سعر فائدة معطى يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل والإنتاج، وكلما تغير سعر الفائدة يتبعه تغير في المستوى التوازني للدخل.

وقصد اشتقاق معادلة IS، نكتب:

$$AD = AS$$

حيث:

$$\begin{aligned} Y &= \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} + c(1 - t)Y - bi \\ Y - c(1 - t)Y &= \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} - bi \\ Y &= \frac{1}{1 - c(1 - t)} (\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} - bi) \end{aligned}$$

ويمكن كتابة معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات وفق الشكل التالي:

$$Y_{is} = \alpha_G (A_G - bi)$$

حيث A_G يمثل الإنفاق المستقل، ويساوي:

$$A_G = (\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T})$$

و α_G يمثل مضاعف التوازن في السلع والخدمات:

$$\alpha_G = \frac{1}{1 - c(1 - t)}$$

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

ومنه:

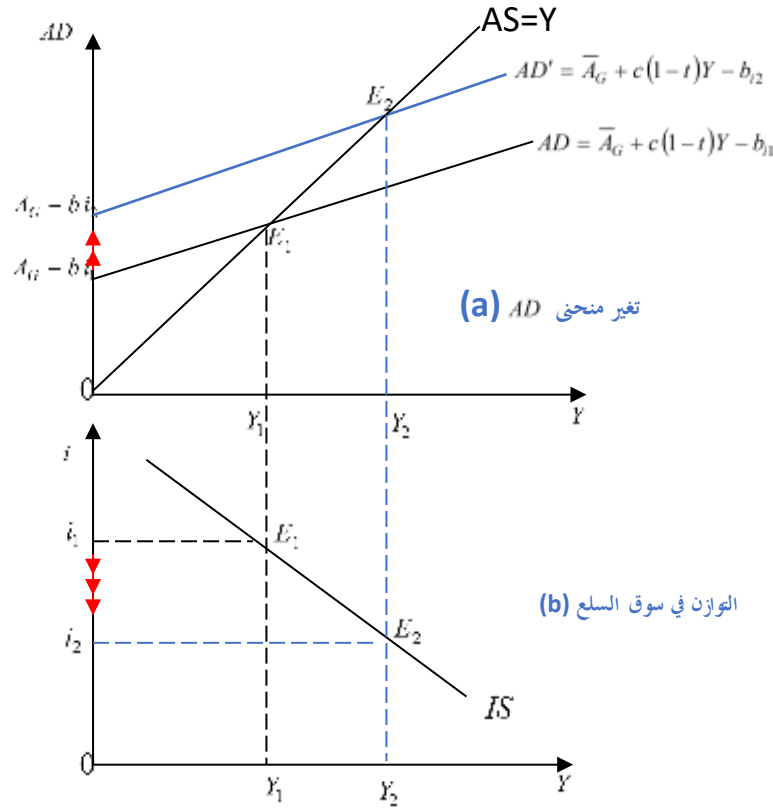
$$i_{is} = \frac{1}{b} A_G - \frac{Y}{\alpha_G}$$

نلاحظ -من خلال المعادلة أعلاه- أنَّ ميل المنحنى IS سالب، وذلك تعبيراً عن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والدخل الوطني.

2. اشتقاق منحنى IS

يمكننا اشتقاق منحنى IS من خلال منحنى الطلب الكلي كما هو موضَّح في الشكل الموالي:

الشكل 20: اشتقاق منحنى IS



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 267.

يوضح الشكل أعلاه اشتقاق منحنى IS، حيث يمثل الجزء (a) منحنى الطلب الكلي، والجزء (b) منحنى IS. ومن أجل فهم المنحنيات نفترض أنَّ سعر فائدة معطى عند i_1 ويكون الحد (bi) ثابتاً، ومنه يمكن رسم معادلة الطلب الكلي مع حد ثابت هو $A_G - bi_1$ ، ويكون الدخل التوازني هو Y_1 ، وطالما

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

حصلنا على هذا التوازن من سعر فائدة معطى i_1 . فيمكننا رسم التوليفة (Y_1, i_1) في الجزء (b) للحصول على النقطة التوازنية E_1 .

في المرحلة الثانية نعدّ سعر فائدة أقل وهو i_2 ، والذي يكون عنده الإنفاق الاستثماري أكبر، وهذا يعني انتقال منحني الطلب الكلي في الجزء (a) للأعلى، لأنّ الحدّ الثابت $A_G - bi_2$ قد زاد، ومنه ينتقل التوازن إلى النقطة E_2 مع دخل توازني Y_2 ، ونسجل بالجزء (b) عند النقطة التوازنية E_2 لكل من i_2 و Y_2 ، وبالتالي يمكن رسم خط مائل ما بين النقطتين E_1 و E_2 في الجزء (b) لنحصل على منحنى IS ذات ميل سالب، والذي يمثل مجموعة من التوفيقات بين أسعار الفائدة والدخل التوازني.

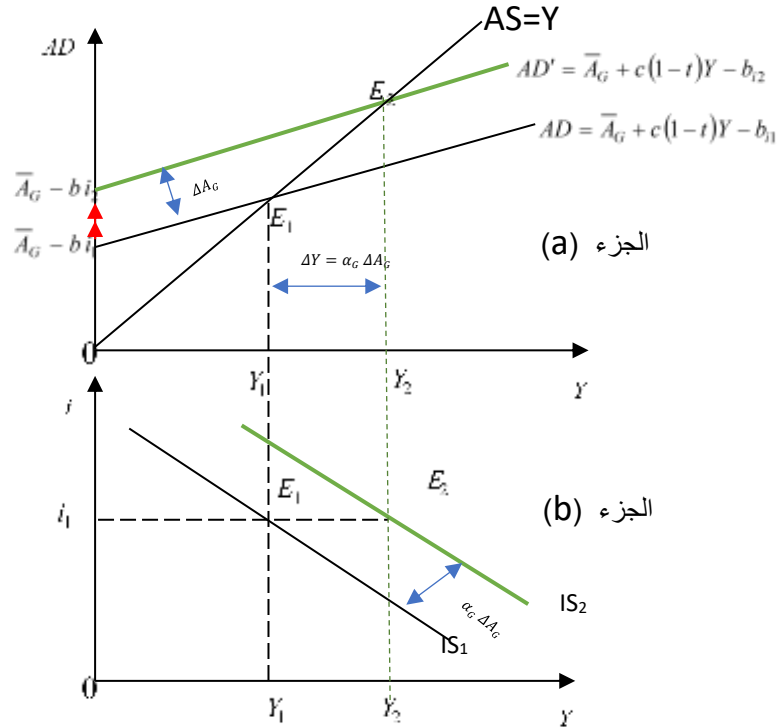
3. العوامل المحددة لميل منحنى IS

يمكن البحث عن العوامل المحددة لميل منحنى IS من خلال المعادلة الخاصة بها؛ حيث إنّ درجة انحدار المنحنى تعتمد على مدى تجاوب الإنفاق الاستثماري لتغيرات سعر الفائدة، وكذلك على المضاعف الموجود بالمعادلة، أي: كل من b و α_G على الترتيب؛ فلما تكون مرونة تجاوب الاستثمار لسعر الفائدة (b) كبيرة، فإنّ ذلك يعني أنّ أيّ تغير في سعر الفائدة يؤدي إلى تحرك كبير في منحنى الطلب الكلي بسبب التغيرات الكبيرة في منحنى الاستثمار، وعند حدوث ذلك، فإنّ منحنى (IS) يكون أقرب إلى الأفقي، أمّا فيما يتعلق بالمضاعف α_G ، فكلما كان هذا الأخير كبيراً يكون منحنى (IS) أكثر أفقية، ومنه، فكلما كانت المرونة (b) والمضاعف (α_G) صغيرتين كان منحنى (IS) شديداً الانحدار (أكثر عمودية). (تومي ص.، دون سنة نشر، صفحة 268)

4. أثر التغيرات في منحنى IS في سوق الإنتاج:

إنّ انتقال منحنى (IS) من وضعية لأخرى تحدده عوامل أخرى مختلفة عن تلك المتعلقة بميله؛ ففي الشكل أدناه، نوضح منحنيين مختلفين لـ (IS) ونبيّن بأنّ الزيادة في الإنفاق الكلي المستقل (A_G) هي التي أدّت إلى هذا التحول.

الشكل 21: انتقال منحنى IS



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 269.

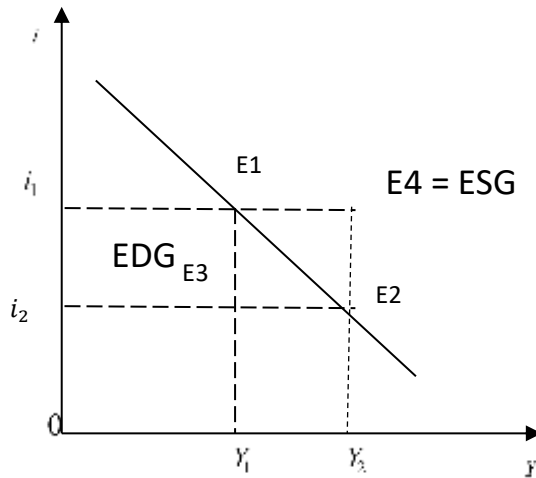
يظهر -من خلال الشكل أعلاه- انتقال منحنى IS نحو اليمين، وذلك نتيجة الزيادة في الإنفاق المستقل، ويتحدد مقدار انتقال منحنى (IS) بواسطة حجم الزيادة في الناتج التوازني ΔY نتيجة تغير A_G الممكن ملاحظته في الجزء (a) من الشكل، والذي يساوي الحاصل ضرب المضاعف بتغير الإنفاق الكلي المستقل $\Delta Y = \alpha_G \Delta A_G$ ، أي: منحنى (IS) سوف ينتقل إلى الأعلى بنفس المسافة $\Delta Y = \alpha_G \Delta A_G$.

5. اختلال التوازن في السوق السلعية:

قد تحدث بعض الاختلالات في سوق السلع والخدمات خارج التوازن IS، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

الشكل 22: فائض الطلب والعرض في السوق السلعية



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 270.

يتضح -من خلال الشكل أعلاه- ميكانيزم التعديل باتجاه التوازن في حالات الاختلال، فعند النقطة E_1 يلتقي المستوى Y_1 من الدخل وسعر الفائدة i_1 ، وإذا انخفض سعر الفائدة إلى i_2 ، فإن الطلب الاستثماري يكون عالياً عن مثيله عند النقطة التوازنية E_1 ، كما أن الطلب على السلع يكون عالياً بالمقارنة مع وضعية E_1 ، ومعنى ذلك أن هناك فائضاً في الطلب على السلع (Excess Demand of Goods (EDG)، وبالطريقة نفسها نلاحظ أنه عند النقطة E_4 يكون سعر الفائدة أعلى مقارنة بوضعية النقطة التوازنية E_2 ، أي: إن الطلب على السلع يكون أقل من مثيله بالنقطة E_2 ، وهناك فائض في عرض السلع (Excess Supply of Goods (ESG).

إن النقاط الموجودة فوق وعلى يمين منحنى (IS)، مثل: النقطة E_4 هي نقاط تمثل فائضاً في عرض السلع (ESC)، أما النقاط الموجودة على يسار منحنى (IS)، مثل: النقطة E_3 ، فهي نقاط تمثل فائضاً في الطلب على السلع (EDG).

ثانياً: التوازن في سوق النقد:

يرى كينز أن الفرضية الكلاسيكية التي تفترض حيادية النقود غير واقعية، لأن للنقود دوراً فعالاً في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي؛ فعندما يتوقع الأفراد ظروفًا اقتصادية غير مواتية في المستقبل؛ فإنهم يميلون إلى الاحتفاظ بالنقود بدلاً من إنفاقها، أي: تفضيل السيولة، وهذا السلوك يؤدي إلى تراجع

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

الطلب الكلي وتسرب جزء من الدخل خارج دائرة الإنفاق، الأمر الذي يضعف قدرة المشروعات على تصريف منتجاتها ويجبرها على خفض الإنتاج وتسريح العمال، ونتيجة لذلك يظهر الركود وتتفاقم البطالة. كما اعتبر كينز أن النقود ليست مجرد وسيلة للتبادل، فقد افترض أنها تُطلب بدوافع المبادلات والاحتياط وأيضاً المضاربة، وارتكازاً على ذلك، فإن مستوى الأسعار يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض الكلي والطلب الكلي. (بن احمد، 2020، صفحة 391)

1. الطلب على النقود:

يتحدد الطلب على النقود بناءً على رغبة أفراد المجتمع أو المؤسسات في الاحتفاظ بالسيولة، وذلك لأداء وظائفهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس، يمكن الإشارة إلى ثلاثة عوامل محددة لهذا الطلب: المبادلات، والاحتياط والمضاربة.

1.1 الطلب على النقود بدافع المبادلة (M_t):

تحتفظ الوحدات الاقتصادية بالأرصدة النقدية بهدف تمويل المعاملات اليومية الجارية: ك شراء المواد الغذائية واستخدام خدمات النقل والخدمات الصحية، وتسديد مستحقات عوامل الإنتاج... إلى غير ذلك، ويرجع سبب هذا الاحتفاظ إلى وجود فجوة زمنية بين الحصول على الدخل -بالنسبة للعائلات- أو الإيرادات -بالنسبة للمؤسسات- والشرع في الإنفاق، وكلما زادت المدة الفاصلة بين هذين الفعلين زاد الطلب على النقود بدافع المعاملات.

ويتحدد حجم الطلب على النقود لهذا الغرض أساساً بمستوى الدخل، إذ تحتفظ كل وحدة اقتصادية بنسبة معينة من دخلها أو مواردها المالية في شكل نقدي لتغطية نفقاتها الجارية، ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات كما يلي:

$$M_t = L_1(Y)$$

حيث L_1 تمثل معامل الاحتفاظ بالنقود كنسبة من الدخل بدافع المعاملات.

وهناك عدة عوامل تؤثر على المعامل L_1 بالإضافة إلى الدخل، مثل:

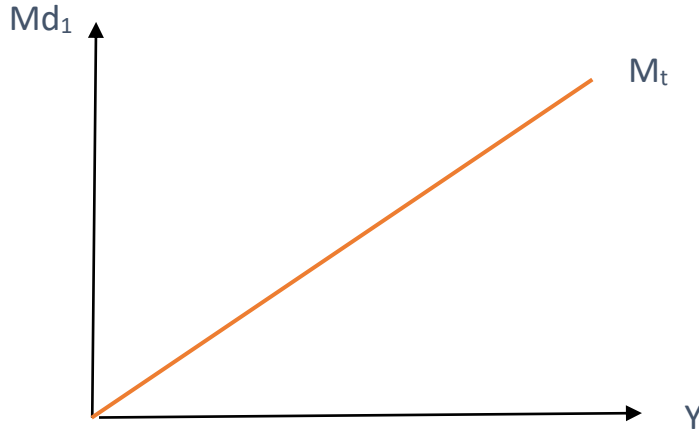
- العوامل المؤسسية، والتي تحدد نظام وأساليب وفترات الدفع والإنفاق.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

- استخدام بطاقات الائتمان، والتي تزيل الفجوة الزمنية الفاصلة بين المدفوعات والمقبوضات.
- التوقعات حول حجم الصفقات المقبلة، وأهمها: سعر الفائدة. (فرحي، 2004، صفحة 230)

يمكن توضيح منحني الطلب على النقود بدافع المبادلات في الشكل التالي:

الشكل 23: منحني الطلب على النقود بدافع المبادلات



المصدر: فرحي محمد (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 231.

2.1 الطلب على النقود بدافع الاحتياط (M_p)

بالإضافة إلى الحاجة للنقود للتعامل اليومي قد تتوقع الوحدات الاقتصادية حاجتها للإنفاق لأسباب غير متوقعة (الحيطة والحذر)، ويكون مستوى هذا الإنفاق تابعا هو الآخر لمستوى الدخل، حيث تكتب معادلة الطلب على النقود بدافع الاحتياط على النحو التالي:

$$M_p = L_2(Y)$$

حيث L_2 تمثل معامل الاحتفاظ بالنقود كنسبة من الدخل بدافع الإحتياط.

وهناك عوامل كثيرة تؤثر في الميل إلى طلب النقود من أجل الاحتياط، ومن أهمها:

- عدم التيقن من استلام الدخل في الوقت المناسب.
- مدة تكرار استلام الدخل، فكلما كانت تكرارات تحصيل الدخل أكبر، كانت الحاجة إلى الأرصدة النقدية أقل. (فرحي، 2004، صفحة 231)

3.1 الطلب على النقود بدافع المضاربة (M_{sp}):

قد تطلب النقود -حسب النظرية الكينزية- لدافع المضاربة في السوق المالية، وهو ما يمكن توضيحه في الجزء التالي:

1.3.1 مفهوم المضاربة:

تُعرّف المضاربة بأنها عملية بيع أو شراء الأصول المالية - ولا سيما السندات - بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية ناتجة عن تقلبات أسعارها، وليس بقصد الاحتفاظ بها للاستفادة من عوائدها الدورية أو منافعها الأصلية. أي أن المضارب يهدف إلى تحقيق ربح من فروق الأسعار الناتجة عن تغيرات السوق. وحسب كينز، يرتبط دافع المضاربة بسوق السندات بسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وسعر السندات؛ فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات، والعكس صحيح. لذلك يتخذ الأفراد قراراتهم بشأن الاحتفاظ بالنقود أو بالسندات بناءً على توقعاتهم المستقبلية لسعر الفائدة. (بن احمد، 2020، صفحة 393)

2.3.1 مصيدة السيولة:

يرى كينز أنّ الأسواق المالية قد تشهد حالة خاصة تُعرف بـ «مصيدة السيولة»، وتظهر عندما ينخفض سعر الفائدة إلى مستوى متدنٍ جدًا. ففي هذه الحالة تكون أسعار السندات مرتفعة للغاية، ويعتقد المضاربون أن سعر الفائدة قد بلغ حده الأدنى، وبالتالي يتوقعون ارتفاعه مستقبلاً، وهو ما يعني - بحكم العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وسعر السند - انخفاض أسعار السندات لاحقاً. وتقادياً للخسائر الرأسمالية المحتملة، يُفضّل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود سائلة بدلاً من شراء السندات.

وبذلك يصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة شديد المرونة عند هذا المستوى المنخفض من سعر الفائدة، وقد يأخذ منحني تفضيل السيولة شكل خط أفقي، بحيث يقبل الأفراد الاحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود دون أن ينخفض سعر الفائدة أكثر. وفي هذه الحالة تفقد السياسة النقدية فعاليتها، لأن زيادة عرض النقود لا تؤدي إلى انخفاض إضافي في سعر الفائدة ولا إلى تحفيز الاستثمار. وهذا الوضع هو ما أطلق عليه كينز «مصيدة السيولة»، حيث يتعطل تأثير السياسة النقدية نتيجة تفضيل الأفراد المطلق للسيولة. (بن احمد، 2020، الصفحات 393 - 394)

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

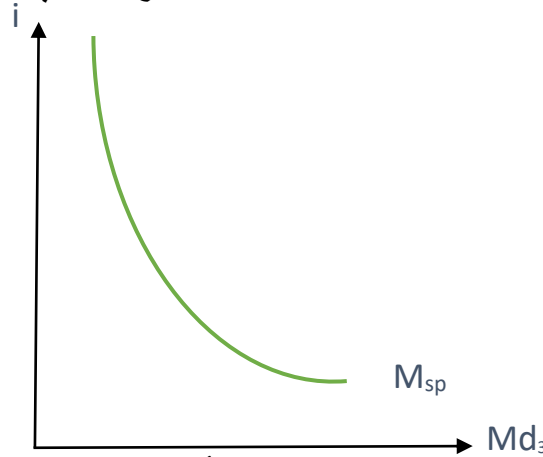
3.3.1 معادلة الطلب على النقود لأجل المضاربة:

طبقا لكينز فإن سعر الفائدة هو المحدد الأساسي لكمية النقود المحتفظ بها من أجل المضاربة، لذلك يُعدّ الطلب على النقود لأجل المضاربة دالة تابعة لأسعار الفائدة، وتكتب كما يلي:

$$M_{sp} = -hi$$

حيث h تمثل مدى حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة.

الشكل 24: منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: فرحي محمد (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 235.

يتضح -من خلال الشكل أعلاه- وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة او الاحتفاظ بالسيولة وسعر الفائدة.

4.1 منحنى تفضيل السيولة:

استنادا إلى التحليل السابق، يمكن استنتاج دالة الطالب على النقود، والتي تعبر عن الأغراض

الثلاثة سالفة الذكر: $M_d = M_t + M_p + M_{sp}$ ، حيث:

• الطلب على النقود لغرض المعاملات: $M_T = L_1(Y) = KY$

• الطلب على النقود لغرض الاحتياط: $M_P = L_2(Y) = KY$

ويمكن اختصار الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط في المعادلة التالية: $M_1^d = ky$

• الطلب على النقود لغرض المضاربة: $M_2^d = L_3(i) = -hi$

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

ومنه، فالطلب على النقود يساوي: $M^d = ky - hi$

وبشكل مختصر، يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي: $M_d = L(Y, i)$

حيث:

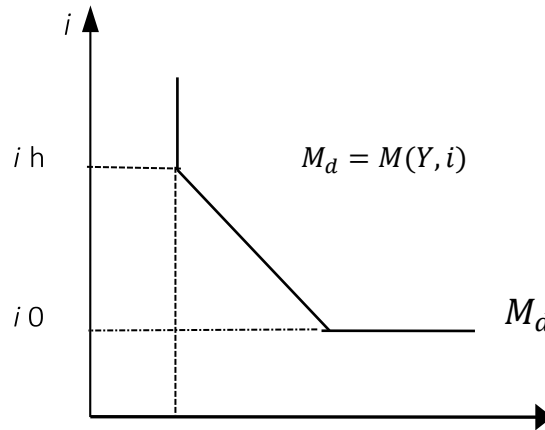
$$\frac{\partial M_d}{\partial Y} > 0$$

$$\frac{\partial M_d}{\partial i} < 0$$

$$i > i_0$$

ويمكن إظهار دالة الطلب على النقود الإجمالية في الشكل التالي:

الشكل 25: منحنى الطلب الإجمالي على النقود



المصدر: فرحي محمد (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 235.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه:

- عند حدّ أدنى معيّن لسعر الفائدة i_0 ، يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة مرنا تماما، حيث إنّ تكلفة الاحتفاظ بالسيولة تكون أقل من إنفاقها في شراء سندات بهذا السعر الأدنى (تفضيل الأفراد للنقد السائل على الأصول المالية)، ويسمى هذا الحدّ: مصيدة أو فخ السيولة.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

- عند حدّ أعلى لسعر الفائدة ih يصبح الطلب على النقود لأجل المضاربة غير مرّن تقريبا، حيث يعمل ارتفاع سعر الفائدة على تحفيز الطلب على شراء الأوراق المالية، وقد يكون ذلك على حساب الطلب على النقود لأجل الدوافع الأخرى، الأمر الذي يجعل هذا الطلب معدوما تقريبا.

2. العرض النقدي:

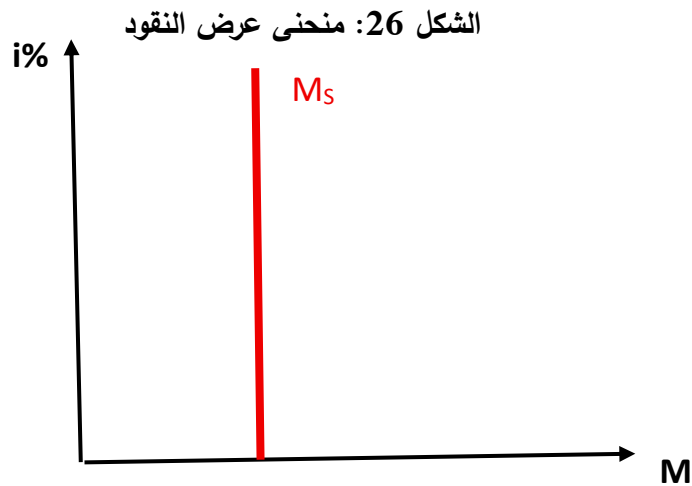
يمثل عرض النقود تلك النقود المتداولة في المجتمع، والتي تشمل مختلف أشكال النقود: كالنقود الورقية والودائع، ويعدّ تحديد حجم الكتلة النقدية من مهام السلطات النقدية بناء على طبيعة السياسة الاقتصادية المتبنّاة. ولكون عرض النقود من صلاحيات السلطات النقدية، فغالبا ما يفترض بأنّه متغير ثابت. (فرحي، 2004، صفحة 238) وفي التحليل الدقيق للنموذج يتم التعامل مع عرض النقود الحقيقي، أي:

$$\frac{M_S}{P} = \frac{M_0}{P}$$

ومع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار في الأجل القصير، يمكن اختصارها إلى:

$$M_S = M_0$$

يتم تمثيل العرض النقدي بيانيا بخط مستقيم عمودي على محور الكتلة النقدية، وموازٍ لمحور سعر الفائدة لافتراض الاستقلال التام بينهما، كما يوضّح الشكل التالي:



المصدر: فرحي محمد (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 241.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

3. التوازن في سوق النقد:

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى الطلب على النقد مع عرض النقود، أي:

$$\text{الطلب على النقد} = \text{عرض النقود}$$

$$MS = MD$$

ونكتب رياضياً:

$$M^S = M_o \quad \bullet \text{ دالة عرض النقود}$$

$$M^d = L(Y, i) \quad \bullet \text{ دالة الطلب على النقود}$$

$$M^d = M^S \quad \bullet \text{ شرط التوازن}$$

والمعادلة المحققة لتوازن النموذج هي المعادلة $M^S = M^d = M_o = L(Y, i)$ وهي معادلة

LM؛ حيث تشير (L) إلى الطلب على السيولة، بينما M_o تشير إلى عرض النقود.

وانطلاقاً من شرط التوازن: $M^S = M^d = M_o = ky - hi$ فإن معادلة LM: (تومي، دون سنة

نشر، صفحة 273)

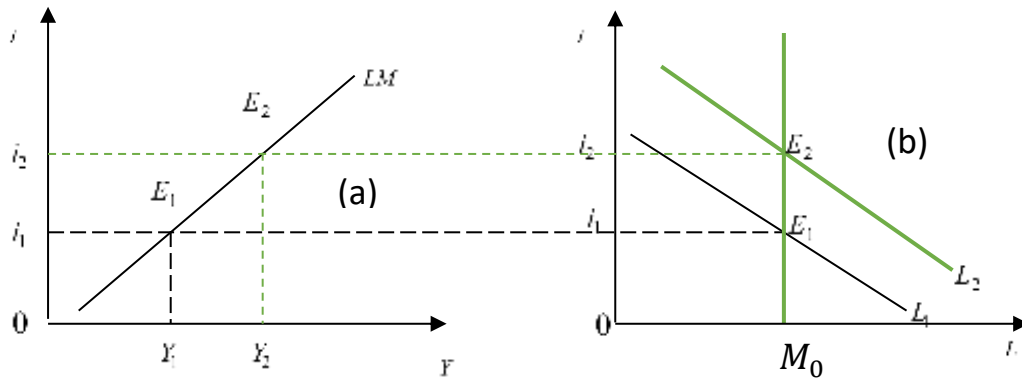
$$\Rightarrow Y_{LM} = \frac{M_o}{K} + \frac{h}{K} i$$

$$\Rightarrow i_{LM} = \frac{1}{h} (ky - M_o)$$

1.3 اشتقاق منحنى LM

وفي الشكل التالي يمكن توضيح اشتقاق منحنى LM:

الشكل 27: اشتقاق منحنى LM



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة،

ص 272.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

يبيّن الشكل أعلاه اشتقاق منحنى LM من خلال منحنيات العرض والطلب النقدي، فعند مستوى الدخل y_1 يكون منحنى الطلب على الأرصدة النقدية المناسب لذلك هو L_1 ، وهي دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة، فعند مستوى سعر الفائدة i_1 يكون الطلب النقدي مساويا للعرض عند E_1 بالجزء (b) من الشكل أعلاه، ومنه، فإن E_1 هي نقطة توازن في السوق النقدية.

عند زيادة الدخل إلى المستوى y_2 في الجزء (a)، يتسبب المستوى العالي للدخل في رفع الطلب على الأرصدة النقدية عند كل مستوى من سعر الفائدة، وبالتالي، ينقل منحنى الطلب للأعلى يمينا نحو L_2 . ومنه، يرتفع سعر الفائدة إلى i_2 ليحافظ على توازن السوق النقدية عند ذلك المستوى المرتفع من الدخل، فنحصل على نقطة توازن أخرى هي E_2 . وبتعميم سلسلة النقاط تكون نتيجة ربطها هي منحنى LM الممثل لتوازن السوق النقدية، لذلك فإن منحنى LM هو عبارة عن توفيقات لأسعار الفائدة ومستويات الدخل، يكون فيها الطلب النقدي والعرض النقدي متساويان.

2.3 ميل منحنى LM

يتميز منحنى LM بميل موجب، إذ إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود. وللحفاظ على توازن السوق النقدية في ظل ثبات عرض النقود الحقيقي، لا بد أن يرتفع مستوى الدخل لتعويض هذا الانخفاض في الطلب، بحيث يتساوى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مع عرضها. ومن ثم، فإن أي زيادة في سعر الفائدة تستلزم زيادة في مستوى الدخل لتحقيق التوازن النقدي.

ومن خلال معادلة LM سابقة الذكر، يمكن البحث في العوامل المحددة لميل منحنى (LM)؛ حيث كلما كان K كبيرا و h صغيرا يكون منحنى LM أكثر عمودية، فالتغير في الدخل (Δy) له أثر أكبر على (i) إذا كان K كبيرا و h صغيرا ($h \rightarrow 0$)، وعلى العكس، فإذا كان (h) كبيرا ($h \rightarrow \infty$) يكون LM أقرب إلى الأفقي. (تومي ص.، دون سنة نشر، صفحة 273)

4. أثر التغير في منحنى LM في السوق النقدي

يؤثر كل من التغير في الكمية المعروضة من النقود أو تحرك دالة الطلب على النقود على منحنى توازن سوق النقد LM.

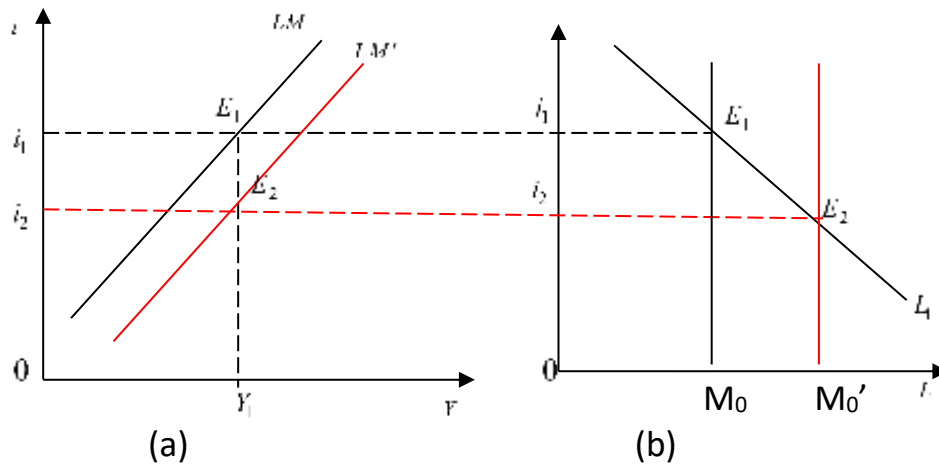
1.4 التغير في عرض النقود:

يعتمد انتقال منحنى LM من وضعية لأخرى على عرض النقود الحقيقي كما هو موضح بالشكل أدناه، الذي يبين أثر الزيادة في العرض النقدي من M_0 نحو M_0' في الجزء (b)، حيث نرسم منحنى

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

الطلب على الأرصدة النقدية من أجل مستوى دخل y_1 مع المقدار الأصلي لعرض النقود الحقيقي M_0 ، ويكون التوازن عند E_1 مع سعر فائدة هو i_1 ، وعندما يزداد عرض النقود إلى M_0' ؛ فمن أجل المحافظة على مستوى دخل مقداره y_1 ينخفض سعر الفائدة إلى i_2 ، ليكون في التوازن الجديد عند E_2 ، وهذا يعني في الجزء (a) أن المنحنى LM انتقل إلى اليمين إلى LM' . (تومي، دون سنة نشر، الصفحات 273-274) ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 28: أثر التغير في العرض النقدي على انتقال منحنى LM



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 275.

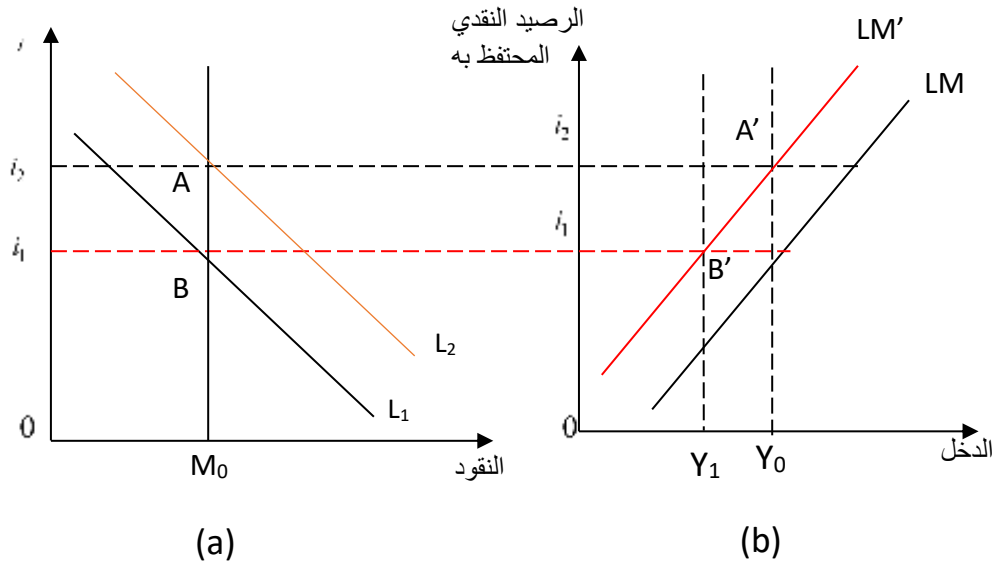
2.4 التغير في الطلب على النقود

إنّ تغيّر سلوكيات الأفراد والمؤسسات في اتجاه تفضيل السيولة - عند مستوى الدخل نفسه أو عند المعدل نفسه لسعر الفائدة - يؤثر على توازن سوق النقود، ومنه، على منحنى LM .

يؤدي فقدان الثقة في الأصول المالية (كالسندات مثلاً) إلى زيادة الطلب على النقود، لكن مع افتراض ثبات مستوى الدخل Y وثبات سعر الفائدة i ، فإنّ هذا التغير يُمثّل بيانياً بانتقال منحنى الطلب على النقود نحو اليمين. وينتج عن ذلك ارتفاع سعر الفائدة، حيث تمثّل التوليفة (i_2, Y_0) النقطة A' على منحنى LM الجديد (LM')، كما هو موضح في الشكل البياني أدناه. (فرحي، 2004، صفحة 255)

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

الشكل 29: أثر التغير في الطلب النقدي على انتقال منحنى LM



المصدر: فرحي محمد (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 255.

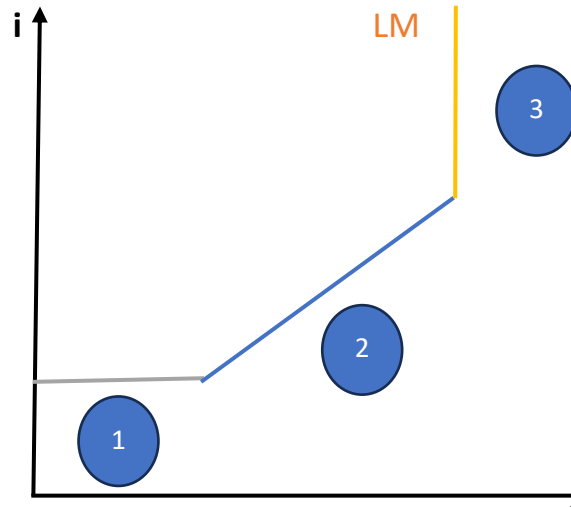
وكذلك نلاحظ أنه عند زيادة الطلب على النقود ومع ثبات سعر الفائدة i_1 ، فإن ذلك يتطلب انخفاض مستوى الدخل ليكون أقل من مستواه السابق ($Y_1 < Y_0$)، وتمثل التوليفة (i_1, Y_1) النقطة B' على منحنى LM الجديد (LM')، ويُلاحظ أن هذا المنحنى يقع أعلى من المنحنى السابق وإلى يساره، وعند افتراض الحالة العكسية، أي: انخفاض الطلب على النقود عند سعر فائدة معين ومستوى دخل معلوم، نخلص إلى أن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين وإلى أسفل مقارنة بوضعه السابق.

ومن التحليل السابق، يمكن التوصل إلى قاعدة عامة مفادها أن منحنى LM ينتقل إلى اليمين عند زيادة عرض النقود، أو انخفاض الطلب على النقود، وإلى اليسار عند انخفاض عرض النقود، أو زيادة الطلب على النقود، وفي جميع الحالات، يكون مقدار انتقال منحنى LM مساوياً لجداء المضاعف النقدي $(1/\alpha)$ ومقدار التغير في عرض النقود (ΔM) . (فرحي، 2004، صفحة 256)

5. الحالات العامة لمنحنى LM

توجد ثلاث حالات عامة لمنحنى LM يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل 30: الحالات العامة لمنحنى LM



المصدر: عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020)، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، ص 401.

يوضح الشكل أعلاه ثلاث حالات يمكن أن يكون فيها منحنى LM، ففي الحالة الأولى تكون معدلات الفائدة في أدنى مستوياتها أو ما يسمى بالمجال الكينزي، وتكون فيها أسعار السندات مرتفعة. ويتوقع الأفراد ارتفاع سعر الفائدة مستقبلاً، الأمر الذي يعني احتمال انخفاض أسعار السندات وحدوث خسائر رأسمالية. لذلك يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود بدلاً من شراء السندات، فيصبح الطلب على النقود لأجل المضاربة تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. وعليه يكون منحنى LM أفقياً تقريباً.

أما في المجال الكلاسيكي في الحالة الثالثة، يكون سعر الفائدة مرتفعاً نسبياً، ويصبح الطلب على النقود لأجل المضاربة ضعيف الاستجابة لتغيرات سعر الفائدة، إذ يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسندات بدل النقود. وعليه يكون منحنى LM عمودياً تقريباً، مما يعني أن التغير في عرض النقود يؤثر مباشرة في سعر الفائدة.

أما في الحالة الثانية، فيكون سعر الفائدة عند مستوى متوسط، ويكون الطلب على النقود لأجل المضاربة حساساً نسبياً لتغيرات سعر الفائدة، دون أن يبلغ درجة المرونة التامة أو الانعدام. ومن ثم يكون منحنى LM ذا ميل موجب، حيث تؤدي الزيادة في مستوى الدخل إلى زيادة الطلب على النقود، مما يستلزم ارتفاع سعر الفائدة للحفاظ على التوازن في السوق النقدية.

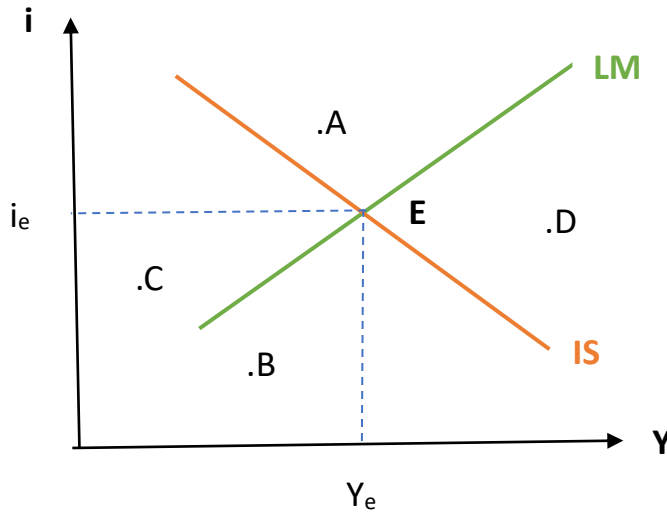
ثالثاً: توازن الأسواق في نموذج IS-LM

بعد تحديد التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقد، سيتم في هذا الجزء تحديد التوازن الكلي والذي يجمع بين السوقين.

1. التوازن بيانياً

بيانياً يتحقق التوازن بين أسواق السلع والخدمات والسوق النقدي عندما يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل 31: التوازن بين IS-LM



المصدر: فرحي محمد (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 261.

يبين الشكل تقاطع المنحنيين IS و LM عند النقطة E، وهي نقطة التوازن العام في الاقتصاد؛ حيث يتحدد عندها كل من مستوى الدخل التوازني Y_e وسعر الفائدة التوازني i_e وتمثل هذه النقطة حالة توازن مزدوج، إذ يكون كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود في حالة توازن.

أما النقاط التي تقع خارج تقاطع المنحنيين IS و LM فتمثل حالات اختلال في أحد السوقين أو كليهما. فمثلاً، النقطة A الواقعة أعلى المنحنى LM تشير إلى وجود فائض في عرض النقود، لأن سعر الفائدة عند هذا المستوى يكون أعلى من السعر التوازني في سوق النقود، مما يدفع الأفراد إلى شراء السندات والتقليل من احتفاظهم بالنقود، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة باتجاه مستوى التوازن. وفي الوقت نفسه، فإن وقوع النقطة A أعلى منحنى IS يعني أن مستوى الدخل أكبر من مستوى التوازن

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

في سوق السلع والخدمات، أي وجود فائض في العرض الكلي، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى خفض الإنتاج، فينخفض الدخل الوطني تدريجيًا نحو مستوى التوازن.

وبالمثل، فإن النقطة B الواقعة أسفل منحنى LM تشير إلى وجود فائض في الطلب على النقود، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. كما أن وقوع هذه النقطة أسفل منحنى IS يدل على أن مستوى الدخل أقل من المستوى التوازني في سوق السلع والخدمات، أي وجود فائض في الطلب الكلي، مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي يرتفع مستوى الدخل الوطني نحو التوازن.

وبشكل عام، فإن تقاطع منحنى IS و LM يقسم المستوى إلى أربع مناطق تمثل حالات مختلفة من الاختلال في السوقين، إلا أن قوى السوق تعمل باستمرار على تعديل كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل حتى يعود الاقتصاد إلى نقطة التوازن العام عند النقطة E.

2. التوازن رياضيًا:

يمكننا حساب التوازن رياضيًا من خلال دمج معادلة IS ومعادلة LM، لنحصل على جملة معادلتين بمجهولين i و y : (تومي ص.، دون سنة نشر، الصفحات 279-280)

لدينا معادلتين IS و LM على النحو التالي:

$$Y_{IS} = \alpha_G(\bar{A}_G - bi)$$

$$i_{LM} = \frac{1}{h}(ky - M_o)$$

وبحل هذه الجملة من المعادلات نحصل على قيم المعلمات (i_e) و (y_e) المحققة للتوازن، كما يلي:

$$Y_e = \delta \bar{A}_G + \delta \frac{b}{h} M_o$$

$$\delta = \frac{\alpha_G}{(1 + k\alpha_G \frac{b}{h})} \text{ حيث:}$$

يتبين من خلال المعادلة أعلاه بأن مستوى الدخل التوازني يعتمد على متغيرين خارجيين هما: الإنفاق المستقل A_G ، والذي يتضمن أدوات السياسة المالية $(\bar{T}, \bar{G}, \bar{TR}, \bar{I})$ ، ومخزون النقود الحقيقي M_0 . وبالتالي يكون Y_e عاليًا كلما كان الإنفاق المستقل أكبر وكذلك كلما زاد مخزون النقود الحقيقي.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

وقصد الحصول على سعر الفائدة التوازني (i_e)، نقوم بتعويض y_e في المعادلة (LM)، فنجد:

$$i_e = \frac{k}{h} \delta \bar{A}_G * \frac{1}{h + k\alpha_G b} * M_0$$

تشير المعادلة إلى أنّ سعر الفائدة التوازني يعتمد على أدوات السياسة المالية الموجودة بالإنفاق المستقل A_G ، وعلى مخزون النقود الحقيقي M_0 ؛ فكلما ارتفع مخزون النقود الحقيقي انخفض مستوى سعر الفائدة التوازني.

ومن خلال نتيجة المعادلة يمكن تحديد مضاعف السياسة المالية، فنجد:

$$\delta = \frac{\Delta Y_e}{\Delta \bar{G}}$$

فالقيمة δ هي مضاعف السياسة المالية أو مضاعف الإنفاق الحكومي عندما نأخذ سعر الفائدة بالحسبان، ولتوضيح كيف تختلف δ عن α_G المطبقة عند أسعار الفائدة الثابتة، فنجد أن $\delta < \alpha_G$ ، وهي تمثل أثر الكبح الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة بسبب التوسع المالي في نموذج IS-LM.

كما نلاحظ بأنه لما ينعدم تجاوب الطلب على النقود؛ سعر الفائدة ($h \rightarrow 0$)، فإن δ تقترب من الصفر، وبالعكس لما يكون هذا التجاوب مرتفعاً ($h \rightarrow \infty$)، فإن $\delta = \alpha_G$ ، وهذا يتناسب مع منحنى LM عمودي وأقوي على الترتيب، كما أنّ القيمة الكبيرة لـ (b) أو (k) تساعد على تخفيض أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي تحدث زيادة كبيرة في أسعار الفائدة المطلوبة للمحافظة على توازن السوق النقدية، وبالموازاة، فإنّ القيمة المرتفعة لـ (b) تستلزم تخفيضاً كبيراً في الطلب الكلي الخاص.

أمّا فيما يتعلق بمضاعف السياسة النقدية، فإنّ مقدار الزيادة في مستوى الدخل التوازني ينتج عن زيادة مخزون النقود الحقيقي، وذلك عند تغير السياسة المالية، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\delta \frac{b}{h} = \frac{\Delta Y_e}{\Delta M_0}$$

كلّما كانت h و k صغيرتين و b و α_G كبيرتين، يكون أثر التوسع النقدي على الدخل التوازني أكبر.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

رابعاً: آثار السياسات المالية والنقدية في نموذج IS-LM

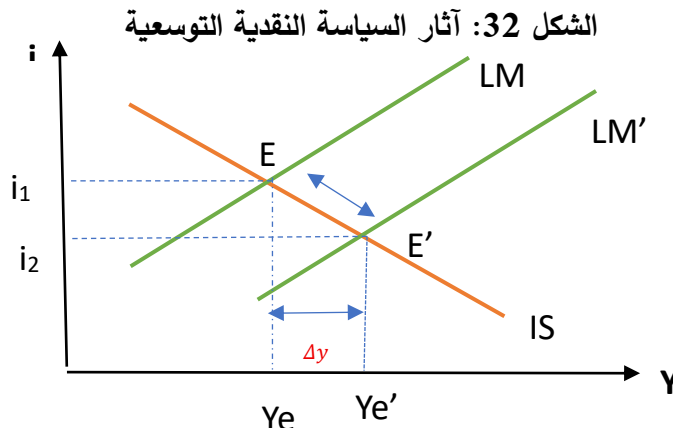
تُعَدّ السياستان المالية والنقدية الأداتين الرئيسيتين اللتين تعتمد عليهما الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على معدل نمو مناسب مصحوب بمستوى منخفض من التضخم. كما تُستعملان لمواجهة فترات الركود الاقتصادي والحدّ من الاختلالات التي قد ترافق فترات الانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الجزء سيتم تحليل آثار هاتين السياستين في إطار نموذج IS-LM.

1. انتقال منحني LM: أثر السياسة النقدية

يُعَدّ البنك المركزي مؤسسة مستقلة نسبياً عن الحكومة، ويتولى مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية وتوجيهها، ويقوم بذلك أساساً من خلال عمليات السوق المفتوحة. ففي إطار هذه العمليات، يقوم البنك المركزي بشراء السندات مقابل ضخ النقود في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي. أمّا عندما يقوم ببيع السندات، فإنه يسحب النقود من التداول، وهو ما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي. (تومي، دون سنة نشر، صفحة 280). وفي هذا الجزء سيتم تحليل دور السياسة النقدية في ثلاث حالات: (تومي، دون سنة نشر، الصفحات 281-282)

أ- الحالة العامة

ولنأخذ على سبيل المثال قيام البنك المركزي بشراء السندات؛ إذ يؤدي ذلك إلى العرض النقدي الإسمي، ونتيجة لذلك، يتحرك منحني LM نحو اليمين ليصبح LM'، كما يلي:



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 281.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

يوضح الشكل أثر تطبيق السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة عرض النقود، والتي تؤدي إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين، وينتج عن ذلك خلق توازن جديد عند النقطة 'E' يتميز بانخفاض سعر الفائدة وارتفاع مستوى الدخل التوازني مقارنة بالنقطة الأصلية E، فزيادة عرض النقود عبر عمليات السوق المفتوحة تؤدي في البداية إلى انخفاض حاد في سعر الفائدة، مما يشجع على زيادة الاستثمار وبالتالي ارتفاع الإنفاق الكلي والإنتاج التوازني.

وعند تحليل مسار التعديل الناتج عن هذا التوسع، نلاحظ أنه في التوازن الأصلي E، تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى ظهور فائض في المعروض النقدي (ESM)، مما يدفع الأفراد إلى شراء الأصول المالية الأخرى، وهذا السلوك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول وانخفاض عوائدها، فيتحقق توازن جديد مؤقت في سوق النقد. غير أن انخفاض سعر الفائدة عند هذا المستوى يحفز الطلب الكلي مسبباً فائضاً في الطلب على السلع (EDG)، فتبدأ المنشآت في توسيع الإنتاج تدريجياً، ما يرفع مستوى الدخل، ومع ارتفاع الدخل يزداد الطلب على النقود لأغراض المعاملات، الأمر الذي يخلق ضغطاً تصاعدياً على سعر الفائدة، وبذلك يرتفع سعر الفائدة جزئياً خلال مسار التعديل نتيجة زيادة الطلب على النقود مع ارتفاع الإنتاج، إلى أن يتحقق التوازن النهائي عند النقطة 'E'، حيث يكون سعر الفائدة أدنى من مستواه الأصلي، بينما يكون مستوى الدخل أعلى، كما يوضحه الشكل.

ب- الحالة الكينزية

عند تحليل آثار السياسة النقدية على الاقتصاد، هناك حالتان متطرفتان يجب أن نهتم بهما، الحالة الأولى تتمثل في مصيدة السيولة، وهي الوضعية التي يكون فيها الأفراد مستعدين عند مستوى سعر فائدة منخفض جداً حمل كمية من النقود المعروضة، ويستلزم ذلك أن منحنى LM يكون أفقياً، وأن تغيرات كمية النقود لا تتقل منحنى LM وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية ليس لها أي أثر، سواء على سعر الفائدة أو على مستوى الدخل؛ أي إن السياسة النقدية تكون غير فعالة في هذه الحالة، أما الحالة الثانية عندما يكون سعر الفائدة معدوماً، فيكون الأفراد غير مستعدين لحمل السندات طالما أن النقود ليس لها خاصية الاستعمال في المعاملات، وعليه، فإن الزيادة في كمية النقود لا ينتج عنها انتقال الأفراد إلى السندات.

ت-الحالة الكلاسيكية

تستلزم الحالة المعاكسة لمصيدة السيولة (LM أفقي) بأن تكون السياسة النقدية لا تؤثر على مستوى الدخل (LM عمودي)، أي لما يكون الطلب غير متجاوب مع سعر الفائدة $h \rightarrow 0$ ، وإذا عرفنا أن منحنى LM معرف بالمعادلة ومتجاوب مع سعر الفائدة، فإنه لما تكون $h = 0$ ، يستلزم ذلك أن:

$$\bar{M} = KPY$$

والذي يضمن أن LM يكون عموديا معبراً عن المعادلة الكلاسيكية المتطرفة؛ أي إن الناتج الداخلي الخام الاسمي، والممثل بالعلاقة (PY) يعتمد فقط على كمية النقود المرتبطة بالنظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك؛ ومعنى ذلك أن الدخل الاسمي يحدد فقط بواسطة الكمية المعروضة من النقود، وفي هذه الحالة عندما يكون LM عموديا، فإن التغير في النقود له الأثر الأعظم على مستوى الدخل؛ أي إن السياسة النقدية ذات فعالية عالية، بينما تكون السياسة المالية (تحرك منحنى IS) عديمة الفعالية على مستوى الدخل.

2. انتقال منحنى IS: أثر السياسة المالية

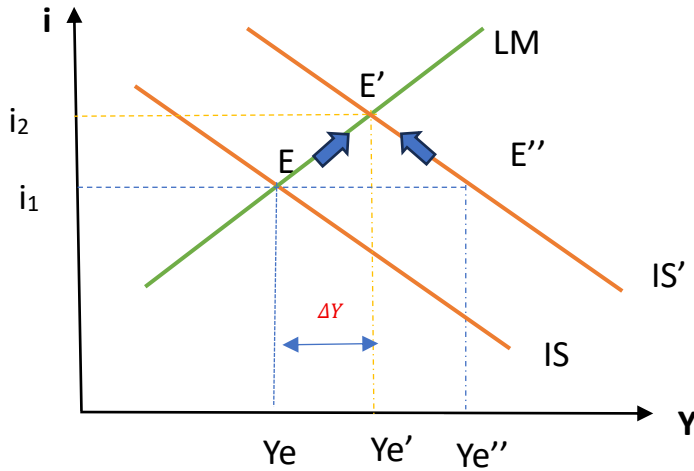
في هذا الجزء سنوضح أثر تغيرات السياسة المالية على انتقال منحنى IS، حيث إن هذه الأخيرة تحرك منحنى (IS) في حالة التوسع للأعلى وإلى اليمين، وفيما يلي يمكن التمييز بين ثلاث حالات لأثر السياسة المالية:

أ- الحالة العامة:

يمكن توضيح التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال العبارة $\Delta G = \alpha_G \Delta \bar{G}$ ، والتي نعبّر عنها من خلال الشكل أدناه:

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

الشكل 33: أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 283.

يبين الشكل أعلاه أثر السياسة المالية التوسعية ممثلة في زيادة الإنفاق الحكومي. فهذه الزيادة تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين، مما يرفع الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني؛ فعند سعر الفائدة i_1 ، تؤدي المستويات العالية للإنفاق الحكومي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي (AD). ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات، يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحنى (IS) نحو اليمين، وعند كل مستوى من أسعار الفائدة، ينبغي أن يرتفع الدخل التوازني بمقدار α_0 مضروب في حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي $\Delta \bar{G}$ ؛ فإذا كان الاقتصاد في البداية عند نقطة التوازن E ، ثم ارتفع الإنفاق الحكومي بمقدار 100 وحدة نقدية مثلاً، فإن الاقتصاد سينتقل إلى النقطة E'' إذا بقي سعر الفائدة ثابتاً؛ فعند النقطة E'' تكون السوق السلعية في حالة توازن؛ أي إن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج، غير أن السوق النقدية تصبح في حالة اختلال؛ لأن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، مما يسبب فائضاً في الطلب على الأرصدة الحقيقية، وبالتالي، يرتفع سعر الفائدة.

وكنتيجه لذلك، تقلل المؤسسات من إنفاقها الاستثماري عند المستويات الأعلى من سعر الفائدة، فينخفض الطلب الكلي كمحصلة نهائية لذلك، ويبين الشكل أيضاً أن النقطة التوازنية E' وحدها تحقق توازن السوقين في الآن نفسه؛ إذ عند هذه النقطة فقط يتساوى الإنفاق المخطط مع الدخل، كما يتساوى الطلب على الأرصدة الحقيقية مع عرض النقود الحقيقي، وبالعودة إلى معادلة التوازن، نلاحظ أن الزيادة

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الناتج بمقدار المضاعف (δ) ، وزيادة في سعر الفائدة بمقدار $\delta \frac{K}{h}$. وتُعد هذه الزيادة في سعر الفائدة أقل من الزيادة التي تحصل في الناتج؛ لأن: $\frac{K}{h} < 1$.

بيد أنه عند مقارنة النقطة E' بالتوازن الأصلي E ، نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع كلٍّ من الدخل وسعر الفائدة، غير أن المقارنة بين النقطتين E' و E'' ، أي: التوازن في السوق السلعية مع ثبات سعر الفائدة يُظهر أن تعديل سعر الفائدة وأثره على الطلب الكلي يحدان من الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي؛ فبدل أن يرتفع الدخل إلى مستوى Ye'' ، لا يزداد إلا إلى مستوى Ye' ، والسبب في ذلك هو ارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 ، مما يقلص من مستوى الإنفاق الاستثماري، وعليه، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تُزاحم (تطرد) الإنفاق الاستثماري، وتظهر بذلك مشكلة المزاحمة (Crowding Out)؛ إذ تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص.

أما العوامل المحددة لحجم هذه المزاحمة، فيمكن بيانها من خلال أشكال مختلفة لمنحني سوق السلع والخدمات والسوق النقدية:

- كلما كان منحني (LM) أكثر أفقية، ازداد الدخل بنسبة أكبر، وارتفع سعر الفائدة بنسبة أقل.
- كلما كان منحني (IS) أكثر أفقية، ازداد الدخل بنسبة أقل، وارتفع سعر الفائدة بنسبة أقل كذلك.
- وكلما كان α_0 أكبر، أي: كلما كان انتقال منحني (IS) أكبر، ازدادت الزيادة في كلٍّ من الدخل وسعر الفائدة.

ولأجل استخلاص النتائج النهائية، نعود إلى الحالتين المتطرفتين: مصيدة السيولة (وهي الحالة الكينزية القصوى)، والحالة الكلاسيكية كما سيُوضح لاحقاً.

ب. المزاحمة والحالة الكينزية المتطرفة

إذا كان الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة (منحني LM أفقي)، فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار المضاعف الكامل، دون أن يحدث ارتفاع في سعر الفائدة. ومن ثم، فلا ينخفض الاستثمار، وبرز منحنى LM أفقي نلاحظ أن السياسة النقدية لا أثر لها على توازن

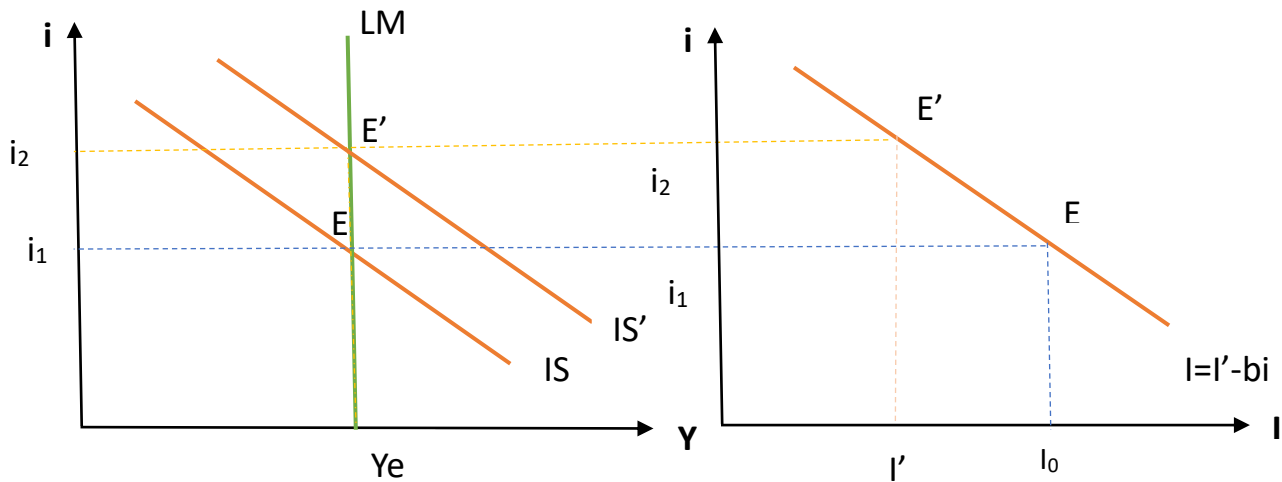
الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

الاقتصاد، أمّا السياسة المالية فلها الأثر الكامل؛ أيّ إنّ الطلب على النقود يكون شديد الحساسية لسعر الفائدة ($h \rightarrow \infty$). (تومي، دون سنة نشر، صفحة 285)

ت. المزاحمة والحالة الكلاسيكية

إذا كان المنحنى LM عموديا، فإنّ الزيادة في الإنفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الدخل التوازني وترفع من سعر الفائدة فقط، ومنه، فإنّ الإنفاق الحكومي إذا كان كبيرا لن يؤثر على حجم الإنتاج ويحدث تقليصا مساويا لحجم الزيادة في الإنفاق الحكومي؛ ففي هذه الحالة تطرد الزيادة في أسعار الفائدة كنتيجة لزيادة الطلب على النقود مقدارا من الإنفاق الاستثماري الخاص مساويا لتلك الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومن ثَمَّ، نكون في حالة مزاحمة كاملة (أو تامة) في حالة منحنى (LM) العمودي، ويوضّح -الشكل أدناه- ميكانيزم المزاحمة، حيث إنّ السياسة المالية التوسعية ترفع من سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 وينخفض الإنفاق الاستثماري بالجزء (a) كنتيجة لذلك من i_0 إلى i_1 . (تومي، دون سنة نشر، صفحة 286)

الشكل 34: المزاحمة الكاملة



جزء (b): نموذج IS-LM في الحالة الكلاسيكية

جزء (a): الاستثمار

المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 286.

وقصد فهم أهمية المزاحمة واقعيًا يجب توضيح النقاط الأساسية التالية:

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

بافتراض أننا في اقتصاد تكون فيه الأسعار معطاة مع وجود الإنتاج في مستوى دون التشغيل الكامل، ففي هذه الحالة وهذه الظروف الكينزية، لما يرفع التوسع المالي من الطلب الكلي، فإن المؤسسات يمكنها أن ترفع من مستوى الإنتاج التوازني بواسطة توظيف عمال أكثر، لكن عند الحديث عن اقتصاديات التشغيل الكامل، فإن المزامنة تصبح ممكنة الوقوع بشكل واضح؛ لأن المؤسسات لا يمكنها رفع الإنتاج، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة مستوى السعر عوضاً عن زيادة مستوى الإنتاج.

في اقتصاد لا يوظف كل موارده لا تكون هناك مزامنة كاملة؛ لأن منحنى (LM) لن يكون عمودياً؛ فالتوسع المالي سوف يرفع من أسعار الفائدة، لكن الدخل يزداد كذلك، ومنه، تكون المزامنة نسبية فقط، حيث إن زيادة الطلب الكلي ترفع من الدخل، ومع زيادة الدخل يزداد مستوى الادخار، كما أن هذا التوسع في الادخار يجعل بدوره من الممكن تمويل جزء كبير في عجز الميزانية من دون الكبح الكامل للإنفاق المستقل، ويمكن النظر إلى هذا الاقتراح بمساعدة المعادلة أدناه والتي تربط ما بين الادخار والاستثمار:

$$S=I+(G+TR-TA)$$

نلاحظ أن الحد $(G+TR-TA)$ يمثل عجز الميزانية، ومن هذه المعادلة نرى أن الزيادة في العجز بمعرفة الادخار، يجب أن تقلص من الاستثمار، أي: عندما يزداد العجز، فإنه يتوجب على الحكومة أن تقتصر لدفع نفقاتها الإضافية، ويستعمل هذا الاقتراض جزءاً من مدخرات العائلات تاركاً مقداراً أقل من هذه المدخرات لفائدة المؤسسات التي تقتصر من أجل تمويل إنفاقها الاستثماري.

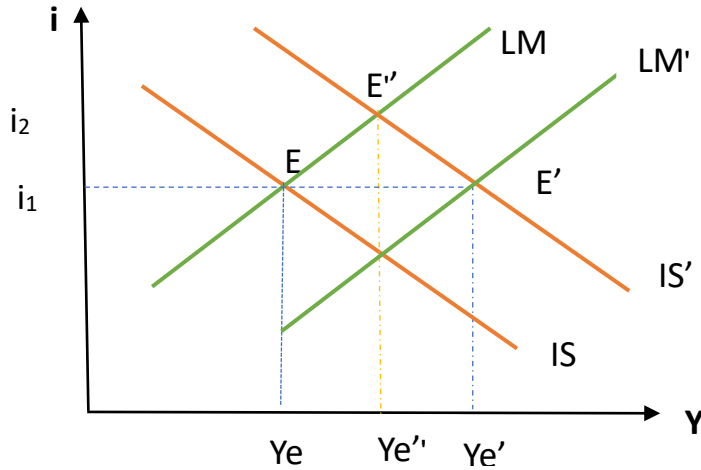
لكن إذا ارتفعت الإيرادات مع الارتفاع في الإنفاق الحكومي؛ لأن الدخل يزداد، فإنه ليس هناك حاجة لانخفاض الاستثمار. ففي اقتصاد به بطالة تكون المزامنة غير كاملة لأن الزيادة في الطلب على السلع ترفع من الدخل الحقيقي والإنتاج، كما تزداد الإيرادات وأسعار الفائدة، ولكن هذه الأخيرة تزداد بكثرة بسبب حساسية سعر الفائدة للطلب على النقود.

في ظل وجود بطالة وإمكانية توسع الإنتاج، لا تحتاج أسعار الفائدة لأن ترتفع مع زيادة الإنفاق الحكومي، ومنه، لا تكون هناك ضرورة لوجود أثر الطرد (أو المزامنة ويمكن أن يكون هذا الاستنتاج

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

صحيحاً، لأنَّ السلطات النقدية يمكن أن تصاحب التوسع المالي بزيادة، كما هو موضح بالشكل أدناه، والتي تعني أنَّ أثر المزاخمة يكون معدوماً.

الشكل 35: أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي والتوسع النقدي



المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 283.

وفي الجدول أدناه تلخيص لأثر التوسع النقدي والمالي على الدخل وسعر الفائدة في الحالة العامة (عدم وجود مصيدة السيولة أو عند الحالة الكلاسيكية):

الجدول 01: أثر السياستين النقدية والمالية على الدخل وسعر الفائدة

السياسات المتبعة	الأثر على الدخل التوازني	الأثر على سعر الفائدة
التوسع النقدي	+	-
التوسع المالي	+	+

المصدر: تومي صالح، (د.س.ن)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة، ص 288.

الفصل الثالث: التوازن الكلي في النموذج الكينزي (IS-LM)

خامسًا: فعالية السياسة المالية والنقدية في إطار نموذج IS-LM

إنَّ فعالية كلٍّ من السياستين المالية والنقدية تتوقف على درجة مرونة كل من سوق السلع وسوق النقود تجاه تغيّرات سعر الفائدة، أو بعبارة أخرى على مدى انحدار منحنىي IS و LM، وفي هذا الجزء يمكننا تحليل مدى فعالية كل من السياستين المالية والنقدية في الحالة العامة والحالات المتطرفة.

1. فعالية السياسة المالية:

نفرض تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق العام $\Delta G > 0$ ، مما يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين، وهو ما يؤثر على القيم التوازنية لسعر الفائدة والدخل، وفي هذا الجانب يمكن التمييز بين فعالية السياسة المالية في الحالة العامة والسياسة المالية في الحالات المتطرفة.

1.1 الحالة العامة (الإزاحة الجزئية)

في هذه الحالة يؤدي التوسع المالي المتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع الطلب الكلي، مما يدفع منحنى IS إلى التحرك نحو اليمين ويرفع الدخل التوازني، غير أنَّ هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، فتحدث ضغوط في السوق النقدية ترفع سعر الفائدة؛ ونتيجة لذلك يتراجع الإنفاق الاستثماري الخاص، مما يحدّ من الأثر التوسعي الأولي للسياسة المالية؛ وبسبب هذا الأثر المضاعف، لا يتحقق كامل الارتفاع المتوقع في الناتج، وفي هذه الحالة تكون السياسة المالية فعالة جزئيًا.

2.1 حالة مصيدة السيولة

عندما يكون الاقتصاد في مصيدة السيولة ويكون منحنى LM أفقيًا، فإنَّ زيادة الإنفاق الحكومي ترفع الدخل التوازني بمقدار المضاعف الكامل دون أن تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة $\Delta i = 0$ ، وبالتالي لا ينخفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يكون الطلب على النقود شديد الحساسية لسعر الفائدة، فتفقد السياسة النقدية فعاليتها تقريبًا، بينما يكون تأثير السياسة المالية قويا ومباشرا على الإنتاج، وعليه، تكون السياسة المالية -في هذه الحالة- فعالة تمامًا.

3.1 الحالة الكلاسيكية

عندما يكون منحنى LM عمودياً، فإن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي إلى أي زيادة في الدخل التوازني، بل ترفع فقط سعر الفائدة، ويؤدي هذا الارتفاع في سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار الخاص بمقدار يساوي تماماً الزيادة في الإنفاق الحكومي، فتحدث مزاحمة كاملة؛ ونتيجة لذلك لا يتغير مستوى الإنتاج، وتكون السياسة المالية -في هذه الحالة- غير فعالة تماماً.

2. فعالية السياسة النقدية

نفترض لجوء السلطات العمومية إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود $\Delta M_S > 0$ ، ومن أجل تقييم مدى فعالية السياسة النقدية المنتهجة سنبين ثلاث حالات:

1.2 الحالة العامة:

تؤدي زيادة عرض النقود إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين، مما يخفض سعر الفائدة ويرفع الاستثمار؛ وبالتالي يزيد الدخل التوازني، وخلال مسار التعديل يرتفع الدخل فيزيد الطلب على النقود، ويرتفع سعر الفائدة جزئياً من جديد؛ ونتيجة لذلك لا يتحقق الأثر التوسعي الكامل للسياسة النقدية. وعليه، تكون السياسة النقدية في هذه الحالة فعالة جزئياً.

2.2 الحالة الكينزية:

في هذه الحالة لا تحدث الزيادة في العرض النقدي أي أثر على معدل الفائدة، وبالتالي، لا يتغير الإنتاج والدخل، ومنه، فالسياسة النقدية في هذه الحالة عديمة الفعالية

3.2 الحالة الكلاسيكية

في هذه الحالة يكون منحنى LM عمودياً؛ أي إن الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة، فالناتج الاسمي Y يعتمد مباشرة على المعروض النقدي وفق النظرية الكمية للنقود، مما يجعل أي تغيير في النقود يؤثر أقصى تأثير على مستوى الدخل، وبالتالي تكون السياسة النقدية فعالة للغاية.

سلاسل تطبيقات في التحليل الاقتصادي الكلي

السلسلة الأولى

التمرين 01:

إختَر الإجابة الصحيحة من بين مجموعة الإجابات:

1- يختص التحليل الاقتصادي الكلي بـ:

الظواهر الاقتصادية	
المشكلات الاقتصادية	
تحليل مستوى الناتج من السلع والخدمات	
تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار	
كل ما سبق	

2- في معادلة الاستهلاك $C = C_0 + b Y_d$ المعامل السلوكي هو:

C_0	
B	
Y_d	
كل ما سبق	

3- عبارة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تعني:

العوامل الأخرى تبقى ثابتة	
لا يوجد متغير آخر يؤثر على المتغير التابع	
لا يوجد نموذج آخر يمكن أن يفسر المتغير التابع	
كل ما سبق	

4- في المعادلة $C = C_0 + b Y_d$ ، C_0 هي:

معلمة تساعد في تحديد مستوى الاستهلاك	
معلمة قيمتها تعتمد على مستوى الدخل الممكن التصرف فيه	
معامل سلوكي	
متغير تابع	

5- أي من العبارات الآتية صحيح؟

المتغيرات الداخلية هي التي تتحدد قيمتها بقوى من خارج النموذج	
توصف التغيرات في المتغيرات الخارجية بأنها تغيرات مستقلة	
المتغيرات الخارجية هي التي تتحدد قيمتها بقوى من داخل النموذج	

6- إذا كان $C = f(Y^d, W)$ ، فإننا نفترض أن:

Y^d محدد لـ C أكثر أهمية من W	
W محدد لـ C أكثر أهمية من Y^d	
W, Y^d متغيران تابعان يفسران C	
W, Y^d متغيران مستقلان يفسران C	

7- $M_s = M_0$ دالة

تعريفية	
سلوكية	

8- تتكون السياسة المالية من أداتين هما: الضرائب و.....

القروض	
الإنفاق الحكومي	
لا شيء مما سبق	

9- لكي يتحقق النمو الاقتصادي يجب أن يكون معدل نمو متوسط الدخل النقدي.....

معدل الزيادة في الأسعار:

أكبر من	
أقل من	
يساوي	

10- عندما يتساوى الناتج الوطني الفعلي مع الناتج الوطني المحتمل، فإن ذلك يتطلب أن

يكون:

معدل البطالة الطبيعي أقل من معدل البطالة الفعلي	
معدل البطالة الطبيعي أكبر من معدل البطالة الفعلي	
معدل البطالة الطبيعي يساوي معدل البطالة الفعلي	
لا شيء مما سبق	

11- على الرغم من الفصل في الدراسة بين الاقتصاد الجزئي والكلّي إلا أنه:

الفصل بينهما يعد نهائياً	
الفصل بينهما لا يعد نهائياً	
لا توجد درجة كبيرة من التداخل بينهما	
لا شيء مما سبق	

12- من الحالات التي لا يمكن أن يُعدّ الأفراد فيها عاطلين عن العمل ما يلي:

الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل	
الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة	
الأشخاص القادرون على العمل والراغبون بالأجر السائد والباحثون عنه ولا يجدون فرصة	

التمرين 02:

- ما هي العلاقة بين النموذج الاقتصادي والنظرية الاقتصادية؟
- ما الفرق بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية؟
- ما هو الفرق بين الناتج الوطني الخام الممكن والناتج الوطني الخام الفعلي؟
- ما المقصود بمعدل البطالة الطبيعي؟ وما علاقته بالناتج الوطني الخام الممكن والناتج الوطني الخام الفعلي؟
- ماهي أهم الفروقات بين السياسة الهيكلية والسياسة الظرفية؟

الحلول المقترحة

حل التمرين 01:

الإجابة الصحيحة من بين مجموعة الإجابات:

1- يختص التحليل الاقتصادي الكلي بـ:

الظواهر الاقتصادية.	
المشكلات الاقتصادية.	
تحليل مستوى الناتج من السلع والخدمات.	
تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار.	
كل ما سبق.	X

2- في معادلة الاستهلاك $C = C_0 + b Y_d$ المعامل السلوكي هو:

C_0	
B	X
Y_d	
كل ما سبق	

3- عبارة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تعني:

العوامل الأخرى تبقى ثابتة.	X
لا يوجد متغير آخر يؤثر على المتغير التابع.	
لا يوجد نموذج آخر يمكن أن يفسر المتغير التابع.	
كل ما سبق.	

4- في المعادلة $C = C_0 + b Y_d$ ، C_0 هي:

معلمة تساعد في تحديد مستوى الاستهلاك.	X
معلمة قيمتها تعتمد على مستوى الدخل الممكن التصرف فيه.	
معامل سلوكي.	
متغير تابع.	

5- أي من العبارات الآتية صحيح؟

	المتغيرات الداخلية هي التي تتحدد قيمتها بقوى من خارج النموذج.
X	توصف التغيرات في المتغيرات الخارجية بأنها تغيرات مستقلة.
	المتغيرات الخارجية هي التي تتحدد قيمتها بقوى من داخل النموذج.

6- إذا كان $C = f(Y^d, W)$ ، فإننا نفترض أن:

	Y^d محدد لـ C أكثر أهمية من W
	W محدد لـ C أكثر أهمية من Y^d
	W, Y^d متغيران تابعان يفسران C
X	W, Y^d متغيران مستقلان يفسران C

7- $M_s = M_0$ دالة

X	تعريفية
	سلوكية

8- تتكون السياسة المالية من أداتين هما: الضرائب و.....

	القروض
X	الإنفاق الحكومي
	لا شيء مما سبق

9- لكي يتحقق النمو الاقتصادي يجب أن يكون معدل نمو متوسط الدخل النقدي معدل الزيادة في الأسعار:

X	أكبر من
	أقل من
	يساوي

10- عندما يتساوى الناتج الوطني الفعلي مع الناتج الوطني المحتمل، فإن ذلك يتطلب أن يكون:

	معدل البطالة الطبيعي أقل من معدل البطالة الفعلي.
	معدل البطالة الطبيعي أكبر من معدل البطالة الفعلي.

X	معدل البطالة الطبيعي يساوي معدل البطالة الفعلي.
	لا شيء مما سبق.

11- على الرغم من الفصل في الدراسة بين الاقتصاد الجزئي والكلّي إلا أنه:

	الفصل بينهما يعدّ نهائياً
X	الفصل بينهما لا يعدّ نهائياً
	لا توجد درجة كبيرة من التداخل بينهما.
	لا شيء مما سبق

12- من الحالات التي لا يمكن أن يعدّ الأفراد فيها عاطلين عن العمل ما يلي:

X	الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل.
	الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة.
	الأشخاص القادرون على العمل والراغبين بالأجر السائد والباحثون عنه ولا يجدون فرصة

حل التمرين 02:

1. العلاقة بين النموذج الاقتصادي والنظرية الاقتصادية: تهدف النظرية الاقتصادية إلى تفسير

العلاقات المفترضة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، في حين يُعدّ النموذج الاقتصادي أداة لتمثيل هذه النظرية بطريقة مبسطة ومنظمة من خلال معادلات ورسوم بيانية أو أشكال وجداول يمكن تحليلها واختبارها.

2. الفرق بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية: تشير القيمة الاسمية لمتغير اقتصادي إلى

قياسه بالأسعار الجارية؛ أي بأسعار السنة التي تم فيها القياس، أمّا القيمة الحقيقية فتعكس قيمة المتغير بالأسعار الثابتة؛ أي بعد استبعاد أثر التضخم، ويتم ذلك باستخدام أسعار سنة الأساس أو ما يُعرف بالأسعار المرجعية.

3. الفرق بين الناتج الوطني الخام الممكن والناتج الوطني الخام الفعلي: يمثل الناتج الوطني الخام

الممكن أو الكامن أو الطبيعي أو المرغوب أو المخطط أفضل مستوى يمكن بلوغه من الناتج الوطني، ويتحقق عند الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، أمّا الناتج الوطني الخام الفعلي أو الحالي أو السائد، فهو ما تم إنتاجه فعلياً خلال فترة زمنية معينة، وفي فترات الركود (الكساد)، يكون الناتج الممكن أكبر من الناتج الفعلي، مما يدل على وجود طاقات غير مستغلة (بطالة، وآلات غير

مستخدمة،... إلخ)، أما في فترات الانتعاش أو التوسع، فقد يتجاوز الناتج الفعلي المستوى الممكن، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، ويسمى الفرق بين الناتج الوطني الخام الممكن والناتج الوطني الخام الفعلي: "فجوة الناتج الوطني الإجمالي".

4. **معدل البطالة الطبيعي:** هو معدل البطالة الذي يوجد حتى في حالة التشغيل الكامل، ويشمل فقط: البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.

عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن، فإن:

- معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من المعدل الطبيعي.
- الاقتصاد يعاني من بطالة دورية، وطاقات غير مستغلة.
- يُتوقع أن تتخفض معدلات التضخم.

وعندما يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، فإن:

- معدل البطالة الفعلي يكون أقل من المعدل الطبيعي.
- الاقتصاد يعمل فوق طاقته، مما قد يسبب ضغوطاً تضخمية.
- يُتوقع أن ترتفع معدلات التضخم.

5. **أهم الفروقات بين السياسة الهيكلية والسياسة الظرفية:** يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

معايير التفرقة	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	أجل قصير	أجل طويل
الهدف	توازنات جزئية	تغيير جذري للاقتصاد الوطني
الآثار	كمية	نوعية

السلسلة الثانية

التمرين 01:

1. لماذا يفترض الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود؟
2. هل يمكن أن تكون هناك بطالة في سوق العمل عند الكلاسيك؟ وإذا كانت كذلك، ما أنواعها؟
3. كيف تنتظر المدرسة الكلاسيكية إلى عجز الموازنة العامة للدولة؟
4. كيف يمكن للاقتصاد أن يعود إلى حالة التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك؟
5. ماذا تعني الازدواجية الكلاسيكية؟
6. ما علاقة الزيادة في المستوى العام للأسعار بحجم الإنتاج ومستوى العمالة عند الكلاسيك؟

التمرين 02:

اقتصاد ما يتميز بالمعطيات التالية:

$$S = 1\,000\,000 + 40\,000\,000\,i \quad ; \quad I = 20\,000\,000 - 150\,000\,000\,i$$

$$K=4 \quad ; \quad L^s = -8000 + 8 \left(\frac{W}{P} \right) \quad ; \quad M_0 = 64\,000\,000$$

$$Y = -0,05L^2 + 10\,000\,L$$

1. بَيِّنْ أَنَّ دالة الطلب تمثل العلاقة التالية: $L^d = 100\,000 - 10 \left(\frac{W}{P} \right)$
2. حدد الأجر الحقيقي التوازني، وحجم اليد العاملة الموظفة، وحجم الإنتاج الكلي الحقيقي؟
3. حدد المستوى العام للأسعار في التوازن؟ أحسب الأجر الاسمي؟
4. حدد معدل الفائدة الاسمي التوازني؟
5. ماهي قيمة كل من الاستثمار والادّخار في التوازن؟
6. أحسب الاستهلاك عند التوازن.
7. لو افترضنا أَنَّ الدولة تدخلت وفرضت حدًا أدنى لمعدل الأجر الحقيقي عند المستوى 7000، جِدْ حجم البطالة الناتج عن ذلك.

التمرين 03:

لدينا اقتصاد كلاسيكي يتميز بالمعطيات التالية:

مستوى الأسعار	دالة الإنتاج	سرعة دوران النقود	عرض العمل
$P = 10$	$Y = 200 L^{1/2}$	$V = 20$	$L_s = (w/p)^2 / 16$

المطلوب:

1. أشتق دالة الطلب على العمل.
 2. أحسب معدل الأجر الحقيقي الذي يحقق توازن سوق العمل.
 3. أحسب حجم العمالة اللازم لتحقيق التوازن في سوق العمل.
 4. أحسب قيمة الناتج القومي عند هذا التوازن.
 5. أحسب الكتلة النقدية في الاقتصاد.
 6. أحسب مستوى الأجر الاسمي.
 7. لنفترض أن الكتلة النقدية:
 - ارتفعت بنسبة 10%
 - انخفضت بنسبة 10%
- قارن بين الآثار الاقتصادية في كلتا الحالتين.

التمرين 04:

نعدّ اقتصادا مغلقا تسود أسواقه المنافسة التامة والأسعار كافة فيه مرنة تماما، حيث:

$$\begin{aligned}
 M &= 640 & Y &= 160L^{1/2} \\
 L_s &= 0.04\left(\frac{W}{P}\right)^2 & K &= 0.25
 \end{aligned}$$

عدد السكان النشيطين: 18 مليون شخص

المطلوب:

1. استخرج دالة الطلب على العمل.
2. أحسب حجم التشغيل والأجر الحقيقي عند التوازن.
3. أحسب مستوى البطالة في الاقتصاد ونسبتها ونوعها.

4. أُحسب قيمة الناتج الحقيقي ومستوى الأسعار ومستوى الأجر الاسمي.
5. إذا قررت الحكومة رفع الأجور الاسمية بنسبة 5%، في ظل بقاء المعطيات السابقة على حالها، ما أثر ذلك على كل من: الأجر الحقيقي، وحجم الطلب على العمل ومستوى الناتج الحقيقي التوازني الجديد؟

التمرين 05:

يتميز اقتصاد ما بالمعادلات السلوكية التالية:

$$Y = -0.4(L^d)^2 + 2KL^d \quad K = \bar{K} = 10 \text{ ، حيث:}$$

$$L^s = -10 + 2.25 \left(\frac{W}{p} \right)$$

1. ماذا تعني فرضية ثبات رأس المال؟
 2. جد دالة الطلب على العمل (L^d).
 3. أُحسب حجم التشغيل التوازني.
 4. إذا كانت سرعة تداول النقد $V=5$ ، وكمية النقد المتداولة (عرض النقود) هو: $M_s=M_0=75$.
- أُحسب ما يلي: Y^* ، P^* ، Y_n^* ، W^* ، C^* ، مع العلم أنّ $S=100$ وأنّ سوق الأموال المعدّة للقرض (سوق السلع والخدمات) متوازنة.
- تأكد من أنّ كل الأسواق متوازنة.
5. أصبحت دالة عرض العمل من الشكل: $L_s = 2.25 \left(\frac{W}{p} \right)$.
- أُحسب التوازن الجديد في سوق العمل.
- من منطلق أنّ سرعة دوران النقود والكتلة النقدية لا تتغير، أُحسب القيم التوازنية الجديدة.

الحلول المقترحة

حل التمرين 01:

1. ثبات سرعة دوران النقود عند الكلاسيك: يرى الاقتصاد الكلاسيكي أنّ سرعة دوران النقود ثابتة؛ وذلك بسبب استقرار عادات الأفراد في الإنفاق والادخار، إضافة إلى استقرار النظم المالية ووسائل الدفع. ويعبر عن هذه الفكرة من خلال معادلة التبادل التي صاغها فيشر:

$$M V = P Y$$

حيث:

M: كمية النقود؛ V: سرعة دوران النقود؛ P: مستوى الأسعار؛ Y: الناتج الحقيقي.

وبما أنّ الكلاسيك يفترضون أنّ V ثابت و Y يعتمد على العوامل الحقيقية (العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا)، فإنّ أيّ زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في الأسعار فقط، دون التأثير على الناتج الحقيقي.

2. نعم، يمكن أن تكون هناك نسبة معينة من البطالة، وقد تأخذ أحد الأشكال التالية:

- **بطالة احتكاكية:** ترتبط بنقص المعلومات والبيانات عن الوظائف المتاحة وعن العمالة الراغبة في أداء العمل.
- **بطالة هيكلية:** وتكون ناجمة عن تعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية.
- **بطالة اختيارية:** يفضل فيها بعض الأفراد التمتع بوقت الفراغ على ممارسة العمل.

3. **الميزانية العامة في الفكر الكلاسيكي:** يُعدّ توازن الموازنة العامة أمراً ضرورياً، حيث يرون أنّ الدولة يجب أن توازن بين نفقاتها وإيراداتها؛ أيّ أنّ تكون الموازنة متعادلة، ويؤكد الكلاسيك على حيادية الدولة؛ إذ لا يجوز أن تؤثر على النشاط الاقتصادي الكلي؛ لأنّ الاقتصاد قادر على تصحيح نفسه تلقائياً، كما يعتقدون أنّ عجز الموازنة يؤدي إلى اختلال اقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار.

4. يمكن للاقتصاد أن يعود إلى حالة التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك من خلال العملية الديناميكية التالية: يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن الاقتصاد يمتلك آلية تلقائية تعيد التوازن إلى

سوق العمل. فإذا ارتفع الأجر الحقيقي فوق مستواه التوازني، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، مما يترتب عليه تراجع مستوى التشغيل والإنتاج. ويؤدي انخفاض الإنتاج إلى تقلص عرض السلع والخدمات في السوق، الأمر الذي يسبب ارتفاع مستوى الأسعار. ونتيجة لذلك ينخفض الأجر الحقيقي، مما يشجع المؤسسات على زيادة الطلب على العمل، فيرتفع مستوى التشغيل والإنتاج من جديد، ويعود الاقتصاد إلى حالة التوازن والتوظيف الكامل.

5. **الازدواجية الاقتصادية الكلاسيكية:** تشير الازدواجية الكلاسيكية إلى التمييز بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات الاسمية في التحليل الاقتصادي. فالمتغيرات الحقيقية، مثل مستوى الإنتاج والتشغيل والأجور الحقيقية والأسعار النسبية، تتحدد بواسطة العوامل الحقيقية كالعرض من العمل ورأس المال والتكنولوجيا. أما المتغيرات الاسمية، مثل مستوى الأسعار والأجور النقدية ومعدل التضخم، فهي مرتبطة بالمتغيرات النقدية ككمية النقود. ويرى الكلاسيك أن التغيرات في كمية النقود تؤثر في المتغيرات الاسمية فقط دون المتغيرات الحقيقية، ولذلك تعد الازدواجية الكلاسيكية إحدى الركائز الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

6. **الزيادة في المستوى العام للأسعار، حسب النموذج الكلاسيكي، وعلاقته بحجم الإنتاج ومستوى العمالة:** إن ارتفاع المستوى العام للأسعار في النموذج الكلاسيكي لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ولا مستوى العمالة، لأن الإنتاج الحقيقي يتحدد بعوامل حقيقية مثل العمل ورأس المال والتكنولوجيا. لذلك فإن تغير الأسعار يؤثر فقط في المتغيرات الاسمية دون أن يؤثر في المتغيرات الحقيقية.

حل التمرين 02:

1. توضيح أن دالة الطلب على العمل تُعطى بالعلاقة التالية: $100\,000 - 10 \left(\frac{W}{P}\right)$

$$P_{ml} = \frac{dY}{dL} = \frac{W}{P}$$

$$0.1 L + 10\,000 = \frac{W}{P}$$

$$L = \frac{-10\,000 + \left(\frac{W}{P}\right)}{-0.1} = 100\,000 - 10 \left(\frac{W}{P}\right)$$

ومنه، فدالة الطلب تساوي: $L^d = 100\,000 - 10 \left(\frac{W}{P}\right)$

2. إيجاد:

- الأجر الحقيقي التوازني:

$$L_d = L_s$$

$$= -8000 + 8\left(\frac{W}{P}\right) = 100\,000 - 10\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^* = 6000$$

- حجم اليد العاملة الموظفة:

بالتعويض بقيمة الأجر الحقيقي في إحدى معادلتني سوق العمل، نجد:

$$L = 100\,000 - 10(6000)$$

$$L^* = 40\,000$$

- حجم الإنتاج الحقيقي:

بالتعويض في دالة الإنتاج، نجد:

$$Y^* = -0.05 (40\,000)^2 + 10\,000(40\,000)$$

$$Y^* = 320\,000\,000$$

3. تحديد المستوى العام للأسعار عند التوازن:

$$M_0 = 64\,000\,000 ; \quad k = 4$$

$$M = KPY$$

$$P = \frac{MK}{Y}$$

$$P = \frac{64000\,000 (4)}{320\,000\,000}$$

$$P^* = 0.8$$

- حساب الأجر الاسمي:

$$w = \frac{W}{P}$$

$$W = w \times P = 6000 \times 0.8$$

$$W^* = 4800$$

4. حساب معدل الفائدة التوازني:

يمكن حسابه من خلال المساواة بين معادلة الادخار والاستثمار:

$$1\,000\,000 + 40\,000\,000\,i = 20\,000\,000 - 150\,000\,000\,i$$

$$i^* = 0.1$$

أي: إن سعر الفائدة التوازني التوازنية: 10%

5. حساب قيمة الاستثمار والادخار عند التوازن:

$$S^* = 1\,000\,000 + 40\,000\,000(0.1) = 5\,000\,000$$

$$I^* = 20\,000\,000 - 150\,000\,000(0.1) = 5\,000\,000$$

6. حساب الاستهلاك عند التوازن:

$$Y^* = C^* + S^*$$

$$C^* = 320\,000\,000 - 5\,000\,000 = 315\,000\,000$$

7. لو فرضت الدولة حدًا أدنى لمعدل الأجر الحقيقي عند $w = 7000$ ، يمكننا إيجاد حجم البطالة

الناتج عن هذا الإجراء من خلال حساب الفرق بين معادلتَي الطلب والعرض على العمل كما يلي:

$$L_d = 100000 - 10(7000) = 30\,000$$

$$L_s = -8000 + 8(7000) = 48\,000$$

$$L_s - L_d = 48\,000 - 30\,000 = 18000$$

إذن، فالبطالة الناجمة = 18000 شخص.

ولتفسير هذه النتيجة يمكن القول إنّ الطلب على العمل قد انخفض؛ أيّ إنّ المؤسسات أصبحت لا ترغب في توظيف إلا 30 000 عامل، بينما زاد عدد الراغبين في العمل إلى 48 000 عامل، وبالتالي، يحدث فائض في العمالة بـ 18 000 عامل.

حل التمرين 03:

1. استخراج دالة الطلب على العمل:

من خلال دالة الإنتاج الحديثة:

$$P_{ml} = \frac{dY}{dL} = \frac{W}{P}$$

$$100 L^{-1/2} = \frac{W}{P}$$

$$\sqrt{L} = \frac{100}{\left(\frac{W}{P}\right)}$$

$$L^d = \frac{10\,000}{\left(\frac{W}{P}\right)^2} \text{ ومنه دالة الطلب تساوي:}$$

2. إيجاد الأجر الحقيقي التوازني:

$$L_d = L_s$$

$$\frac{10\,000}{\left(\frac{W}{P}\right)^2} = \frac{1}{16} \left(\frac{W}{P}\right)^2$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^4 = 160\,000$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^* = 20$$

3. حجم اليد العاملة الموظفة التوازنية:

بالتعويض بقيمة الأجر الحقيقي في إحدى معادلتَي سوق العمل، نجد:

$$L = \frac{10\,000}{(20)^2}$$

$$L^* = 25$$

4. حجم الإنتاج الحقيقي:

بالتعويض في دالة الإنتاج، نجد:

$$Y^* = 200 (20)^{1/2}$$

$$Y^* = 1000$$

5. حساب الكتلة النقدية:

حيث: $V = 20$; $P = 10$;

$$MV = PY$$

$$M = \frac{PY}{V}$$

$$P = \frac{1000 (10)}{20}$$

$$M^* = 500$$

6. حساب الأجر الاسمي:

$$w = \frac{W}{P}$$

$$W = w \times P = 20 \times 10$$

$$W^* = 200$$

7. الآثار المختلفة لزيادة الكتلة النقدية بـ 10% أو انخفاضها بـ 10%: عند تغير الكتلة النقدية

بالزيادة أو بالنقصان بنسبة 10%، فإن المتغيرات الحقيقية لا تتأثر إنما تتأثر فقط المتغيرات الاسمية:

- آثار زيادة الكتلة النقدية بـ 10% على المستوى العام للأسعار:

$$\Delta MV = \Delta P Y$$

$$\Delta P = \frac{\Delta MV}{Y}$$

$$\Delta P = \frac{0.1 \times 500 \times 20}{1000}$$

$$\Delta P = 1$$

$$P^* = 10 + 1 = 11$$

عند زيادة الكتلة النقدية بـ 10% يرتفع السعر بـ 1 وحدة نقدية.

- آثار زيادة الكتلة النقدية بـ 10% على الناتج الاسمي:

$$P^*Y = 11(1000) = 11000$$

عند زيادة الكتلة النقدية بـ 10% يرتفع الناتج بـ 10000 وحدة نقدية.

- آثار زيادة الكتلة النقدية بـ 10% على الأجر الاسمي:

$$w = \frac{W}{P}$$

$$W = 20 \times 11$$

$$W^* = 220$$

عند زيادة الكتلة النقدية بـ 10% يرتفع الأجر الاسمي بـ 20 وحدة نقدية.

- آثار انخفاض الكتلة النقدية بـ 10%: عند انخفاض الكتلة النقدية بـ 10% تنخفض المتغيرات

الاسمية بمقدار النقصان في الكتلة النقدية.

حل التمرين 04:

1. دالة الطلب على العمل:

نشتقها من دالة الإنتاج:

$$Y = 160L^{1/2}$$

بأخذ المشتقة بالنسبة لـ L نحصل على:

$$P_{ml} = \frac{dY}{dL} = \frac{80}{L^{1/2}} = \frac{W}{P}$$

$$L^{1/2} = \frac{80}{\frac{W}{P}}$$

$$L^d = \frac{6400}{\left(\frac{W}{P}\right)^2}$$

2. الأجر الحقيقي وحجم التشغيل عند التوازن:

في حالة التوازن: $L^d = L^s$

$$\frac{6400}{\left(\frac{W}{P}\right)^2} = 0.04 \left(\frac{W}{P}\right)^2$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^4 = 160\,000$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^* = 20$$

ثم نعوض في إحدى الدالتين:

$$L^* = 0.04(20)^2 = 16$$

3. حساب مستوى البطالة ونسبتها ونوعها:

عدد العاطلين = عدد السكان النشيطين - عدد السكان المشتغلين = $18 - 16 = 2$

أي: عدد العاطلين عن العمل في هذا الاقتصاد هو 2 مليون شخص

- حساب نسبة البطالة:

$$\mu = \frac{2}{18} \times 100 = 11.11\%$$

- نوع البطالة: بطالة اختيارية

4. الناتج الحقيقي ومستوى الأسعار والأجر الاسمي:

- الناتج الحقيقي: من معادلة الإنتاج

$$Y^* = 160 (4)$$

$$Y^* = 640$$

- حساب المستوى العام للأسعار: من معادلة كمية النقود:

$$M = KPY$$

$$P^* = \frac{640}{0.25 \times 640}$$

$$P^* = 4$$

- الأجر الاسمي:

$$w = \frac{W}{P}$$

$$W = w \times P = 20 \times 4$$

$$W^* = 80$$

5. أثر ارتفاع الأجر الاسمي بنسبة 5%:

- حساب الأجر الاسمي الجديد:

$$W^{*'} = W^* + W^* \left(\frac{5}{100} \right)$$

$$W^{*'} = 84$$

- الأثر على الأجر الحقيقي:

إن ارتفاع الأجر الاسمي بنسبة 5% مع ثبات المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع الأجر

الحقيقي، أي:

$$w' = \left(\frac{W^{*'}}{P} \right) = \frac{84}{4}$$

$$w^* = 21$$

- الأثر على دالة الطلب والعرض على العمل:

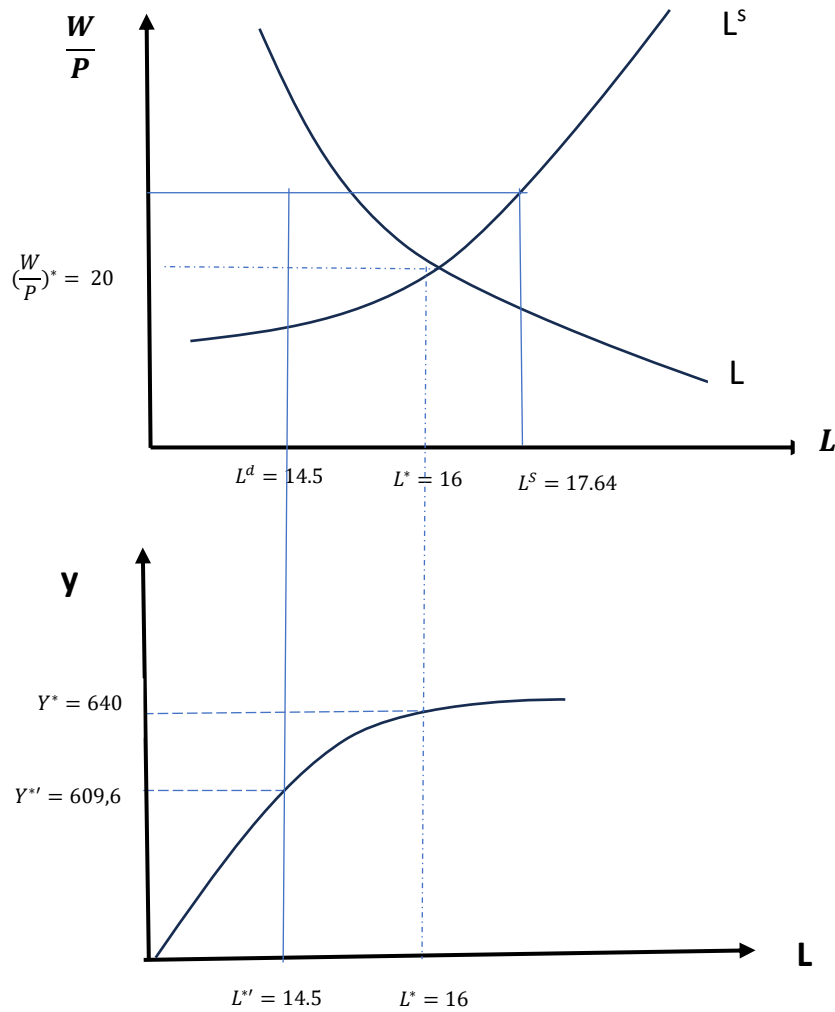
يدفع الارتفاع في الأجر الحقيقي إلى تقليص الطلب على العمل، ومقابل ذلك يرتفع العرض على

العمل، كما يلي:

$$L^{d'} = \frac{6400}{(21)^2} = 14.5$$

$$L^{S'} = 0.04(21)^2 = 17.64$$

- التمثيل البياني:



لقد أدى ارتفاع الأجر الحقيقي إلى تراجع الطلب على العمل وزيادة العرض على العمل، الأمر الذي خلق بطالة إجبارية يمكن حسابها كما يلي:

$$L^s - L^d = 17.64 - 14.5 = 3.14$$

تعبّر النتيجة عن وجود 3 ملايين و 14000 عاطل عن العمل؛ أي ما يعادل:

$$\mu = \frac{3.14}{18} \times 100 = 17.44 \%$$

كما أدى ارتفاع الأجر الحقيقي إلى تراجع الإنتاج، حيث أصبح يمثل 609.6 وحدة، مما يعني

تراجع حجم النشاط الاقتصادي بـ (4.57%).

حلّ التمرين 05:

1. تعني فرضية ثبات رأس المال K أنّ دالة الإنتاج هي دالة قصيرة الأجل، تتوقف فقط على متغيرة العمل، وبافتراض أنّ التحليل في الأمد القصير، فإنّ مخزون رأس المال لا يتغير، أي: $K = \bar{K}$ ولا يحدث تطور تقني: $A = \bar{A}$ وعليه، تبقى العلاقة طردية بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج.
2. دالة الطلب على العمل:

$$P_{ml} = \frac{dY}{dL} = \frac{W}{P}$$

$$-0.8L^d + 2(10) = \frac{W}{P}$$

$$L^d = 25 - 1.25\left(\frac{W}{P}\right)$$

3. حجم العمالة التوازنية L^* :

• عند التوازن: $L^d = L^s = L^*$

$$\Rightarrow 25 - 1.25\left(\frac{W}{P}\right) = -10 + 2.25\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^* = 10$$

يصبح مستوى التشغيل الكامل (العمالة التوازنية) هو:

$$L^* = 25 - 1.25(10) \Rightarrow L^* = 12.5$$

4. إذا كانت سرعة تداول النقد $V=5$ ، وكمية النقد المتداولة هو: $M_s = M_0 = 75$. والمطلوب هو

حساب القيم التوازنية:

- الناتج الحقيقي:

$$Y^* = 0.4L^{*2} + 2KL^* = -0.4(12.5)^2 + 2(10)(12.5)$$

$$Y^* = 187.5$$

- المستوى العام للأسعار:

$$P^* = \frac{M_0 V}{Y^*} = \frac{75 \times 5}{187.5}$$

$$P^* = 2$$

- الناتج الاسمي:

$$y^* = Y^* P^* = 187.5 \times 2$$

$$y^* = 375$$

- الأجر الاسمي:

$$W^* = w^* \cdot P^* = 10 * 2$$

$$W^* = 20$$

- الاستهلاك التوازني:

$$C^* = Y^* - S = 187.5 - 100$$

$$C^* = 87.5$$

- التأكد من أن كل الأسواق متوازنة:

$L^S = L^D = L^* = 12.5$	سوق العمل
$Y = AD \Leftrightarrow C + S = C + I$ $S^* = I^* = 100$	سوق السلع والخدمات
$M^D = M^S = K \cdot P \cdot Y^* = 0.2 \times 2$ $\times 18.7 = 75$ $\Rightarrow M^S = M^D = 75$	سوق النقد

5. أصبحت دالة عرض العمل من الشكل: $L_s = 2.25 \left(\frac{W}{P} \right)$.

- حساب التوازن الجديد في سوق العمل.

$$L^D = L^{S'} \Leftrightarrow 25 - 1.25 \left(\frac{W}{P} \right) = 2.25 \left(\frac{W}{P} \right)$$

$$\left(\frac{W}{P} \right)^{*'} = 7.14$$

$$L^{*'} = 25 - 1.25(7.14)$$

ومنه:

$$L^{*'} = 16$$

نلاحظ أن هناك انخفاضا في الأجر الحقيقي وارتفاعا في مستوى التشغيل.

- القيم التوازنية الجديدة:

$$Y^{*'} = 0.4(16)^2 + 0.4(16) = 217.6$$

$$P^{*'} = \frac{M_0 \cdot V}{Y^{*'}} = \frac{75.5}{217.6} = 1.72$$

من الواضح أن الزيادة في حجم الإنتاج Y مع بقاء الكتلة النقدية ثابتة دفع الأسعار إلى الانخفاض.

$$C^{*'} = Y^{*'} - S = 217.6 - 100 = 117.6$$

$$W^{*'} = w^{*'} \cdot P^{*'} = 7.14 * 1.72 = 12.28$$

يصبح التوازن في سوق السلع والخدمات

$$Y^{*'} = C + I = 117.6 + 100 = 217.6$$

السلسلة الثالثة

التمرين 01:

قد يمر الاقتصاد في بعض فترات الأزمات بحالة تُعرف في الفكر الكينزي بمصيدة السيولة، وهي وضعية يصبح فيها تأثير السياسة النقدية محدودًا في تنشيط النشاط الاقتصادي.

انطلاقًا من ذلك، أجب عن الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بمصيدة السيولة في النظرية الكينزية؟
2. تحدّث عن مدى فعالية كلّ من السياسة النقدية والسياسة المالية عندما يكون الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة.
3. ما أثر خفض معدلات الفائدة في السوق النقدي على نشاط الأسواق المالية في ظل هذه الحالة؟

التمرين 02:

تتوفر المعلومات الآتية حول اقتصاد بلد ما، حيث:

• سوق السلع والخدمات

$$C = 320 + 0.6Y_d$$

$$I = 2680 - 100i$$

$$T = 1650$$

$$G = 1650$$

• السوق النقدي

$$M_t = 0.4Y$$

$$M_a = 3500 - 500i$$

$$M_s = 2960$$

• سوق العمل

القوة الناشطة 2520 0000

$$N = 3 \times 10^{-3}Y$$

حجم العمالة بالمليون مرتبط بالدخل

المطلوب:

1. اشتق دالة الادخار الكلية بدلالة الدخل Y .

2. جُذ معادلتَي التوازن، وأُحسبَ قيمة الدخل التوازني وسعر الفائدة.

3. مثلُ بيانَيَا التوازن العام.

4. كيف يمكن الوصول إلى حالة التشغيل التام من خلال التغيير في الإنفاق العمومي؟

التمرين 03:

تعبّر المعطيات التالية عن اقتصاد مغلق:

$$TA=0,2Y+100$$

$$C=0,75y_d+200$$

$$I= 100-1000i$$

$$G=G^-=825$$

$$Md_2= L_2=-2000i$$

$$Md_1=L_1= 0,5Y$$

$$Ms =1150$$

1. جُذ معادلة منحنى IS ومعادلة منحنى ML ومثلّهما بيانيا.

2. جُذ مستوى الدخل ومعدل الفائدة عند التوازن.

3. ما وضعية ميزانية الدولة؟

4. زادت الحكومة الإنفاق العام بمقدار 200 و.ن. حدّد معادلة IS الجديدة.

5. ما تأثير هذا الإجراء على وضع التوازن الجديد للدخل ومعدل الفائدة؟

6. أرادت الحكومة تمويل التوسع في الإنفاق العام بالإصدار النقدي. بيّن آثار ذلك.

التمرين 04:

تعبّر المعطيات التالية عن اقتصاد مغلق:

$$TA = 0.0625Y$$

$$C=0.8y_d + 200$$

$$I = 150 - 50i$$

$$G= 150$$

$$Md_s= L_2 = 112 - 180i$$

$$Md_t= L_1 = 0.3Y$$

$$Ms =700$$

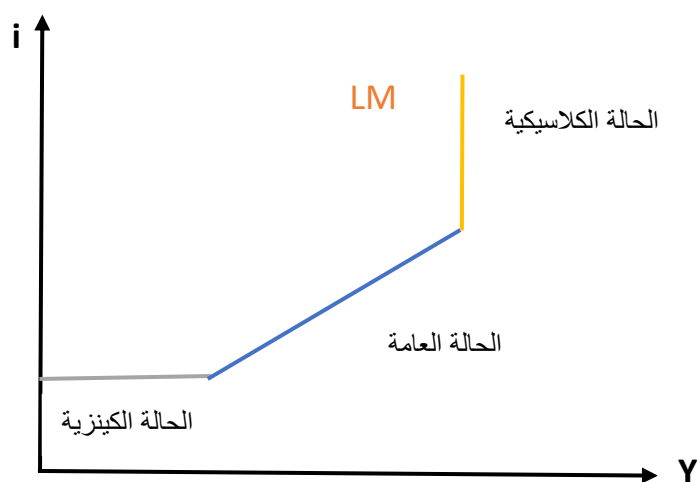
1. جُذ القيم التوازنية لهذا الاقتصاد.

2. ما الذي يحدث لهذه القيم التوازنية إذا قررت الحكومة رفع نفقاتها بمقدار 20 وحدة؟
3. بيّن أثر المزاحمة جبريا وبيانيا.

الحلول المقترحة

حل التمرين 01:

1. المقصود بمصيدة السيولة الكينزية: تُعرّف مصيدة السيولة الكينزية بأنها الحالة التي يبلغ فيها سعر الفائدة مستوى منخفضًا جدًا، بحيث يصبح الطلب على النقود تامّ المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. وفي هذه الحالة لا تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انخفاض إضافي في معدل الفائدة؛ لأنّ الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود السائلة بدل شراء السندات، نظرًا لارتفاع أسعارها وتوقع انخفاضها مستقبلاً. ويمكن تقسيم منحنى التوازن في سوق النقود إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي: المجال الكلاسيكي، والمجال العام (الوسيط)، والمجال الكينزي. ففي المجال الكينزي يظهر منحنى الطلب على النقود في شكل خط أفقي، وهو ما يعكس حالة مصيدة السيولة كما هو موضح في الشكل التالي:



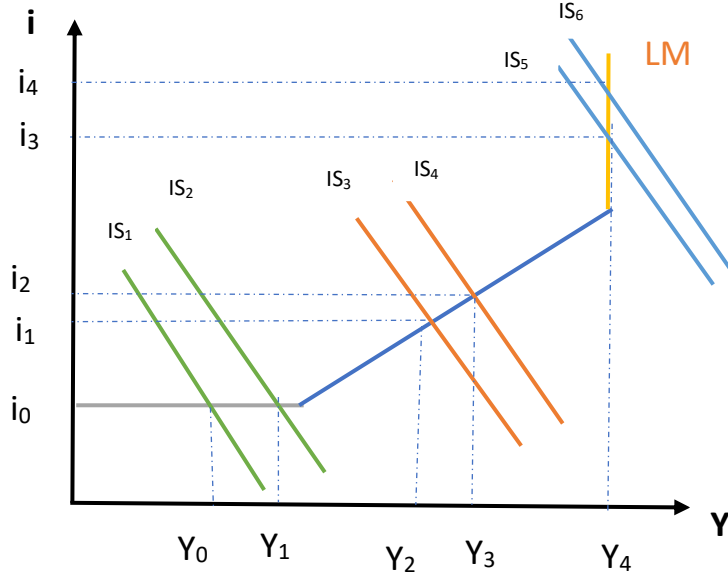
2. فعالية السياسة النقدية والمالية عندما يكون الاقتصاد في وضعية فخ السيولة:

تتغير فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تبعاً لمرونة كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM)، ويتم تطبيق السياسة النقدية من خلال إجراء تعديلات على العرض النقدي، أمّا السياسة المالية، فيتم فيها زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات الحكومية قصد تحقيق أهداف اقتصادية معيّنة، وفيما يلي يمكن شرح ذلك:

أ- فعالية السياسة المالية:

من خلال الشكل أدناه يمكننا توضيح أهم التأثيرات التي تحدث عند التغيير في أدوات السياسة

المالية:



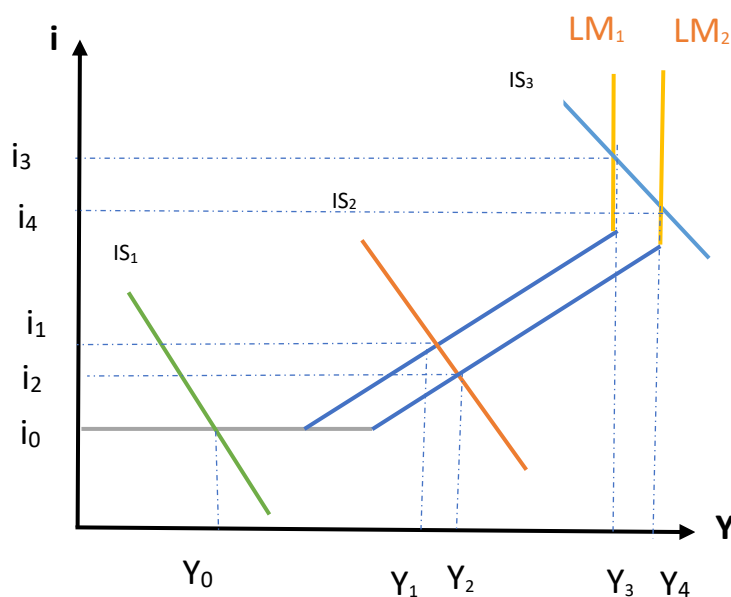
يلاحظ -من خلال الشكل أعلاه- أنه إذا تقاطع المنحنى (IS) مع المنحنى (LM) في المجال الكينزي، فإن الاقتصاد يكون في حالة مصيدة السيولة، والذي يتميز بمستوى منخفض من الدخل وسعر الفائدة. وفي هذه الحالة تكون السياسة المالية شديدة الفعالية في رفع مستوى الدخل؛ فإذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو الجمع بين الإجراءين معاً؛ يترتب عن ذلك انتقال منحنى توازن سوق السلع من (IS_1) إلى (IS_2) ، ويرتفع الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) . ويرجع ذلك إلى وفرة الأرصدة النقدية المحتفظ بها لأغراض المضاربة، مما يسمح بتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي دون التأثير على سعر الفائدة، وبالتالي يبقى الاستثمار دون تغيير لعدم حدوث أثر المضاحمة.

أما في الحالة العامة، إذا قطع المنحنى (IS) المنحنى (LM) في المجال الأوسط، فإن السياسة المالية تظل فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال الكينزي، وإذا زاد الإنفاق الحكومي فإن منحنى توازن سوق السلع سينتقل من (IS_3) إلى (IS_4) ، وكنتيجة لذلك يرتفع الدخل من (Y_2) إلى (Y_3) كما يرتفع سعر الفائدة أيضاً من (i_2) إلى (i_3) ، وبذلك ينخفض الاستثمار الخاص بشكل جزئي، وهو ما يعرف بأثر المضاحمة الجزئي.

أما في الحالة الكلاسيكية، يكون منحنى LM عمودياً، تصبح السياسة المالية غير فعّالة في التأثير على مستوى الدخل. ففي هذه الحالة يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى توازن سوق السلع من (IS_5) إلى (IS_6) ، دون التأثير على مستوى الدخل عند (Y_4) ، ويكون الطلب على النقود بدافع المضاربة في هذه الحالة معدوماً، وبالتالي، فالوسيلة الوحيدة التي تسمح للدولة الحصول على التمويل هو بيع السندات، لأنّ ارتفاع سعر الفائدة سوف يشجّع الأفراد على الاقتراض عوضاً الاستثمار في السلع الرأسمالية، لذلك، فالزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض معدل الاستثمار.

ب- فعالية السياسة النقدية:

تعبّر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكّن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود، أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، ويمكن لهذه السياسات أن تكون توسّعية، وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً لزيادة الاستثمار، ومن ثمّ، ينمو الناتج المحلي. كما نلاحظ -من الشكل أدناه- أنّ السياسة في المجال الكينزي لا تكون فعّالة في تغيير مستوى الدخل، فما دام الاقتصاد الوطني في مصيدة السيولة، فإنّ الزيادة في عرض النقود ستكون كلها على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة، وبالتالي، فالتغيير في عرض النقود لا يغيّر من مستوى الدخل.



أما إذا كان الاقتصاد في الحالة العامة، فإن السياسة النقدية تصبح فعالة في زيادة مستوى الدخل. ويتضح من الشكل أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) من (LM₁) إلى (LM₂) مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار. ونتيجة لذلك يرتفع مستوى الدخل من (Y₁) إلى (Y₂).

أما في المجال الكلاسيكي، فتكون السياسة النقدية أكثر فعالية مقارنة بالحالة العامة؛ إذ يؤدي التوسع النقدي إلى انتقال منحنى (LM) من (LM₁) إلى (LM₂)؛ مما يترتب عليه ارتفاع مستوى الدخل من (Y₃) إلى (Y₄)، ويُعزى ذلك إلى ضعف أو انعدام الطلب على النقود لأغراض المضاربة، مما يجعل الزيادة في عرض النقود تتجه مباشرة إلى زيادة الإنفاق والاستثمار، وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل.

3. أثر خفض معدلات الفائدة في السوق النقدي على عمل الأسواق المالية:

يؤدي خفض معدلات الفائدة في السوق النقدي إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية، وخاصة السندات، وذلك نتيجة للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات. ويترتب على ذلك تحفيز الطلب على هذه الأصول وتنشيط التداول في الأسواق المالية، مما يسهم في التخفيف من تعثرها ودعم استقرارها.

حل التمرين 02:

1. اشتقاق دالة الادخار الكلية بدلالة الدخل Y:

$$C = 320 + 0.6Y_d$$

$$S = -a + (1 - c)Y_d \Rightarrow -320 + 0.4Y_d$$

$$Y_d = Y - T + R$$

$$Y_d = Y - 1650 + 0$$

بالتعويض في دالة الادخار:

$$S = -320 + 0.4(Y - 1650)$$

$$S = -1310 + 0.4Y$$

2. إيجاد معادلتَي التوازن:

- معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$Y_{IS} = \frac{1}{1 - C} (a + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} - bi)$$

$$Y_{IS} = \frac{1}{1 - 0.6} (320 + 2680 + 1650 - 0.6 (1650) - 100i)$$

$$Y_{IS} = 9150 - 250 i$$

- معادلة التوازن في سوق النقد:

$$M_S = M_t + M_a$$

$$2960 = 0.4Y + 3500 - 500i$$

$$Y_{LM} = -1350 + 1250 i$$

- حساب الدخل التوازني وسعر الفائدة:

$$Y_{IS} = Y_{LM}$$

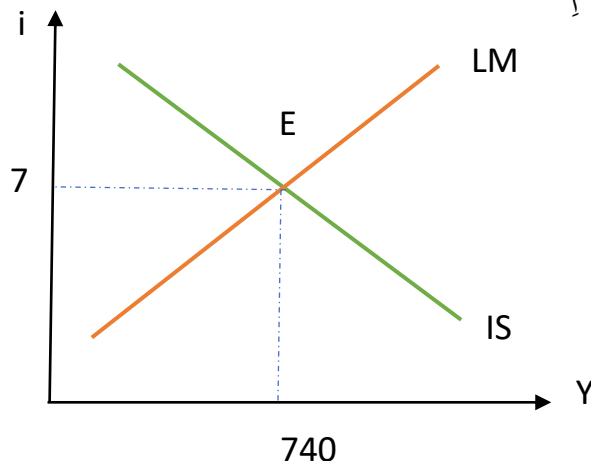
$$9150 - 250 i = -1350 + 1250 i$$

$$i^* = 7\%$$

بالتعويض في أحد معادلتَي التوازن، نجد:

$$Y^* = 7400$$

3. التمثيل البياني للتوازن العام:



4. كيفية الوصول إلى حالة التشغيل التام من خلال التغيير في الإنفاق العمومي:

- حساب الدخل في حالة التشغيل التام:

$$N_F = 3 \times 10^{-3} Y_F$$

$$Y_F = \frac{N_F}{3 \times 10^{-3}} = \frac{25.5}{3 \times 10^{-3}}$$

$$Y_F = 8400$$

الاقتصاد في حالة انكماش؛ لأنّ الدخل في حالة التشغيل الكامل أكبر من الدخل التوازني $Y_F > Y^*$ ، ومنه يتوجب انتهاج سياسة مالية توسّعية.

- حساب مقدار التغيير في الإنفاق الحكومي:

إنّ التغيير في الانفاق الحكومي سيؤدي إلى تحرك منحنى IS نحو اليمين بمقدار $\alpha_G \Delta A_G$.

$$Y_{IS} = 9150 - 250 i + \alpha_G \Delta A_G$$

$$Y_{LM} = -1350 + 1250 i$$

وبما أنّ معادلة LM لم تتغير، بإمكاننا استخراج معدل الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل بتعويض قيمة الدخل عند التشغيل الكامل:

$$8400 = -1350 + 1250 i$$

$$i' = 7.8\%$$

$$Y_{IS} = 9150 - 250 i + \alpha_G \Delta A_G = 8400$$

بما أنّ: $\alpha_G = 2.5$

$$9150 - 250 i + 2.5 \Delta A_G = 8400$$

ومنه:

$$\Delta A_G = 480$$

وبما أنّ المتغير الوحيد الذي تغير في الإنفاق المستقل هو الإنفاق الحكومي، لذلك:

$$\Delta A_G = \Delta G = 480$$

من أجل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل يجب على الحكومة زيادة الإنفاق بـ 480 و.ن.

حلّ التمرين 03:

1. إيجاد معادلة IS ومعادلة LM:

- معادلة IS :

$$Y_{IS} = \frac{1}{1 - C(1 - t)} (a + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} - bi)$$

$$Y_{IS} = \frac{1}{1 - 0.75(1 - 0.8)} (200 + 100 + 825 - 0.75(100) - 1000i)$$

$$Y_{IS} = 2625 - 2500i$$

$$i_{IS} = 1.05 - 0.0004i$$

- معادلة LM:

$$M_S = M_d$$

$$1150 = 0.5Y - 2000i$$

$$Y_{LM} = 2300 + 4000i$$

$$i_{LM} = 0.575 + 0.00025i$$

2. حساب الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني:

$$Y_{IS} = Y_{LM}$$

$$2625 - 2500i = 2300 + 4000i$$

$$i^* = 5\%$$

$$Y^* = 2500$$

3. وضعية رصيد الميزانية:

$$BS = TA - G = 0.2(2500) + 100 - 825$$

$$BS = -225 < 0$$

هناك عجز في ميزانية الدولة، أي: إنَّ النفقات الحكومية أكبر من التحصيل الضريبي.

4. أثر تطبيق السياسة المالية التوسعية ($\Delta G > 0$):

$$\Delta \bar{G} = 200 \Rightarrow \bar{G}' = \bar{G} + \Delta \bar{G} = 825 + 200$$

$$\bar{G}' = 1025$$

للسياسة المالية التوسعية تأثير على منحنى (IS)، أمّا منحنى (LM) فيبقى ثابتاً، وتصبح معادلة IS

الجديدة، كما يلي:

$$Y'_{IS} = \alpha_G(\bar{A}_G - bi) = \frac{1}{1 - C(1 - t)} (a + \bar{I} + \bar{G}' - c\bar{T} - bi)$$

$$Y'_{IS} = 2.5 (200 + 100 + 1025 - 0.75 (100) - 1000i)$$

$$Y'_{IS} = 3125 - 2500i$$

- تأثير هذا الإجراء على الدخل وسعر الفائدة التوازنيين:

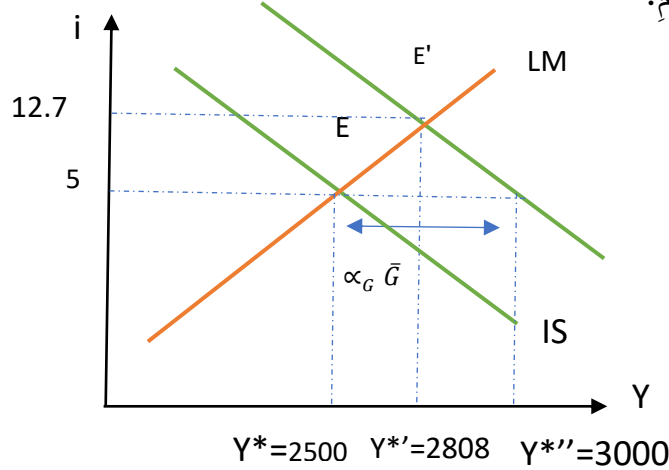
$$Y'_{IS} = Y_{LM}$$

$$3125 - 2500i = 2300 + 4000i$$

$$i^{*'} = 12.7\%$$

$$Y^{*'} = 2808$$

- التمثيل البياني للتوازن العام:



- حساب أثر الإزاحة:

لدينا:

$$Y^{*'} = 3125 - 2500i$$

$$i^* = 5\%$$

بالتعويض نجد:

$$Y^{*''} = 3125 - 2500(0.05)$$

$$Y^{*''} = 3000$$

$$\Delta Y^{*'} = Y^{*''} - Y^{*'}$$

$$\Delta Y^{*'} = 3000 - 2808 = 192$$

نلاحظ أنّ التغير في الدخل أكبر من أثر المزاخمة، أي: $(\Delta Y = 308) > (\Delta Y^{*'} = 192)$

وعليه، فإنّ أثر المزاخمة جزئي كما أنّ السياسة المالية التوسعية المطبقة فعّالة.

5. تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي:

- تأثير هذه السياسة يكون على منحنى LM:

لدينا:

$$Y'_{IS} = 3125 - 2500i$$

$$\Delta \frac{\bar{M}}{P} = 200$$

$$\left(\frac{\bar{M}}{P}\right)' = \Delta \frac{\bar{M}}{P} + \frac{\bar{M}}{P} = 200 + 1150 = 1350$$

$$\left(\frac{\bar{M}}{P}\right)' = Md_1 + Md_2$$

$$Y'_{LM} = \frac{1}{0.5}(1350 + 2000i)$$

$$Y'_{LM} = 2700 + 4000i$$

من خلال التوازن بين المعادلتين الجديدتين، نجد سعر الفائدة والناتج التوازنيين:

$$Y'_{IS} = Y'_{LM}$$

$$3125 - 2500i = 2700 + 4000i$$

$$i^{*'''} = 6.5\%$$

$$Y^{*'''} = 2962.5$$

حلّ التمرين 04:

1. إيجاد معادلة IS ومعادلة LM :

- معادلة IS :

$$Y_{IS} = \frac{1}{1 - C(1 - t)} (a + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T} - bi)$$

$$Y_{IS} = \frac{1}{1 - 0.8(1 - 0.0625)} (200 + 150 + 150 - 0.8(0) - 50i)$$

$$Y_{IS} = 2000 - 200i$$

- معادلة LM:

$$M_s = M_t + M_s$$

$$700 = 0.3Y + 112 - 180i$$

$$Y_{LM} = 1960 + 600i$$

- حساب الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني:

$$Y_{IS} = Y_{LM}$$

$$2000 - 200i = 1960 + 600i$$

$$i^* = 5\%$$

$$Y^* = 1990$$

- حساب التوازن في المجاميع الاقتصادية:

$$C = 0.8 (Y - T) + 200 = 200 + 0.8(1990 - 124.375) = 1692.5$$

$$TA = 0.0625 (1990) = 124.375$$

$$I = 150 - 50 (0.05) = 147.5$$

$$Md_t = L1 = 0.3 (1990) = 597$$

$$Md_s = L2 = 112 - 180 (0.05) = 103$$

2. أثر زيادة الحكومة لإنفاقها بـ 20 وحدة:

$$\Delta \bar{G} = 20 \Rightarrow \bar{G}' = \bar{G} + \Delta \bar{G} = 150 + 20 = 170$$

$$\bar{G}' = 170$$

منحنى IS سيتغير وتصبح معادلة التوازن في سوق الإنتاج، كما يلي:

$$Y'_{IS} = \frac{1}{1 - C(1 - t)} (a + \bar{I} + \bar{G}' - c\bar{T} - bi)$$

$$Y'_{IS} = \frac{1}{1 - 0.8(1 - 0.0625)} (200 + 150 + 170 - 0.8(0) - 50i)$$

$$Y'_{IS} = 2080 - 200i$$

وبالتالي يتغير التوازن الكلي، ويصبح كما يلي:

$$Y'_{IS} = Y_{LM}$$

$$2080 - 200i = 1960 + 600i$$

$$i^{*'} = 15\%$$

$$Y^{*'} = 2050$$

- حساب التوازن الجديد في المجاميع الاقتصادية:

$$TA' = 0.0625 (2050) = 128.125$$

$$C' = 0.8 (Y' - T) + 200 = 200 + 0.8(2050 - 128.125) = 1737.5$$

$$I' = 150 - 50 (0.15) = 142.5$$

$$Md'_t = L1 = 0.3 (2050) = 615$$

$$Md'_s = L2 = 112 - 180 (0.15) = 85$$

3. حساب أثر المزامنة وتمثيله بيانيًا:

لدينا:

$$Y^{*'} = 2080 - 200i$$

$$i^{*} = 5\%$$

بالتعويض نجد:

$$Y^{*''} = 2080 - 200(0.05)$$

$$Y^{*''} = 2070$$

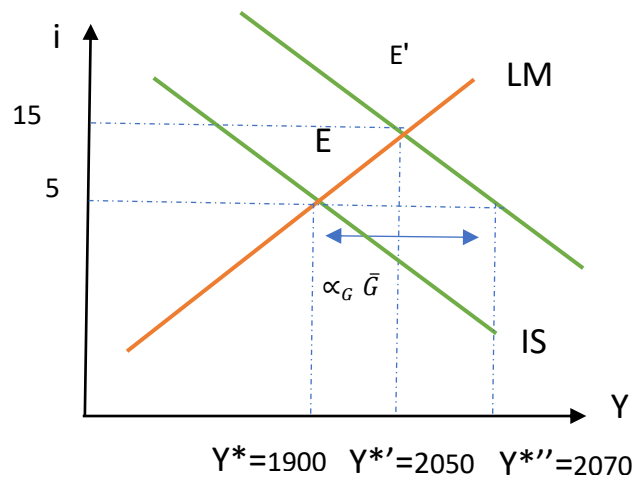
$$\Delta Y^{*'} = Y^{*''} - Y^{*'}$$

$$\Delta Y^{*'} = 2070 - 2050 = 20$$

نلاحظ أنّ التغير في الدخل هو أكبر من أثر المزامنة، أي: $(\Delta Y = 60) > (\Delta Y^{*'} = 20)$ ،

وعليه فإنّ أثر المزامنة جزئي، كما أنّ السياسة المالية التوسعية المطبقة فعالة.

- التمثيل البياني للتوازن العام:



قائمة المراجع

أولاً: الكتب العلمية

- أبو جليل عبد الفتاح عبد السلام. (1993). التحليل الاقتصادي الكلي، النظرية والسياسات الاقتصادية. بن غازي: منشورات جامعة الجبل الغربي.
- إيمان عطية ناصف، وإيمان محب زكي. (2004). مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. الإسكندرية: قسم الاقتصاد، كلية التجارة.
- شهاب محمد عبد الحميد. (2013). التحليل الاقتصادي الكلي. السعودية: جامعة الطائف.
- شهاب محمد عبد الحميد. (2019). تحليل الاقتصاد الكلي. دون بلد نشر: المكتبة العربية.
- صالح تومي. (دون سنة نشر). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- عقبة عبد اللاوي بن أحمد. (2020). تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: مطبعة الرمال.
- عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد فرحي. (2004). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- يوجين أ. ديوليو. (1974). النظرية الاقتصادية الكلية (المجلد الطبعة 3). القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

ثانياً: المقالات العلمية

- Felipa, G. (2023). Macroeconomics: An Overview of Key Concepts and Policies. International Journal of Science and Society, V°5, n°3.
- Murali, P.M. (2021). Unemployment: Causes, Consequences, and Policy Responses. International Journal of Economic Perspectives, V°15, n°6.

- Shivajirao Sawan, A. (2020). Types of Unemployment and its Effect. Aayushi International Interdisciplinary Research Journal, V°7, n°4.
- أسماء نبيل حامد أحمد الديب. (2023). دور الضريبة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. مجلة الشريعة والقانون. العدد 42.
- بن قدور أشواق. (2018). تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. المجلد 01، العدد 05.
- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين. (2018). ظاهرة البطالة: مفهوما، أسبابها وآثارها. مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية. مجلد 01.
- عبد الغاني بن علي. (2019). طبيعة العلاقة السببية بين أهداف السياسة الاقتصادية -المربع السحري- في الجزائر (1970-2015). مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11. العدد 07.
- عبد اللطيف عثمان، زهرة بورحلة. (2023). أثر التضخم على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2021). مجلة المالية والسوق، المجلد 02. العدد 10.
- علي مكيد، علاء الدين عشيظ. (2017). أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015). مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 87-79.

ثالثا: المطبوعات الجامعية

- سعيدة نيس. (2022). محاضرات في السياسات الاقتصادية. مطبوعة جامعية. جامعة حمة لخضر بالوادي.
- سومية شهيناز طالب. (2017). الاقتصاد الكلي 1. مطبوعة جامعية. جامعة الجيلالي الياثس- سيدي بلعباس.
- علي بن قدور. (2013). الاقتصاد الكلي 01. مطبوعة جامعية. جامعة د. الطاهر مولاي، السعيدة.
- محمد سعدوني. (2021). محاضرات في السياسة الاقتصادية الكلية. مطبوعة جامعية. جامعة طاهري محمد.

- مليكة تومي. (د.س.ن). محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي. مطبوعة، المدرسة العليا للتجارة.
- ربيعي مانع. (د.س.ن). محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي. مطبوعة جامعية. المدرسة العليا للتجارة.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- Geofacts. (2024). Concept and classification of economic activity. Retrieved from: <https://www.geofacts.in/2024/02/concept-and-classification-of-economic-activities.html>
- International Labour Organization. (n.d). Unemployment rate. Retrieved from: https://ilostat.ilo.org/data/snapshots/unemployment-rate/?utm_source=chatgpt.com
- Manning, M., and al. (2016). Economic Analysis and Public Policy. Criminal Justice and Crime Reduction: What Works? London: Palgrave Pivot. Retrieved from: <https://link.springer.com/book/10.1057/9781137588654>
- Federal Reserve Board. (n.d.). What is macroeconomics? <https://www.federalreserve.gov/faqs/what-is-macroeconomics.htm>
- OECD. (n.d.). Economic policy. Organisation for Economic Co-operation and Development. Retrieved from: <https://www.oecd.org/en/topics/economic-policy.html>
- Wisconsin Bankers Association. (1958). The objectives of economic policy. Milwaukee. Retrieved from: https://fraser.stlouisfed.org/files/docs/historical/frbminn/presidents/demining/deming_19580625.pdf

- محمد إدريس. (2021). السياسة النقدية. سلسلة كتيبات صندوق النقد العربي. على الموقع:
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/alsyast-alnqdyt>
- رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته. سلسلة كتيبات صندوق النقد العربي. على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/altdkhm-asbabh-wsbl-maljth?utm_source=chatgpt.com